عدد 112 — 10 ذو القعدة 1442 (21 يونيو 2021)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2020–2021 : دورة أبريل 2021

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2021

صفحة

- محضر الجلسة رقم 364 ليوم الثلاثاء 20 شوال 1442 (فاتح يونيو 2021)..... 9328

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

- محضر الجلسة رقم 365 ليوم الثلاثاء 20 شوال 1442 (فاتح يونيو 2021)..... 9358

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 30.21 بتغييروتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

صفحة

- مشروع قانون رقم 31.21 بتغييروتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

- محضر الجلسة رقم 366 ليوم الثلاثاء 27 شوال 1442 (8 يونيو 2021)..... 9368

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

- محضر الجلسة رقم 367 ليوم الثلاثاء 27 شوال 1442 (8 يونيو 2021)..... 9397

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب).

محضر الجلسة رقم 364

التاريخ: الثلاثاء 20 شوال 1442هـ (فاتح يونيو 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ساعتان وسبع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المبرمجة في هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي.

وقد بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 25 ماي 2021 إلى تاريخه:

- الأسئلة الشفهية: 13 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة؛

- الأجوبة الكتابية: 3 أجوبة.

وفي الأخير، نحيطكم علما بأننا سنكون على موعد، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على القوانين التالية:

- أولا، مشروع قانون رقم 30.21 بتغييروتتميم القانون رقم 28.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

- ثانيا، مشروع قانون رقم 31.21 بتغييروتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام المعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع الداخلية، وموضوعه "مآل تسوية الوضعية الإدارية لحاملي الشهادات الجامعية والدبلومات المهنية بالجماعات الترابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي ستتخذونها من أجل التسوية المادية والإدارية للموظفين حاملي الشهادات والدبلومات بالجماعات الترابية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد حرصت وزارة الداخلية على تسوية وضعيات الموظفين المجازين عندما كانت النصوص التنظيمية الجاري بها العمل تسمح بذلك.

هذا، وتطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.06.525 بتاريخ 28 يونيو 2007 حول اتخاذ إجراءات استثنائية لتعيين الموظفين الحاصلين على إجازة في التعليم العالي في إطار متصرف مساعد والأطر المماثلة، تمت تسوية وضعية 3908 موظفا.

وفي إطار الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية الممثلة لقطاع الجماعات الترابية، تم توقيع برتوكول بتاريخ 25 دجنبر 2019، بهدف تحسين وضعية موظفي الجماعات الترابية، تم من خلاله الاتفاق على مراجعة وضعية الأعوان المؤقتين سابقا والحاصلين على شهادة الإجازة إلى غاية 31 دجنبر 2010، وذلك على غرار ما تم بالنسبة للموظفين التابعين للقطاعات الوزارية الأخرى، حيث تمت تسوية وضعية 855 حالة، وذلك بناء على ترخيص استثنائي للسيد رئيس الحكومة، بكلفة مالية تقدر بحوالي 440 مليون درهم.

تبقى وزارة الداخلية منفتحة على إيجاد الحلول الملائمة لتسوية باقي الوضعيات على غرار ما سيتم، إذا تم القيام به، في جميع القطاعات الوزارية الأخرى، وفق ما تسمح به القوانين والنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، وحسب - وهذا هو الأهم - حاجيات الجماعات الترابية بمختلف التخصصات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم، وكما تعلمون، أن الجماعات الترابية هي الوحدات المعنية بتنفيذ السياسات العمومية الترابية واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الحياة اليومية للمواطنين والاستجابة لانتظاراتهم، وإن المحور الأساسي لإنجاح كل برنامج تنموي داخل هذا الإطار إنما يقوم على سواعد الموظف الجماعي.

وبالتالي، وفي ظل الاحتقان الذي يعيشه القطاع وتصاعد وتيرة الاحتجاجات والإضرابات المتواصلة، التي يخوضها الموظفون حاملو الشهادات والدبلومات، نتيجة الوضعية الشاذة التي يعيشونها داخل سلالم إدارية، لا تتناسب ومؤهلاتهم العلمية وشهاداتهم الأكاديمية، والتي تصر وزارتكم على استبعاد التداول فيها ضمن الحوار القطاعي.

وتكريسا، السيد الوزير، لمبدأ المساواة مع باقي القطاعات العمومية الأخرى، الذي شكل أساسا للحوار القطاعي، واعتبارا لكون الظهير الشريف رقم 1.63.038 المتعلق بالنظام الأساسي لمتصرفي وزارة الداخلية، والذي مازال ساري المفعول، يشكل المدخل والسند القانوني لوضع حد لملف حاملي الشهادات، شهادة الإجازة والماستر، والذي تستفيد الإدارة الجماعية من مؤهلاتهم العلمية، ويشرفون على إدارة مصالح، بل يشكلون قطب الرحى في بعض الجماعات الترابية.

وفي نفس الصدد، فمازال ملف حاملي دبلوم تقني بدون حل منذ 2006، حيث لا يتطلب الأمر، السيد الوزير، سوى تعديل المرسوم رقم 2.05.72 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة التقنيين، دون أن ننسى حاملي شهادات الدراسات الجامعية (DEUG[1]) أسوة بوزارة العدل، التي فتحت باب إدماج المعنيين بالسلم 8، وحاملي شهادة تكوين خريجي مراكز التكوين الإداري.

وفي إطار الحوار الاجتماعي القطاعي الأخير، نذكركم السيد الوزير بالمذكرة المطلبية التي وضعتها الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، بين أيديكم، والتي تضمنت مقترحات واقعية، تستند إلى مرجعية قانونية، يمكن بلورتها وتنزيلها فيما يتعلق بملف حاملي الشهادات والدبلومات بالجماعات الترابية.

كما أن الاجتهاد القضائي في ملفات الوضعية الفردية في دائرة القضاء الشامل في تعليل الأحكام القضائية الصادرة عن مختلف المحاكم الإدارية بالمملكة قد انتصر في الشق القانوني لمشروعية موظفي الجماعات الترابية حاملي الشهادات في الترقي إلى السلالم المناسبة لمؤهلاتهم العلمية.

ونشكركم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

اللي بغيت نقول، بعدا أولا، باش نكونو واضحين، إلى كان شي حكم قضائي هذاك ما عندنا ما.. سيطبق لأنه القضاء فوق كل.. ولكن هاذ المقاربة ديال الترقي بالدبلوم إلى طبقناها بصفة أوتوماتيكية غادي نوليو في واحد الإدارة اللي فيها غير الناس اللي عندهم الدبلومات وما غيبقى حتى واحد.. كل من يمكن له أن يكد ويجتهد عندو حقو هذاك، ولكن الإدارة راه خاصها تقنيين وخاصها محررين، ما خاصهاش كلشي يكون (échelle 11) ولا (échelle 10) إلى نفتحو الباب بمباريات نقدرو نفكرو في الأسبقية، ولكن ما يمكنش ليناش غير اللي شد شي دبلوم غنردوه للسلم.. هذا ماشي حق، هذا كيبان ليا غادي يدينا في واحد الكارثة اللي ماشي معقولة.

[1] **D**iplôme d'**E**tudes **U**niversitaires **G**énérales

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتنقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه "دور الجماعات المحلية في تسريع التنمية المجالية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي واعون بما حققته بلادنا في مجال اللامركزية ومجال اللاتركيز، ويتجلى ذلك من خلال القوانين اللي كتنظم الجماعات الترابية، سواء تعلق الأمر 111، 112، 113، 114 وكذلك ما قامت به الحكومة، وخاصة وزارتكم في هذا المجال، أي مجال تنزيل السياسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد التراب.

ولعل ما يبرز مجهودات وزارتكم هو المناظرة اللي كانت في أكادير (المناظرة الوطنية الأولى للجهوية اللي كانت في دجنبر 2019)، إلا أنه الملاحظ، السيد الوزير، هو أن في إطار تنزيل هاذ السياسات الوطنية والاجتماعية، كتلجأ هاذ الجماعات الترابية إلى إعداد برامج وإعداد اتفاقيات مع الدولة، أي مع الوزارات، وما يلاحظ على مستوى الواقع هو وجود تعثر بعض المشاريع، سواء في مجال لا الكهرباء ولا المسالك ولا في مجال الاستثمار، إذ نلاحظ على أن فيما يتعلق بالمجال التشريعي وما يتعلق بمجهودات وزارتكم، فهذا مشهود لكم به، ولكن على مستوى أرض الواقع فهناك تعثرات على مستوى تنزيل هاذ السياسات الوطنية، فاليوم ومن خلال هاذ السؤال، السيد الوزير، نود منكم تنوير الرأي العام عن مجهودات وزارتكم حول كيفية تعزيز دور الجماعات الترابية في تسريع التنمية المجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هذا السؤال.

سؤال دقته أكثر، لأنه ما كانش واضح وكنا نقدرو نجاوبو جواب عام.

الدور ديال الجماعات الترابية في تسريع التنمية المجالية هذا لا نقاش فيه، هو دور مهم، وأنا ما تنقولهاش غير باش نقولها، في 2006 كنت المدير العام ديال الجماعات المحلية وتم اقتنعت بأنه هاذ الدور دور مهم، إلا أنه خاص كاين ما نقول وكاين ما يجب أن نفعله باش نفعلو هاذ الدور، وباش نفعلو هذا الدور أنا تناخذ 2 ديال.. ناخذ الجماعة الترابية والجهة.

الجماعة الترابية إلى قامت بالمهام ديالها فيما يخص خدمات القرب، غادي تكون أدت الرسالة، لأنه تتكون عندنا جودة الحياة في جميع مراكز الجماعات، وذيك الساعة غادي نسهلو حتى التواجد ديال الموظفين ديال جميع الإدارات في هاذوك.. إلى ما كانش جودة الحياة ما غيبغيش يمشي لك الموظف، وغنوليو في المشاكل اللي تنشوفوها.

ثانيا، الجهات، هذا هو الجهوية، كما قلت، هي الأساس، دابا اليوم ديال التنمية المجالية، لأن الجهة عندها إعداد التراب، عندها المخططات المديرية ديال الجهة، التنمية ديال الجهة، هاذو اليوم، الحمد لله، احنا تخطينا المراحل، ولكن التعثر من أين يجي السيد المستشار؟

تيجي من القضية بأنه اليوم ما غاديش على 2 رجلين متساويين، اللاتمركز الإداراي باقي، لأنه ملي تتكون المناقشة على صعيد التراب وكنتفقو مع القطاعات الوزارية على كل واحد شحال خاصو يساهم في ذاك المشروع، وصافي تنقول متفقين، ملي تطلع للصعيد المركزي تيبدا ثاني نقاش، خاصنا نمشيو في اللاتمركز، كما تم التقرير الإقرار به هو خاص الميزانيات ديال البرامج تهبط عند السادة المدراء الجهويين، باش ذيك الساعة تكون عندهم القرار، هذا هو الأساس والموارد البشرية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا، السيد الوزير، على المعلومات اللي تفضلتم بها، واللي حقيقة أصل الإشكال اللي واقع هو اللي تفضلتم به، لأن الجماعات الترابية كنعرفو القدرات المالية ديالها، وبالتالي لتحقيق هاذ السياسات اللي تكلمنا عليها لابد تلجأ إلى عقد اتفاقيات مع الوزارات المعنية، وبالتالي هنا تصبح الاتفاقية في يد الوزارة.

إلا أنه الملاحظ على صعيد الواقع في مختلف المجالات هو كثرة المتدخلين في أي مجال، في مجال مثلا.. إلى اخذينا مثلا المسالك أو الطرق تتلقى الجهة عندها دور أوعندها مشاريع في هذا المجال، مجالس

العمالات والأقاليم عندهم دور في هذا المجال، الجماعة الترابية وتتلقى حتى المتدخلين الآخرين، لا المجتمع المدني عبر الجمعيات أو تتلقى مثلا والي الجهة في (INDH[2]) أو فيما يتعلق بالفوارق.

لهذا، لزوما تعزيز دور والي الجهة للتنسيق (la convergence) والالتقائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

جوج كلمات، هي كاين واحد "اللجنة الجهوية للتنسيق"، اللي تيكونو فيها حاضرين جميع.. وتما فين خاص يكون التنسيق باش فعلا، والثانية في الاختصاصات، خاصنا نحاولو ندققو الاختصاصات ديال كل طرف باش ما يبقاش هاذ التعدد ديال التدخلات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه "النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الترابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

منذ سنوات وموظفو الجماعات الترابية يطالبون بإخراج نظام أساسي عادل ومنصف، يصون كرامتهم ويحقق لهم العدل والمساواة كباقي موظفي القطاعات الأخرى، إلا أن هذا المطلب لحد اليوم لم ير النور.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، متى سيخرج هذا النظام الأساسي إلى حيز الوجود، خصوصا ونحن في نهاية الولاية الانتدابية؟

شكرا السيد الوزير.

[2] **I**nitiative **N**ationale du **D**éveloppement **H**umain

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إن القوانين والنصوص التنظيمية التي تسري على موظفي الإدارات العمومية هي نفسها التي تسري على موظفي الجماعات الترابية، ومن أجل النهوض بالإطار القانوني للموارد البشرية العاملة بالجماعات الترابية، وفي إطار تفعيل المضامين الواردة في القوانين التنظيمية المرتبطة بها، تم إعداد مسودة مشروع قانون بمثابة النظام الأساسي لموظفي إدارات الجماعات الترابية وكذا الصيغة الأولية لمجموعة من مشاريع المراسيم التطبيقية الخاصة به، مع مراعاة خصوصية وظائف الجماعات الترابية، حيث تم الاتفاق على جميع بنوده، بعد الأخذ بعين الاعتبار بعض المقترحات والملاحظات الواردة بشأنه من طرف العديد من المتدخلين الذين تم إشراكهم لهذه الغاية، ومنهم على سبيل الذكر جمعية رؤساء مجالس الجماعات الترابية والنقابات الأكثر تمثيلية الفاعلة في قطاع الجماعات الترابية والمعنية بتتبع الحوار الاجتماعي والمفتشية العامة للإدارة الترابية وكذا المديرية التابعة للمديرية العامة للجماعات الترابية، ومازالت هناك نقاشات حول بعض مواد هذا المشروع مع الشركاء الاجتماعيين كالنقابات الأكثر تمثيلية.

ولكن، احنا عندنا الأمل بأنه غادي في القريب، إن شاء الله، غادي نتمكنو باش نخرجو هاذ مشروع القانون لحيز الوجود ونجيو نناقشوه معكم هنا في قبة البرلمان، إن شاء الله، ونفس الشيء المراسيم حتى هوما راه في المراحل الأخيرة اللي فيهم تعويضات وفيهم.. هذا في المراحل الأخيرة ديالهم، إن شاء الله، باش يمكن لنا إذا قدرنا يكون هذا (la session) هذه نقومو بهاذ الشي هذا ما كرهناش، احنا دايرين اللي جهدنا ولكن خاصنا جميع الفرقاء يكونو.. ولكن واحد الساعة خاصنا نقومو باللازم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

هو السيد الوزير، الولاية الانتدابية توشك على الانتهاء، وهاذ السؤال طرحه الفريق ديالنا عدة مرات، فريق العدالة والتنمية، وكذلك طرحوه واحد العدد ديال الفرق وطالبنا في هذه الأسئلة ديالنا

بتحديد واحد المدى زمني محدد لإخراج هذا النظام الأساسي.

علاش طرحنا السؤال؟ لأن هذا، أولا، التزام حكومي جاءت به القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، وثانيا لأهمية الموارد البشرية، اللي تعتبرواحد العنصر أساسي لقيام الجماعات الترابية بالأدوار المهمة التي أصبحت تضطلع بها في تدبير الشأن المحلي.

اليوم، السيد الوزير، مشكورين خرجتو هذه المسودة ديال المشروع، فتحتو النقاش حولها اعطاوكم الفرقاء الاجتماعيين وبعض الجمعيات ديال الجماعات الترابية بعض الملاحظات، كما كتقولو تم التوافق على واحد العدد ديال النقط، وبقات نقط خلافية، طبعا بعض النقط الخلافية، اللي يمكن البرلمان يحسمها، ممكن تجي للبرلمان تناقش وتحسم.

اليوم، السيد الوزير، كتقولو بلي هذا السؤال السابق اللي معروض هذا القانون هذا في الأمانة العامة للحكومة، اليوم، السيد الوزير، احنا بغينا ولا كنطالبو بالتسريع ديال عرض هذا القانون على البرلمان باش نتمكنو من المدارسة ديالو والمصادقة عليه في هذه الدورة التشريعية الأخيرة من هذه الولاية الانتدابية.

لم يبق أمامنا وقت كبير، أولا إكراما لهذه الفئة ديال الموظفين اللي كتستحق نظام أساسي عادل ومنصف ومحفز لها على الاشتغال، على غرار مجموعة من القطاعات الأخرى.

عرض هاذ المشروع، السيد الوزير، في القبة ديال البرلمان غيساهم، أولا، في التجويد ديالو، وربما هاذ النقط الخلافية ممكن يتلقى ليها حل.

إذن، السيد الوزير، السؤال ديالنا كيتمحور أن الوقت يداهمنا، وإخراج هاذ القانون لم يعد يحتمل مزيدا من التأخير، لأن هاذ الفئة ديال الموظفين أوشك صبرها على النفاذ، سنين وهي كتناضل من أجل هاذ النظام الأساسي، وبالتالي في ظل غياب هاذ القانون غتبقى هاذ الفئة محرومة من مجموعة من الحقوق.

لذلك، السيد الوزير، نؤكد مرة أخرى في الفريق ديال العدالة بضرورة عرض هذا المشروع على البرلمان في أقرب الآجال، حتى نتمكن من إجازته قبل نهاية هاذ الولاية التشريعية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إلى كاين شي تعقيب للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

كلمة واحدة، إن شاء الله، احنا كنعملو جاهدين، ماشي غير كلام باش نوصلو لعندكم قبل من النهاية ديال هاذ الدورة التشريعية، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع وموضوعه "تعميم أنظمة الصرف الصحي بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

تعمل بلادنا جاهدة على حماية البيئة والمحافظة عليها، إلا أنه مازالت مجموعة من القرى المغربية تعاني من أوضاع مزرية، وخصوصا المراكز القروية بسبب افتقارها إلى البنيات التحتية الخاصة بأنظمة الصرف الصحي.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المتخذة من أجل تعميم أنظمة الصرف الصحي بالعالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

منذ انطلاق البرنامج الوطني للتطهير السائل (PNA[3]) سنة 2006، وبالرغم من أنه يهم بالخصوص المدن والمراكز الحضرية، استفاد من هذا البرنامج إلى غاية سنة 2018 ما يقارب من 100 مركز قروي، مما ساهم في الرفع من نسبة الربط بقنوات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة وكذا تحسين مستوى عيش ساكنة هذه المراكز.

وموازاة مع ذلك، قامت وزارة الداخلية بتقديم الدعم المالي للجماعات التي لم تستفد من هذا البرنامج، وذلك لأجل إنجاز دراسات ومشاريع التطهير السائل واقتناء الآليات والأراضي اللازمة لإنشاء محطات المعالجة، حيث استفادت أكثر من 390 جماعة من دعم مالي

[3] Programme National d'Assainissement Liquide et d'Epuration des Eaux Usées

يقدر بمليار ونصف درهم خلال العشر سنوات الأخيرة.

وفي اتجاه ما قلتم، ومن أجل تسريع وتيرة إنجاز مشاريع التطهير السائل بالعالم القروي، بادرت وزارة الداخلية وبشراكة مع القطاعات الوزارية والفاعلين المعنيين منذ سنة 2019 بتفعيل البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسطين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة (PNAM[4]) ما بقاش (PNA) ولى (PNAM)، بكلفة تقدر بـ 42.76 مليار درهم، لأنه ملي كنكونو في القضية ديال الصرف الصحي مبالغ ضخمة.

ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج تجهيز 1207 من المراكز القروية بشبكات التطهير السائل، مما سيمكن في أفق 2040 من رفع نسبة الربط بشبكة التطهير السائل بهذه المراكز إلى 80% وتقليص نسبة تلوث المياه العادمة بحوالي 60%، ولقد تم خلال سنتي 2019 و2020 برمجة مشاريع التطهير السائل في إطار هذا البرنامج لفائدة 99 مركز قروي بتكلفة مالية تقدر بـ 2.7 مليار درهم، يتم تمويلها من طرف صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها بنسبة 70% والجماعات الترابية بنسبة 30%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل، السيد رئيس الفريق المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا على جوابكم، السيد الوزير، ونثمن كل ما تضمنه هذا الجواب، والأكيد أنكم وضعتمونا في الصورة والوضعية التي يعرفها تطور هذا البرنامج الوطني الذي تشرفون على تدبيره بمعية المكتب الوطني للماء والكهرباء، وفق اتفاقيات تبرم مع الجماعات الترابية، بحيث أن هاذ البرنامج بالرغم من هذا المجهود الذي يبذل، نؤكد أنه خلال هذه الجائحة عرف بطءا في تنفيذ المشاريع، خصوصا في المراكز القروية، بحيث أن وضعية الجماعات الترابية تبقى صعبة جدا ولا تستطيع وفق الإمكانيات الذاتية ديالها أن تنجز مثل هذه المشاريع، خصوصا أن عدم وجود أنظمة الصرف الصحي بالمراكز القروية لها انعكاسات سلبية على صحة الساكنة وتداعيات خطيرة على الوضع البيئي، بحيث أن تواجد قنوات الصرف الصحي بين الأزقة والدروب يؤدي إلى تفشي الأمراض والأوبئة، وعلى رأسها الأمراض الأكثر انتشارا مثل (الشمبانيا؟) بحيث تكثر خلال فترات فصل الصيف خصوصا، مما يفاقم وضعية الهشاشة.

لذلك، السيد الوزير، نقترح في فريق التجمع الوطني للأحرار أن توعطون الأولوية للعالم القروي، وخصوصا المراكز القروية، خاصة في بعض الجماعات، مثلا في إقليم تطوان هناك جماعة "الزينات"، هناك جماعة "الحمراء"، هناك جماعة "الواد"، مجموعة من المراكز المهمة جاءت على الطريق الوطنية التي تربط ما بين تطوان- الشاون في أمس الحاجة لهذا البرنامج.

وجعل هذه القرى المجاورة لهم نموذجية، خصوصا في الجماعات الترابية التي تعرف انتشارا واسعا لمثل هذه الأوبئة، وأن تضاعفوا جهودكم لمحاصرتها عبر برامج إعادة التأهيل والقضاء كليا على كل مظاهر الهشاشة الاجتماعية لتعميم الكهربة القروية ومد قنوات الماء الصالح للشرب وتعميم أنظمة الصرف الصحي، لأنها أحد المؤشرات الأساسية التي تستطيع عبرها تقييم مستوى التنمية ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

احنا متفقين، غير بغيت نأكد بأنه الجسامة ديال الاستثمارات.. ربما ناخذ من التدخل ديالكم تكون أولويات هاذي مفروغ منها، ولكن خاصكم تعرفو بأنه الاستثمار في التطهير السائل ما كاين حتى (recettes)، ما كاينش مداخيل، ولذلك هو دابا عندنا واحد المنظومة عن طريق الكهربة أساسا هي اللي ذاك (le multiple service) هو اللي تيعطينا هاذ.. هذه هي الإشكالية، وراه إلى رجعتو إلى 2006 البرنامج بدا في 2006 راه ما بين 2006 اليوم راه واحد المجهود كبير، وربما راه زرتو بعض البلدان الإفريقية، راه لا مقارنة بتاتا، ما بقيناش غير في المدن حتى في القرى، الحمد لله، راه احنا تنتقدمو، وإن شاء الله..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الخامس وموضوعه "حرمان موظفات وموظفي الجماعات الترابية من الترقي بالشهادات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال. تفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لترقية حاملي

[4] **P**lan **N**ational de l'**A**ssainissement **M**utualisé

الشواهد بالجماعات الترابية على غرار بعض القطاعات.

وحاملي الشواهد، السيد الوزير، ماشي هي سلم 10 و11، كاينة سلم 8، سلم 9، وسلم 10 وسلم 11، يعني واحد العديد ديال الشواهد اللي اليوم باش نتيحو الفرصة وننصفو العديد من الموظفات والموظفين، خاصنا نلقاو صيغة للترقية ديالهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

ما غاديش يمكن لي نعاود نفس الخطاب، لأنه هذاك الشي اللي قلت راه قلتو، أنا إلى كان.. قلت، السيد المستشار المحترم، "على غرار" إلى كاين بعض القطاعات الوزارية اللي بطريقة قانونية، بالتشريع اللي كاين اليوم قاموا بهاذ القضية هاذي آتيوني به، لأنه أنا تنقول لكم راه القضية ديال.. احنا ماشي ما بغيناش، احنا إلى كان القانون تيسمح راه احنا درناها، 3800 زائد شي 400 ولا شحال اللي قلت قبيلة أو لا 800 ما بقيت عاقل على (le chiffre) ولكن راه جاء الدستور، تبدلت القوانين ما يمكن لناش احنا نخالفها.

ولكن أنا تنقول لكم وماشي هذا ضدا في شي موظف، أنا تنثمن المجهود ديالو، ولكن راه الهيكلة الإدارية.. راه كاين واحد المثل تيقلوه بالفرنسية راه غادي نمشيو (l'armée mexicaine)، مع احترامي للمكسيك، تيقولو (trop de généraux peu de soldats)، إذا ولاو غير (les généraux) ما بقاوش (les soldats) راه كيف غنخدمو؟ هذا مع احترامي لـ (les soldats وles généraux) ماشي هذاك اللي الفوق راه أحسن من التحت، خاص تكون منظومة كاملة فيها السلالم 7، 8، 10، 11.. راه 1، 4 زولناهم، وراه اليوم راه احنا ما بقيناش قادين عليهم، لأنه كانت عندنا فرصة ديال التوظيف المحلي فضينا معها ولينا خاصك الباك باش تدخل وتدير (concours) وتدير تمارة ودير شحال ديال الحوايج.

احنا إذا كان عندكم - أنا كنقولها لك، السيد المستشار - طرق قانونية على هاذ "غرار الوزارات" أنا ما عرفتش، إذا كاين هذا اعطيهم لنا وذيك الساعة احنا نشوفو، ما عندناش احنا شي موقف، ولكن تنقول من الناحية المبدئية تيبان لي هذا المبدأ ديال الترقي بالدبلوم راه ماشي مبدأ عقلاني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات اللي اعيطتو.

هو كون غير ما قلتيش ديك الكلمة الأخيرة راك مزيان، ولكن "ماشي عقلاني"، بالعكس هو عين العقل، وكتطلب منا أشمن وزارات اللي كاينين عندهم، وزارة العدل رقت ذوي الشواهد في النظام الأساسي ديالها، وأشنو المشكل؟ كتقول القوانين التنظيمية تسمح، القوانين التنظيمية ليست قرآنا سننتظر متى يأتي الوحي. القوانين، الحكومة هي اللي كتقاد القوانين التنظيمية، وكتجيب للبرلمان كيصادق، وهاذ الشي شي حاجة ماشي صعيبة.

فإذا كانت بلادنا اليوم فيها واحد العدد ديال الأطر اللي حصلو على شواهد مشاو قراو وتعبو، وماشي كانو (des feignants) ولا، علما أنه كاين في بعض الجماعات، بعض الأحزاب السياسية اللي كيسمحو للناس ديالهم يمشيو يقراو، ولكن راه أغلبية الموظفين يا إما قرا بالليل، يا إما عندو ذاك نص نهار، يا إما تابع الدراسة كيظل خدام ويبات يقرا، بمعنى أنه بذل مجهود، هذا مشكل كاين في كلشي القطاعات، وأي وزير هضرنا معه كيقول لك هذا في القطاع مشترك وأنا ما نقدرش ندير بوحدي، إيوا راه انتوما حكومة، تكلمو مع بعضياتكم، انتوما الحكومة وقفت الحوار الاجتماعي، لو كان لو أنه بقي المأسسة ديال الحوار الاجتماعي حوار في سبتمبر وفي أبريل نتذاكرو ونوجدو حل لهاذ حاملي الشواهد باش يترقاو، باش يتسوى الوضعية ديالهم وراه كانت بعدا، يتم تعديل هذاك المرسوم 2.04.403 باش يسمح بالترقي بالشهادة، وماشي بالضرورة يوليو كلهم (des généraux)، آسيدي رقيه ولا اعطيه غير بحسب الشهادة اللي عندو، ويخدم تقني ما كاين حتى مشكل، في بعض الدول العمال ديال النظافة يتقاضون أجورا أحسن من أطر ديال الدولة، وبالتالي المنظور خاصو يكون صحيح في دماغنا بعدا، لأنه انتوما، السيد الوزير، ملي كتكلمو على كلشي غادي يولي، شكون اللي غادي يبقى؟

واسيدي الناس رقيهم يعيشو عيشة مزيانة، وراه كل واحد سعيد بالوظيفة اللي عندو والعمل اللي عندو، وغادي يديرها بسعادة.

المشكل هو ما كيتخلص مزيان ومكرفص، وانتوما كتقولو لا القانون لا يسمح، القانون ممكن نصاوبوه، من غدا نجيبو، السيد الوزير، مقترح قانون للتسوية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار المحترم..

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

.. ولكن تواعدونا تحلو المشكل ديالهم.

بسرعة، السيد الوزير، ذاك الشي اللي في العيون خاصكم تشوفو الحل ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيد المستشار المحترم،

احنا قطاع من القطاعات الحكومية، كاين قطاع تحديث الإدارة هو اللي.. واحنا ماشي غادي نبداوندیرو احنا بوحدنا، ومن بعد غادي تقولو لا هذاك دار خاص الآخر يدير. احنا خاصنا نكونو بصفة منتظمة، إذا قطاع جا وقال لنا غادي نمشيو في هذا الاتجاه احنا غادي.. ما غاديش نقولو لا، ولكن هذه القضية اللي كتقول ديال نزيدو في (salaire) كلنا متمنيات، إذا بغيتي غير المتمنيات نعطيك حتى لغدا، إذا بغيتي كلشي ترقيه وتعطيه (salaire) ديال.. فين هي هذه الميزانية؟

نكونو واقعيين، الله يخليك السيد المستشار، نكونو واقعيين راه حتى واحد منا ما تمنى.. كلشي تمنى يطلع (les salaires) يتضربو في 3، دابا (SMIG[5]) في المغرب راه 3 المرات في الجزائر، نردوه حتى 10 مرات ونكونو مفتخرين، ولكن خاص تكون عندنا إمكانيات باش نقومو بهذه القضية هذه، غيرنكونو واقعيين، ما نقولوش شي حوايج هكذا وكنبانو احنايا بحال إلا قلوبنا قاصحين وما باغيينش، احنا واقعيين، إذا عندي الميزانية من غدا أسيدي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال السادس وموضوعه "فشل التدبير المفوض".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لجأت عدة جماعات ترابية إلى تسيير بعض المرافق العمومية عن طريق التدبير المفوض، إلا أن الواقع أبان أن نتائج هذا التدبير لم تكن في مستوى الطموحات، خاصة في بعض المدن الكبرى.

[5] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

وعليه، السيد الوزير المحترم نسائلكم:

ما هي النتائج العملية وخلاصة تقييم التدبير المفوض؟

وما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لتصحيح هذه الوضعية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيد المستشار المحترم،

أقريتو بأنه هذه التجربة فشلت، أنا لا أشاطركم الرأي، كاين نواقص، التدبير المفوض لتعميم وتحسين الخدمات نتيجة الفعالية في التدخل، عندنا فعالية التدخل ونقل التكنولوجيا الحديثة، كما مكن من إنجاز استثمارات مهمة اللي ما كانش يقومو بها الجماعات بوحدهم، ولكن هذا الأسلوب واخا كيتسم بعدد من الإيجابيات احنا كنتفق معك فيه نواقص، والنواقص هي اللي كتحول أحيانا دون تحقيق الأهداف المسطرة وكنذكر منها:

- ضعف قدرات الجماعات في مجال التتبع والمراقبة، كيولي واحد عدم التوازن، الشركة في جهة والجماعة في جهة وما كيقدروش..؛

- ثانيا، غياب دراسة الجدوى الخاصة بالمشاريع قبل اللجوء إلى التدبير المفوض، كاين شي مرات ما خاصش كاع التدبير المفوض؛

- ثالثا، عدم استيعاب مفهوم العلاقة التعاقدية لأن (c'est une relation contractuelle) وخاص هاذيك الساعة ديك العلاقة التعاقدية راه كندير التعاقد وكنرجع من هنا 5 سنين كندير المراجعة لأنه التعاقد.. هذا التعاقد هو جد معقد، لأنه كنعطي لواحد الشركة كنقول لها عندك هذه المدينة خاص تسيرها، وهاذ المدينة غادي توسع وغادي تدخل أحياء أخرى، ولكن ما عارفش أشنو هوما الزبناء اللي غادي يكونو عندي في هذه الأحياء، كتكون عندي واحد (la structure)، في الرباط مثلا عندي حي الرياض عارف شكون اللي فيه، ولكن إذا تزادني واحد الحي اللي غادي يكونو بحال الدار البيضاء زادت الرحمة 350.000 ديال الناس اللي غادي يخلصو الشطر الاجتماعي، إذن هذا التوازن ديال العقدة صعب جدا.

إذن ما يمكن لناش نقولو، وهاذي خاصها تكون المراجعة إذا ما كانتش المراجعة كيبدا هكذا العقد كيبدا.. العقدة كتولي غير متوازنة، وكيبداو هاذيك الساعة أمور اللي ما بغيناهاش احنايا، عدم قدرة بعض الجماعات على تحمل كلفة التدبير، ما كيخلصوش حتى الضو والماء، لأنه عندو مشاكل ديال الجبايات، عندهم مشاكل ديال.. إذن

راه المشكل ماشي.. ما يمكنش نقولو أبيض وكحل، المشكل أكبر من هذه القضية هذه.

درنا، حاولنا نحسنو وندیرو كلشي، ولكن أنا كنقول، باش نمشي بسرعة، كاين حلول أخرى، الجماعة هي اللي عندها بيدها الحل، إما تعطيه تدير التدبير المفوض، إما تدير شركة ديال التنمية المحلية وتقوم بالمسائل ديالها، هذه الأولى.

ثانيا، احنا في إطار التفكير في المستقبل فيما يخص الكهرباء والماء والكهرباء وكذا.. غادي نمشيو إن شاء الله في إطار شركات جهوية لتوزيع الماء والكهرباء على صعيد المملكة كاملة، اللي غادي تمكنا باش نكونو فيها، غادي يكونو فيها الجماعات، يكون فيها إن شاء الله (l'ONEE[6]) والدولة واللي، غير ريثما يساليو (les contrats) ديال 2027 لأن عندنا (contrats) خاصنا، هاذيك الساعة ندخلو لـ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

وتفاعلا مع توضيحاتكم الهامة، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولا، السيد الوزير المحترم، نود أن نعبر بهذه المناسبة عن اعتزازنا الكبير بنجاح بلادنا في بلورة وإخراج النموذج التنموي الجديد بتوجيهات ملكية سامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في ظرفية صعبة، مطبوعة بتداعيات جائحة كورونا، كما نغتنم هذه المناسبة لنجدد دعمنا الموصول لكل المبادرات الدبلوماسية التي تتخذها بلادنا ضد المواقف الاستفزازية والمناهضة للمصالح العليا للمملكة المغربية، الصادرة عن الحكومة الإسبانية ومن مختلف خصوم وحدتنا الترابية؛

- ثانيا، بخصوص موضوع سؤالنا، نعتقد، السيد الوزير المحترم، أن تجربة التدبير المفوض للمرافق العمومية التي انطلقت ببلادنا منذ سنة 97 تحتاج إلى تقييم موضوعي، بغية تطوير هذا الخيار القائم على تفويت الخدمات العمومية للقطاع الخاص وملاءمته مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي عرفتها وتعرفها بلادنا، استحضارا للاختلالات وجوانب القصور ونقاط ضعف هذا التدبير المفوض، الذي خلف استهجان واحتجاج المواطنين في بعض المدن الكبرى ضد الجماعات الترابية المعنية، كطنجة والدار البيضاء وفاس وسلا وتمارة وغيرها، جراء ضعف الخدمات العمومية، التي تبقى بعيدة كل البعد عن تطلعات وطموحات وانتظارات الساكنة، لا من حيث الجودة ولا من حيث الأسعار، التي تفوق القدرة الشرائية للمواطن المغربي.

وعليه، نتطلع في الفريق الحركي إلى الحسم في اتخاذ القرارات المناسبة في هذا الشأن عبر مراجعة دفاتر تحملات شركات التدبير المفوض، والتفكير في دعم المقاولات الوطنية، التي لها قدرات تقنية ومالية وبشرية، قادرة على تدبير أمثل لهذه القطاعات والخدمات الأساسية، إلى جانب تطوير الإطار التشريعي المؤطر لهذا التفويض، بغية تعزيز ربط الحقوق بالواجبات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وننتقل إلى السؤال السابع وموضوعه "إشراك القطاع الخاص في وضع تصور لمخططات التعمير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد وزير الداخلية المحترم،

كما لا يخفى عليكم الأهمية البالغة للتخطيط العمراني في رفع مستوى جودة الحياة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المجالية، حيث يعتبر التعمير آلية مهمة لتقوية جاذبية الجهة وإنعاش وتشجيع الاستثمارات الخاصة، ولاسيما إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات والمساهمة في إقامة مناطق للأنشطة الاقتصادية وتحسين ظروف عمل المقاولات.

وفي هذا الصدد، لا يمكن غض النظر عن مشكل ندرة العقار المخصص للاستثمار، الذي يشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المحلية، وهو الأمر الذي ينبغي تداركه لتعزيز جاذبية الجهة أمام الفرص الاستثمارية الوطنية والأجنبية، ولهذا أصبح من الواجب إشراك القطاع الخاص الذي أضحى شريكا استراتيجيا للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في علمية التخطيط العمراني لتحقيق

[6] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au

التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ولابد أن نثمن العديد من المبادرات والعمل الذي تقوم به المراكز الجهوية للاستثمار في حلتها الجديدة في هذا الإطار على غرار عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص فيما يخص حكامة وتدبير المناطق الصناعية كمثل جهة مراكش، طنجة، والدار البيضاء على سبيل المثال لا الحصر، خلق آليات حقيقية للمشاركة تسمح للفاعلين الاقتصاديين المحليين بالمساهمة الفاعلة والناجعة في تشخيص الأوضاع واقتراح الحلول في إطار قرارات التعمير، على سبيل المثال جهة الدار البيضاء-سطات، وهي دعوة لتعميم هذه التجربة على مستوى باقي الجهات.

السيد الوزير المحترم،

إننا كاتحاد عام لمقاولات المغرب، وفي إطار التصدي لإشكالية ندرة العقار وتضاؤل الاحتياط العقاري للجماعات الترابية، نقترح ما يلي:

- إحداث الوكالة الوطنية للعقارات والوكالات العقارية الجهوية، تناط بها مهمة التنسيق والتكامل بين الإستراتيجيات الوطنية، بشراكة مع القطاع الخاص، في ميدان التخطيط العمراني لضمان التناغم والانسجام بين توجهات التخطيط العمراني في علاقتها بأهداف التخطيط الاقتصادي؛

- انتهاج سياسة واضحة في ميدان تضريب العقار، تنطلق من مبدأ أن الأرض ثروة وطنية ذات وظيفة اقتصادية واجتماعية، بهدف محاربة ظاهرة تجميد الأراضي لتشجيع الاستثمار الخاص؛

- تقييم الاستفادة من العقار المخصص للاستثمار وتفعيل مسطرة استرجاع هذه العقارات في حالة عدم احترام دفتر التحملات ومنحها للمستثمرين الحقيقيين؛

- تخصيص وتجهيز المناطق الصناعية واللوجستيكية، في التقائية شاملة ومتكاملة مع الإستراتيجيات القطاعية، مع مراعاة القرب الجغرافي من أحواض التشغيل.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ما فتئنا نلح على مطلب تطوير العرض في مجال العقار الصناعي، من خلال توفير حظائر مخصصة للكراء كبديل عن اقتناء العقار والاستثمار فيه وتخفيف العبء على المقاولة الصغيرة والمتوسطة.

كما نؤكد على ضرورة توفير عرض عقاري جهوي بكلفة تنافسية مخصص للاستثمار، كرافعة أساسية في تقوية تنافسية المقاولات.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعبر عن انخراطنا التام بمسؤولية في تنزيل أهداف النموذج التنموي الجديد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيد المستشار المحترم،

أنا لما جاني هاذ السؤال ما فهمتش علاش نزلتوه للداخلية، ولكن دابا عاد.. لأنه إشراك القطاع الخاص في وضع تصور مخططات التعمير، هذا قلت هذا قطاع التعمير احنا كاينة فعلا الوكالة الحضرية للدار البيضاء، ولكن وكالة واحدة، ولكن بعد العرض اللي قلتو أنا ما غاديش نرجعو لهذا، فعلا كاين في إطار إعداد المخططات كاين مشاورات وداكشي، ولكن فعلا المشكل اللي قلتو هو كيفية توفير عقارات للاستثمار على صعيد الجهات.

دابا 2 الحوائج اللي قلتهم في العرض ديالكم بغيت نأكد عليهم، الأول هو في إطار ما نقوم في جهة الدار البيضاء، وقتما كان عندنا واحد تفكير باش ننزلو واحد (l'écosystème) إما في النسيج، إما في مواد البناء، إما هذا راه تتكون مشاورات مع القطاع الخاص باش يتم التنزيل ديالو بطريقة عقلانية وفي المكان اللي خاص يكون فيه وهذا، لأنه هذا هو الأهم.

والحاجة الثانية هي الدور اللي يقوم به اليوم المراكز الجهوية للاستثمار، لأنه اليوم احنا واثقين بواحد القضية إلى كنا بغينا نمشيو في إطار ننساو الاستثناء، ذيك (les derogations)، إذن خاص يكون الاستباقية، استباقية.. خاصنا نوجدو مناطق مجهزة للاستثمار باش هاذيك الساعة ملي تيجي المستثمر، مغربي أو أجنبي، تيلقى.. تنقول له أنت هنا إلى كنت عندك صناعات ملوثة ها فين البلاصة، كنت عندك صناعات غير ملوثة ها فين هاذ البلاصة.

واليوم على صعيد المراكز الجهوية للاستثمار اليوم تنوجدو في واحد الآلية، واحنا خدامين فيها مع الوكالة الوطنية للمحافظة والكرتوغرافي مع القطاعات اللي عندهم.. كاين الأملاك المخزنية مع أملاك الدولة، مع المياه والغابات مع مديرية الشؤون القروية، كلهم باش المراكز الجهوية للاستثمار يولي عندهم يقدرو يشوفو أشنو هي العقارات اللي يمكن تمشي للاستثمار، باش هاذيك الساعة في إطار مقاربة استباقية يقدر التجهيز ديالها بشراكة مع القطاع الخاص ونمشيو في هاذ الطرح ديال الكراء، لأنه لا يعقل باش هذاك المستثمر يحط فلوسو في الاقتناء ديال هذا ومن بعد تيولي عنده مشاكل، لأنه يمكن هاذيك الصناعة ها هي كاينة اليوم غدا ما تبقاش، تيسالي الكراء تناخذوها عاود ثاني تنروجوها لحاجة أخرى.

احنا متفقين معكم على هاذ الرؤية واحنا غاديين في هاذ الاتجاه، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤالين الثامن والتاسع، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق العدالة والتنمية وموضوعه "تقييم برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مرت حوالي خمس سنوات على انطلاق تنفيذ "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية"، ما هو تقييمكم لهاذ البرنامج، ولا سيما على مستوى التنسيق بين كافة الشركاء للتنزيل الأمثل لهذا المشروع الواعد؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي 2016-2022".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، عن حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، خصوصا سنة.. البرنامج يمتد من 2016-2022.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤالين المتعلقين ببرنامج تقليص الفوارق المجالية.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون.

كنت جاوبت على هذا السؤال في حلقة سابقة، ولكن ربما اليوم عندي الفرصة باش نجاوب بطريقة أطول.

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية يتم تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي برسم الفترة الممتدة بين 2016 و2022، والذي رصدت له ميزانية إجمالية قدرها 50 مليار درهم، يهم هذا البرنامج:

- إنجاز مشاريع تتعلق بفك العزلة على العالم القروي؛
- تحسين الربط بالشبكة الطرقية: 35 مليار درهم؛
- تزويد الساكنة بالماء الشروب: 6 مليار درهم؛
- تعميم الكهرباء: 2.3 مليار درهم؛
- وتحسين عرض الخدمات العلاجية: 1.5 مليار درهم؛
- وتأهيل التعليم: 4.4 مليار درهم.

ويتم تمويل هذا البرنامج فعلا من طرف ثمانية شركاء:

- المجالس الجهوية بـ 20 مليار درهم؛
- صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية بـ 10.5 مليار درهم؛
- وزارة التجهيز بـ 8 مليار درهم؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 4 مليار ديال الدرهم؛
- وزارة التربية الوطنية بـ 3 مليار درهم؛
- المكتب الوطني للكهرباء بـ 2.5 مليار درهم؛
- وزارة الصحة بـ 1 مليار درهم؛
- ووزارة الفلاحة بمليار درهم.

ومنذ انطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية سنة 2017، تم إعداد خمس مخططات عمل سنوية جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية برسم سنوات 2017، 2018، 2019، 2020، 2021 بقيمة إجمالية تناهز 32 مليار درهم، وقد بلغت الاعتمادات المحولة برسم مخططات العمل السالفة الذكر ما مجموعه 29 مليار درهم، أما الاعتمادات الملتزم بها لتنفيذ هاذ المخططات فتبلغ 27 مليار درهم، أي بنسبة 95%، في حين بلغت الأداء إلى حد الآن 17 مليار درهم أي بنسبة 59%.

وحرصا على بلوغ الأهداف المسطرة في إطار تنفيذ البرنامج المذكور،

تم تكليف مكتب للدراسات بوضع نظام معلوماتي جغرافي وخرائط للجماعات والدواوير المستهدفة بمختلف جهات المملكة -هذا نموذج منه، فيه الخرائط ديال جهة بجهة بجماعة جماعة- وكذا تقييم مخططات العمل، نقوم بالتقييم كل عام، مخطط العمل ديال 2017 و2018 و2019 وذلك بواسطة التشخيص المجالي للجماعات المعنية، ما حطينا البرنامج ديال 2020 ومن بعد ديال 2021 حتى قمنا بالتقييم ديال ما قمنا به في السنوات الأخرى.

وبخصوص حصيلة الإنجازات التي تم تحقيقها، فيمكن تلخيصها على الشكل التالي:

- تأهيل الطرق والمسالك القروية؛

- بناء 6494 كلم من الطرق القروية وصيانة 4268 كلم من الطرق القروية وإنجاز 6855 كلم من المسالك القروية وكذا بناء وتقوية 251 منشأة فنية؛

- تأهيل قطاع التعليم: انجاز 1313 مشروع بناء لمنشآت تعليمية و2786 مشروع إعادة بناء منشآت تعليمية و1021 عملية شراء النقل المدرسي و165 عملية تجهيز مدرسي.

وفيما يخص تأهيل قطاع الصحة:

- إنجاز 444 مشروع بناء المراكز والمستوصفات الصحية والمنازل الوظيفية و674 مشروع لتأهيل مراكز المستوصفات الصحية والمنازل الوظيفية و1279 عملية شراء سيارات الإسعاف والوحدات الطبية وكذا 653 عملية تجهيز المراكز الصحية؛

- التزويد بالماء الصالح للشرب: إنجاز 26.607 مشروع تزويد بالماء الصالح للشرب عبر الربط الفردي والمختلط وعبر النافورات و402 منظومة تزويد الدواوير بالماء وصيانة 1152 كلم بشبكة التزويد بالماء الصالح للشرب وكذا اقتناء 104 شاحنة مزودة بصهريج للتزويد بالماء الصالح للشرب.

وفيما يخص الكهربة القروية:

- كهربة 1454 دوار؛

- واقتناء 2449 منظومة للطاقة الشمسية؛

- وتوسيع شبكة الكهرباء ذات الضغط المنخفض على مسافة 1905 كلم؛

- وكذا إنشاء 4 محطات فرعية بقدرة 160 كيلو فولط أمبير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة لفريق العدالة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم، السيد الوزير، على هذه المعطيات.

بالفعل، كاين هناك مجهود جبار، واحنا تنلمسوه لأنه مجالس الجهات منخرطة بقوة في هذا المشروع، احنا على مستوى مجلس جهة الرباط - سلا- القنيطرة أيضا منخرطين في هاذ العملية وتنلمسو هاذ التحول اللي كاين في العالم القروي.

لكن، في إطار التقييم نريد أن ندلي بمجموعة من الملاحظات:

- الملاحظة الأولى، السيد الوزير، تهم هاذ الموضوع ديال التخطيط السنوي والبرمجة السنوية، في الواقع ما تتوضحش الصورة، خصوصا أنه ما تتكونش معايير واضحة بالنسبة للشركاء فيما يتعلق بالأولوية في تنفيذ البرامج، لأنه الخصاص كبير وتيوقع هذا مشكل وتيبداو يشعرو مناطق بالحيف نتيجة عدم البرمجة، في حين إلى عارف راسو غادي يكون مبرمج في السنة الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة، فلهذا احنا كنا تنفضلو باش يكون واحد البرمجة والتخطيط على مستوى ثلاثة أو أربع ولما لا خمس سنوات؟ باش تكون على الأقل واحد الصورة واضحة؛

- الملاحظة الثانية، وهو المشكل ديال الطرق والمسالك القروية، بالفعل تتبنى ولكن ما كاينش في الأفق موضوع الصيانة، والآن بدات تتبان بأنه مجموعة من الطرق تصاوبات في السنة الأولى أو الثانية ولكن ما كاينش ميزانية ديال الصيانة وما كيناش في البرنامج؛

- المشكل الثالث، السيد الوزير، هو فيما يتعلق بالمردودية بالنسبة لبعض الاستثمارات العمومية، خصوصا في المراكز الصحية، تنلمسو مثلا تيتبنى مركز صحي في واحد الدوار ومركز صحي في دوار آخر 4 المراكز الصحية، ولكن ما فيهم ولا طبيب واحد، بمعنى ضعف الموارد، احنا تنفضلو في إطار الفعالية ديال الاستثمار العمومي لما لا يتم تجميع 4 المراكز مثلا في مكان معين ويتبنى مستشفى محترم ولو غير بـ 2 الأطباء وبعض الموارد البشرية؛

- المسألة الرابعة، نقترح عليكم، السيد الوزير، فعلا هاذ الخمسة المجالات هي مهمة، ولكن لما لا التفكير في واحد جيل ثاني من الأنشطة الاقتصادية المفيدة في العالم القروي، أقصد بذلك مثلا تأهيل الأسواق الأسبوعية أو الاقتصاد التضامني، وهذا مجال اللي غادي يمكن القرويين والفلاحة باش يوطنو الأماكن ديالهم؛

- النقطة الأخيرة، وهي عندها علاقة بالأراضي السلالية، يمكن تبان بعيدة، ولكن ما تيمكنش المشاكل اللي تتعرفها هاذ الأراضي ولاسيما في منطقة الغرب تشجع القرويين أنهم يجلسو في الأماكن ديالهم إلى كانو يتعرضون للحيف، هنا بغينا نستعرضو بشكل سريع بعض المشاكل اللي تتعاني منها مثلا التفويت ديال بعض الأراضي للمستثمرين بدون

رغبة ذوي الحقوق، النموذج ديال "أولاد سلامة" في عامر الشمالية (سيدي سليمان)، الناس دايرين عريضة بما فيها النواب ديالهم ورافضين، السلطات ترفض حتى تتسلم من عندهم هاذ العريضة، النموذج ديال" سيدي محمد الأحمر" بالقنيطرة كاين ضغط كبير على النواب ديال الجماعة السلالية باش يتنازلو على الأراضي لفائدة مستثمر يمكن عندو نفوذ أو هذا لهذا الغرض هذا ما كيشجعش سكان العالم القروي أنهم يوطنو الأراضي ديالهم، النموذج ديال "الدلالحة" في "مولاي بوسلهام"، كاين ذوي الحقوق كيرفضو التفويت ديال العقارات ديالهم، ولكن هناك ضغط عليهم كبير وفي بعض الأحيان يتم حتى تلفيق بعض التهم لهم اللي هي خارج القانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، لا ننكر المجهودات اللي كتقوم بها الوزارة وبعض المتدخلين في هذا البرنامج هذا، ونحن مرارا وتكرارا نطرح هذا السؤال لما له من أهمية، وخصوصا لا يفصلنا إلا سنة عن انتهاء هذا البرنامج، معناه كاينة هناك إخفاقات في بعض المجالات، خصوصا هذا البرنامج هذا والمسطر بـ 3 أهداف، هو فك العزلة على العالم القروي فيما يخص الطرقات إلى غير ذلك، ثم تحسين ولوج الخدمات فيما يخص الكهرباء، الماء الصالح للشرب، الصحة، التعليم إلى غير ذلك، ثم تنويع القدرات الاقتصادية.

للأسف، اللي كنشوفو وكنلاحظو هناك واحد الهجرة اللي كنا كنتمناو زعما هذا البرنامج هذا يوضع واحد الحد للهجرة من العالم القروي حول الحواضر، هذا إشكال بكل صراحة اللي كنتمناو احنا طرحناه بأن على كما قلنا في البداية هذا الانتهاء ديال هذا البرنامج هذا، هناك بعض المتدخلين، هناك المجالس ديال الجهات ثم صندوق التنمية القروية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى غير ذلك، ثم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، القطاعات الوزارية.

ولكن الملاحظ، السيد الوزير، بكل صراحة هنا بغينا نعرفو الحقيقة ديال الإخفاق ديال هذا البرنامج هذا، لأن نعطيكم واحد الأمثلة بسيطة جدا، هناك بعض الجماعات القروية اللي قريبة للمدن والمدن الكبرى، لأن جماعة ديال "الأحد الغربية" اللي قريبة 30 كلم بينها وبين طنجة ولكن هناك بعض الدواوير في العالم القروي اللي مازالت الساكنة تتنقل بطرق بدائية، خصوصا في الموسم ديال الشتاء اللي إذا كانت هناك مرضى، هناك بعض المشاكل اللي هناك العزلة بكل صراحة اللي كيعيشوها.

احنا نقولو الجماعات اللي قريبة، ما بالك بالجماعات اللي بعيدة، ما بالك بالجهات، لأن الفوارق الاجتماعية، احنا نتكلم عن الفوارق المجالية، راه هناك بعض الجهات اللي هوما أقل من اقتصاديا على جهة طنجة- تطوان- الحسيمة اللي كيعيشو مشاكل ومشاكل كبيرة جدا.

إذن كنتمناو بأن.. واش هذا البرنامج هذا غادي يتعاد فيه عاود الصياغة ديالو في حلة جديدة، ونتمناو بأن تاخذ بعين الاعتبار، خصوصا كما قال زميلنا في فريق العدالة والتنمية، ليست هناك صيانة لبعض الطرق اللي كتعدل، وليست هناك مراقبة للجودة، لأن كاين بعض الطرق وبعض القناطر اللي كتصاوب ما كتدوزش عليها واحد العامين إلا وتتلاشى وكتمشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيبين.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

"برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي" هو برنامج مهم، ولكن ككل البرامج يمكن يكون هنا ولا هنا إذا مشينا كنقلبو على هذا غادي نلقاو بعض النواقص، ولكن أنا اللي كيرجعو لنا كارتسامات:

- أولا، من طرف رؤساء الجهات: كلهم كيثمنو بالأهمية ديال هذا البرنامج وبالانخراط ديالهم في إنجاز هذا البرنامج؛

- ثانيا، كاين هناك واحد المجهود ديال التنسيق بين جميع الفرقاء: وزارة الفلاحة، التنمية البشرية، وزارة التجهيز، والفرقاء الآخرين باش يكون هذا.. وكيكون هذا التقييم اللي كنديرو كل عام باش نحاولو.. احنا عندنا واحد (l'enveloppe)، واحد البرنامج أولي اللي كان، ولكن دابا كنحاولو ندققو فيه.

فعلا، إذا قدرنا نديرو عامين و3 سنين أحسن من.. ولكن اللي خاصكم تعرفو بأنه هاذ 50 مليار، لأنه كان خاصنا نحددو واحد المبلغ، هذا البرنامج اللي خاص يكون فيه الأولية ديال الأولويات، ماشي معناها بأنه ملي غنسالیو هاذ البرنامج ما بقات حتى حاجة خاصها تصايب في شي بلاصة، بقى شي طريق، باقي شي دوار حدى طنجة، غير شي مرة ما شي (loin des yeux loin du cœur)، كيكون هذاك اللي قريب لك كتنساه، وكتمشي تتبعد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال العاشر وموضوعه "تقييم تجربة التدبير المفوض بالجماعات المحلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

كما تعلمون، السيد الوزير، يعتبر التدبير المفوض من الأساليب الحديثة في تدبير المرافق العمومية المحلية ونمط من أنماط الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وقد دأب هذا النموذج يتخذ بعدا عالميا، واليوم يوجد التدبير المفوض في صلب اهتمامات المواطنين والمواطنات والانشغالات السياسية والمؤسساتية، خصوصا بعد أكثر من 20 سنة من الممارسة والعمل به، مما يضع سؤال النجاعة ومدى استجابة النظام القانوني لطموحات الدولة والمواطن محل تساؤل.

وتنويرا للرأي العام الوطني نسائلكم، السيد الوزير:

ما هو تقييم الوزارة لتجربة التدبير المفوض بالجماعات المحلية طيلة هذه المدة، ولاسيما التدبير المفوض لجمع النفايات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا جاوبت قبيلة على توزيع الماء والكهرباء، التدبير المفوض كاين 3 ديال القطاعات أساسية، كاين توزيع الماء والكهرباء، كاين النفايات وكاين النقل، هوما بثلاثة كل تدبير مفوض عندو الخصوصية ديالو، إلى أخذت النقل تنطلب من واحد الشركة تنقول لها الله يخليك غادي تقوم بالنقل، تنقول لها خرجي للشارع وشوفي كيفاش تدوزي في الطرقان ودبري راسك مع الخطافة ومع الطاكسيات ومع هذا، والتعريفة الله يخليك ها بشحال، وهاذ الشي اللي كاين، الحصيلة باينة، أغلب الشركات أعلنوا على الإفلاس ديالهم، لأنه ما كاينش في العالم شي بلاصة للنقل الحضري تيدار بطريقة التدبير المفوض وغير التعريفة هي اللي تتخلص، إلى أخذتو الأمثال الأوربية 30% هي اللي تتجي بالتعريفة 70% تتكون تدخل ديال الدولة.

وهنا كان خاص يكون نفرقو بين الاستثمار والاستغلال، وفي الاستغلال ما تكونش جميع المخاطر منزلة على النقل الحضري.

توزيع الماء والكهرباء تكلمت عليها، هي عقد معقدة وطويلة الأمد، والحل أنا اللي تيبان لي هو اللي جايين به، هو ديال الشركات الجهوية ديال توزيع الماء والكهرباء، وما يبقاش ذيك الساعة نتكلم عليه، ولكن غادي يبقى تدبير مفوض، قبيلة واحد من المتدخلين هضر على فاس، فاس راه ما شي شركة خاصة راه وكالة (c'est une régie)، وقلتو في التدخل ديالكم فاس دخلتوها هي ومراكش مع الدار البيضاء وطنجة..

النفايات حاجة أخرى، النفايات راه تقريبا راه.. النفايات هاذيك شركات النفايات ما تتاخذش ما كتأديش الأجر ديالها من عند المواطن، تيتأدى من عند الجماعة، إذن هي تقريبا راه بحال إلى قلت (c'est un marché) ماشي نفس الطريقة، (c'est un marché)، ولكن المشكل فين غادي يكون؟ علاش تنقولو ما خدامش ذاك الشي؟

ملي تنقوم به أنا تنغمض عيني شوية، إلى بقى شوية الزبل في شي بلاصة، إلى هذا، ما تنديرش أنا دفتر التحملات، ملي كنعطيه لواحد الشركة وكندير دفتر التحملات وكنطلع ذاك الشي البارة كبيرة لفوق ومن بعد كيبدا يبان الزبل في شي بلاصة كنبدا هذا، وما كنديرش لهم وسائل المراقبة، إذا كانت الشركة صعيبة علي هي اللي كتغلب، إذن هذا عاودتاني القضية ديال التوازن ديال.. وخاص الثمن إذا ما حطيتيش الثمن اللي خاصك تحط باش تدير 2 دورات في النهار باش تهز الزبل وباش يكون التحسيس ديال المواطنين باش يحطو الزبل قبل من الدورة ماشي من بعد هذا هو المشكل.

ولكن، التدبير المفوض راه عاطي النجاعة ديالو، ربما بنواقص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم وعلى صدقكم واهتمامكم بالقضايا والأمور التي لها ارتباط بالمواطنين والمال العام.

غادي نتكلم معكم، السيد الوزير، غير على النفايات فيما يخص النفايات، حقيقة واقع النظافة بمدننا تحسنت بعض الشيء عن السابق، ولكن هناك بعض النواقص، والكل يعلم بأن هذه النواقص

تتجلى فذاك دفتر التحملات اللي كتكون عقدة ما بين الشركة وما بين الجماعات.

فعلا، التتبع ديال هاذ المراقبة اللي يتحمل مسؤوليته من طرف الجماعات، ولكن، السيد الوزير، إلى متى غادي نبقاو واحنا تنعرفو بأن هناك هذه النواقص وكلشي عندنا إجماع إذا بغيتي تقول لا بالنسبة للمنتخبين ولا بالنسبة للإدارة ولا بالنسبة للداخلية، بأن هاذ النوع ديال دفتر التحملات خاص إعادة النظر فيه، لأن لا يعقل بأن تنشوفو بعض الشركات على حسب المسائل اللي هي اجتماعية ما كطبقش لا بالنسبة ذاك مدونة الشغل وكتدير تحايل من أجل اللي كيكون ضحية فيها هو هذاك العامل، ما غنتكلمش وما غادي نطلبش منكم الرجوع للوراء قد ما كنطلب منكم المستقبل، السيد الوزير، كيفاش غادي يمكن لنا نحققو ونجحو المشاريع ديال صاحب الجلالة فيما يخص النموذج التنموي الجديد وكيفاش غادي يمكن لنا الحماية الاجتماعية، إذا ما كانش ترشيد هذا النوع ديال النفقات، من هنا خاصنا نبداو..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ونتقل إلى السؤال الحادي عشر وموضوعه "محاربة الاحتكار ومراقبة جودة المواد الغذائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة،

مراقبة الاحتكار والمواد الغذائية الكل يعلم، السيد الوزير، الإخوة والأخوات، أن المواد الغذائية من الأسباب الرئيسية والكبيرة في نقل العدوى والأوبئة، فنعلم جيدا أن هناك أجهزة تسهر على هذه المراقبة لسلامة المواطنين.

اليوم، مع النموذج التنموي الجديد، مع الأفكار ديال الحكومة أو أفكار سيدنا الله ينصرو في تطوير العلاقة الاجتماعية، وبناء على هذه المعطيات، هل من تدابير إضافية وناجعة للحد من الاحتكار ونظافة وسلامة الأغذية، خاصة الأغذية أو الوجبات السريعة التي نجدها خاصة في فصل الصيف، نجدها في عدة أماكن وبدون مراقبة، الشيء الذي نخشى أن يؤثر سلبا على صحة المواطنين؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيد المستشار،

كلشي ندخلوه في النموذج التنموي الجديد، الله يهديكم، الله يهديكم، الله يهديكم.. لا ولكن حركية في المسائل اللي.. هاذي بعدا أولا مشكل ديال واحد السناك ما دايرش هذا ما متقيش الله، أشنو عندو مع النموذج التنموي؟

ولكن القضية ديال اللي جات في السؤال ديال بأنه المراقبة ديال الأسواق وديال الاحتكار وديال هذا، هذا لا نقاش فيه، هذا مجال يكتسي أهمية كبيرة وخاص يكون فيه مقاربة تشاركية، وفيه تنسيق الجهود بين جميع المصالح، هذا السؤال كان تطرح قبل من رمضان، وكتعرفو احنا ديما دؤوبين.. وخلال هذه الفترات والمناسبات خاصنا ما نخليوش هاذ الأمور، وبهذا الخصوص قامت اللجان في هذاك المدة ديال شهر رمضان بمراقبة أكثر من 43.000 وحدات الإنتاج والتخزين، وقامت بحجز وإتلاف 111 طن من البضائع والسلع غير الصالحة للاستهلاك، وتحرير 1319 محضر، من الناحية ديال المراقبة والتتبع وهذا وراه كنديرو واحد المجهود مهم، وتم إشراك جمعيات حماية المستهلك وتكثيف الجهود وتحسيس المستهلكين وكذا التبليغ بالممارسات غير القانونية، وكاين التفاعل بشكل إيجابي مع شكايات المواطنين اللي كيقدرو بالهاتف.

وبفضل هذه المجهودات وبالرغم من التأثيرات السلبية للجائحة، فإن وضعية التموين كتعرف وفرة وتنوع في العرض، بغيت غير تفكرو معايا شوية، لأنه كاينة هذه الحرية في المبادرة، المغرب الحمد لله ما ناقصة فيه حتى حاجة، ما ناقصة فيه حتى حاجة، لأنه كل واحد كيشوف أشنو اللي ناقصة.. والإدارة بجميع أجهزتها عارفة أش ناقص في شي بلاصة باش، بفضل الموزعين والمنتجين والفلاحين والمستوردين حتى بلاصة في المغرب ما ناقصة، هذا من ناحية التموين.

فيما يخص هاذ الشي ديال الأكلات الخفيفة هذا راه خاصو (l'ONSSA[7]) كيقول لك اللي ماشي مهيكل ما يمكن ليش نمشيو لو، هذا خاصنا نحلوا هذه الإشكالية، إذا بقينا كنديوها غير في المهيكل وما نديوهاش في غير المهيكل راه ما.. غادي يبقى غير المهيكل غير مهيكل إلى الأبد، هذه خاصها إشكالية هذه متفق معكم، خاصنا نلقاو لها الحل في إطار تحسيس هاذ المواطنين اللي كيقومو بهذه العمليات ولا هاذ

[7] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des produits **A**limentaires

المقاولين غير المهيكلين تقريبا كلهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

إذا كان النموذج التنموي هو انتفاضة شعبية ملكية لتغيير الرؤية، الرؤية المستقبلية والعيش السليم والرغيد لمغربنا الحبيب، فأظن سوف لن تستثنى الأسواق والعقلية الإنسانية التي تتعامل مع المواد الغذائية، فأظن أنني قصدت النموذج التنموي الذي سيغير النظرة المستقبلية للبلاد، مع تشجيعاتي واعتزازي بلجان المراقبة والسلطات الإقليمية والمحلية في كل جهة من جهات المملكة الحبيبة، فأظن أن مع هذه الوضعية نتمنى أن تكون حراسة وإضافة المجهودات، سيما ونحن نعيش وضعا استثنائيا وبائيا، فلكي لا تتفاقم العدوى ونحن على وشك توديعها إن شاء الله الرحمن الرحيم، فأتمنى أن تزداد العناية والمراقبة حتى من تسول له نفسه الغش أو التدليس أو أشياء أخرى، يجب أن نراقبه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والسيد الوزير في حدود أقل من 10 ثواني إلى عندو تعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

أنا متفق معكم، هاذ المراقبة خاصها تكون، ولكن أنا أظن بأنه النموذج التنموي فيه هاذ نبدلو العقلية ديالنا باش نزيدو للقدام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأول موجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وموضوعه "ضعف الإجراءات الوقائية والاحترازية ضد الفيضانات".

الكلمة لحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارون،

رغم المجهودات المبذولة مازالت إشكالية الوقاية من الفيضانات مطروحة بحدة، خاصة في بعض الجهات.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم حول ما يلي:

ما هي الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذونها للحد من هذه الظاهرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

حاليا، يعني منذ التحيين ديال 2016 عندنا تقريبا 1000 موقع مجرد معرض للفيضانات، هاذ الشي كان تدار مع القطاعات المعنية، خاصة الداخلية والفلاحة وإعداد التراب الوطني والأحواض المائية والمياه والغابات.

بالطبع، هاذ المخطط ضروري لاستهداف التدخلات، كانت هناك إجراءات الحماية تتجلى في تهيئة الأودية وإنجاز السدود، هاذي كلفت تقريبا واحد 10 المليار ديال الدرهم اللي همت 250 موقع في الدار البيضاء، طنجة، المحمدية، وجدة، أكادير، كذلك الحسيمة، كليم وجرادة، سيدي إفني، أزيلال، خنيفرة، طانطان، العيون، السمارة.

كاين واحد العدد ديال التدابير الوقائية تهم الرفع من فعالية أنظمة الإنذار المبكر، وهنا تيجي الدور الهام اللي تتلعبو المديرية العامة للأرصاد الجوية، اللي بطبيعة الحال قامت بالعصرنة ديال واحد العدد ديال التجهيزات ديالها بمبالغ مالية مهمة جدا، ثم كاين بطبيعة الحال كل سنة تتكون إجراءات استباقية تتعلق بالسنة الهيدرولوجية باش نخليو واحد الطريف من السدود بطبيعة الحال اللي يمكن لو يستوعب المياه ديال الفيضانات.

ثم كاين بطبيعة الحال، وهذا الأمر اللي خاص تدخل فيه حتى

الجماعات الترابية وإعداد التراب والتعمير، هو اللي متعلق بالمناطق المعرضة للفيضانات، كاين واحد المنظومة (c'est un Atlas) وهذا اللي خاص بطبيعة الحال يتخاذ بعين الاعتبار، لتفادي أن تكون هناك يعني بناءات إما مرخص بها أو بناءات عشوائية في هذه المناطق.

واحنا تنعتمدو الآن لأن هذا واحد العمل تشاركي، كذلك على التمويل من الصندوق الوطني للحد من الكوارث الطبيعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الوزير.

كما جاء على اللسان ديالكم أنه كاين واحد المجهود كبير جدا اللي في الحقيقة اشتغلت عليه الوزارة والأطر ديالها وتنشكرهم بزاف، إلا أنه، السيد الوزير، احنا دائما تنطمحو لشي حاجة اللي أكثر من هاذ الشي اللي تدار، لأنه تتعرفو خصوصا المناطق اللي دياولنا اللي جات في مناطق جبلية، تتعرفو بأن الفيضانات تتخلي واحد الكوارث حقيقية في مجموعة ديال الدواوير ومجموعة ديال الأودية إلى غير ذلك من هذا، وخصوصا الطرق الوطنية، وتتعرفو المشكل اللي تعيشه دابا الطرق الوطنية ديال "تيشكا"، ما نرجعوش لها راكم هضرتو عليها، السيد الوزير.

وأنا تنطلب منكم، السيد الوزير، أنه في الحقيقة هذاك الشراكة اللي هضرت عليها هو الحل الأنجع ما بين الوزارة وما بين الجماعات، واحنا في 2014 درنا واحد الشراكة مع الإخوان ديال الماء، وانتوما، السيد وزير، دخلتو عدة مرات عند المديرية ديال الماء فيما يخص ذيك الشراكة اللي تتربط مدينة ورزازات بهذاك الحيط الوقائي ديال جنبات ديال الواد ديال ورزازات، واللي غادي يحل لنا واحد المعضلة ديال الصرف الصحي، لأنه غادي يكون هابط على المدينة وغادي يحلنا إشكالية فيه، في حين أنه اليوم كنعيشو عدة إشكاليات ومجموعة ديال الأحياء منهم واحد الحي ديال "تاصوماعت" اللي في الحقيقة عندنا إشكاليات كبيرة، وأنا ترجيتك، السيد الوزير، أنكم تدخلو، شكرا، وتدخلتو ولكن رغم ذلك مازال الإشكالية.

اضطريت أنني نقولها علانية على الله هاذ الناس ديال المديرية يسمعونا هاذ النوبة، لأن هاذ الحيط الوقائي في 2014 دخل للديور ديال الناس، إذا تدار غادي نديرو واحد (la corniche) اللي كنهضرو عليها واللي كاين الحلم ديال الناس ديال ورزازات كلها واللي من 2014 وهو متعثر على إثر هذا الحائط الوقائي، واحنا عدة شركاء اللي كاينين في هذه الاتفاقية.

كنتمنى منك، السيد الوزير، أنه بكل صراحة أنكم في هاذ آخر الولاية أنهم على الأقل هذه الاتفاقيات تخرج للوجود وتعملو عليها بواحد الشكل اللي يحل لنا هذه الإشكاليات.

ثانيا، انتوما تتعرفو هذه القضية ديال الفيضانات اللي هضرت عليها والمشكل ديال النقل اللي كيكون في هذه الطرقات اللي كتعيش هذه الفيضانات.

كنتمنى أنكم بكل صراحة هاذ المناطق هاذو بالخصوص حتى التنقل ديال ديك 75% أنكم تعطيوهم الحق ديالهم، لأنه كيحلو لنا واحد المعضلة ديال واحد الدواوير اللي جاو في الجبال، وهذا إشكال اللي كتعيشو كلها المنظومة ديال النقل.

كنتمنى، السيد الوزير، أنه كما اعتذرتو ذاك النهار على الإشكالية ديال "تيشكا" وأنا بغيت هذه فرصة باش أنني كنشكركم، أولا، أنكم اعترفتو بأن كاين إشكال وكاين تأخر، أنكم على الأقل تخرجو لنا هذيك الطريق اللي ما بين "آيت زينب" وتكون من عندكم الله يجازيك بخير، السيد الوزير، من ورزازات حتى لـ"آيت زينب"، كنتمنى أنكم تخرجوها السيد الوزير الله يجازيك بخير، هاذيك (double voie).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بالطبع هذا التدخل فيه هذا المستوى اللي تكلمت عليه هو المستوى بطبيعة الحال ديال المواجهة ديال الفيضانات فيما يتعلق بالحد منها على مستوى الأودية والسدود، لكن هذاك الشي اللي تكلمتي عليه على الطرق، هذاك تتكلف به التجهيز عموما، ملي تيكون شي مشكل ديال الطرق.

القضية ديال الاتفاقية، السي الدريسي، أنا تأكدت، يبدو أن هذه الاتفاقية لم توقع، راه دابا هو، لم توقع، هو الاتفاقية ما تتوقعش معنى أن الشركاء مازال ما اتفقوش عليها باش توقع، إيوا دابا أنا هذه المعطيات اللي عندي..

فيما يتعلق بالقضية ديال تيشكا، صحيح أنا اعتذرت واخا أنا ماشي مسؤول بشكل مباشر على الموضوع، لأنه أنا شرحت هذه القضية ديال

المقاولات للأسف الشديد، فسخنا العقدة الأولى مع المقاولة، وعاود فسخنا العقدة الثانية.

نتمنى من الله عز وجل في هذه الأشهر اللي باقية أن (les appels d'offre) أن (les marchés) ينطلقو إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه "معاناة المسافرين عبر القطار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يخفى عليكم ما يعانيه مستعملو القطارات من مسافرين، وذلك بسبب العربات المهترئة، إضافة إلى الازدحام وعدم احترام الطاقة الاستيعابية، خصوصا في ظل هذه الجائحة، ناهيك عن وضعية المرافق من مراحيض ووقوف في الخلاء دون سابق إنذار والازدحام في المحطات، خاصة خلال العطل الأسبوعية، زيادة على بعض المشاكل التي يعانيها المواطنون بسبب التنقل بين المدن في ظل هذه الظروف الصحية، وخاصة الذين يستعملون القطار باستمرار.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة للقطع مع معاناة المسافرين عبر القطار بشكل عام وخاصة في ظل هذه الظروف الصحية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

منذ 15 نونبر 2018، تاريخ إطلاق "البراق" من طرف جلالة الملك الله ينصرو كان 26 نونبر طلقو 2 ديال العروض العرض ديال "البراق" بين الدار البيضاء وطنجة والقطارات ديال "أطلس" التي تهم المحاور ديال فاس، الدار البيضاء ومراكش، الدار البيضاء، وهاذ العروض هاذي قدمت واحد العدد ديال المزايا للمسافرين، أولا تقليص المدة ديال السفر، كذلك ضمان مقاعد للزبناء على متن القطار، وكذلك نظام جديد مرن يعمل على الأثمنة المختلفة عوض أثمنة اللي كانت أحادية محددة.

بالطبع، مازالت هناك ربما بعض الإشكاليات في بعض الخطوط، المكتب الوطني للسكك الحديدية واصل المجهودات ديالو، هاذ السنة 2020 كانت سنة صعبة لأنه بطبيعة الحال تأثر المكتب الوطني على مستوى الجولان ديالو، ولكن كذلك تأثرو كذلك حتى مستعملي القطار، لأنه كانت واحد العدد ديال الخطوط اللي موقفة، وهاذ الشي بطبيعة الحال مرتبط بالتراخيص، مما زاد بطبيعة الحال من هاذ الإشكاليات التي، إن شاء الله، ستتجاوز من بعد هاذ المرحلة ديال الكوفيد، إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات التي تفضلتم بها في هذا السؤال الذي يرهق المواطنون والمواطنات، وخاصة في ظل هذه الظروف الصحية الصعبة التي تمر منها بلادنا إلى جانب دول العالم بأسره.

السيد الوزير،

فلا يعقل ونحن نستحضر ما تراهن عليه بلادنا من تنمية وإقلاع اقتصادي، وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وفي إطار الدينامية التي أرادها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، من خلال الأوراش الكبرى المفتوحة التي تشهدها بلادنا، من أجل إقلاع حقيقي للرقي بهذا إلى مصاف الدول الكبرى وفي زمن العولمة والانفتاح وفي زمن كذلك السرعة، ومازلنا نتحدث على بعض المشاكل البسيطة والمتمثلة في جودة الخدمات، وما أدراك ما جودة الخدمات بالمرافق في القطارات، والتي لا تتطلب عصا سحرية، بل فقط إرادة حقيقية من قبل الوزارة لإصلاح وتحسين الخدمات المقدمة والعناية بالمواطنين والمواطنات واحترام المواعيد والوقت المحدد ضمن لائحة المحطات.

السيد الوزير،

لا نفهم، حيث يتساءل المواطنون وخاصة مستعملي القطارات حول السماح لهم بركوب القطارات من بعض المدن في ظل هذه الجائحة، ولكن يجدون مشاكل كبرى عند النزول، وخاصة في محطة مدينة الدار البيضاء وطنجة، مثلا تنلاحظو بعض السكان ديال مدينة القنيطرة مثلا غادي يتجه للرباط من أجل وصفة طبية أولا زيارة عائلية

تيدخل بسهولة وتيتصادف مع القطارات التي تتجي من مدن طويلة، مللي تيوصل للرباط مثلا تيخصو رخصة، ما عندوش رخصة هو، إذن تيفتح واحد الإشكال ديال.. وهناك الكثير من المشاكل اللي تتطرح هنا، إذن كان خاص تتخاذ واحد التدابير يعني محترمة.

السيد الوزير،

احنا تنعرفو المرافق العمومية فهي تكون في خدمة المواطن، ولكن احنا نجد العكس، مثلا إلى جينا لبعض الجماعات اللي عندها نسبة السكان كثيرة أكثر من 70.000 مثلا ما تنلقاوش فيها القطار، فيها محطة مجهزة ولكن ما تيوقفش فيها القطار بالنسبة للمثال "سيدي الطيبي"، تنلقاو تيوقف في "سيدي يحيى" ومدن صغار "بوقنادل"، وهاذي تنقولو للمواطنين سير أسيدي حتى للقنيطرة وعاد ركب فوسائل خاصة وسير لـ"سيدي الطيبي" والعكس كذلك، سير حتى لسلا وعاود رجع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هاذ القضية ديال الجائحة، بطبيعة الحال أكيد أثرت على الخدمات ديال المكتب الوطني للسكك الحديدية، هاذ القضية ديال الترخيص للتنقل بين المدن ليست مسؤولية المكتب الوطني للسكك الحديدية، هاذي مسؤولية السلطات المحلية.

وعلى كل حال هو المكتب الوطني تيعلم المرتفقين بأنه راه هو ليس مسؤولا على هذا، إلى مكانش عندك الترخيص راه ما تيمكن لكش تنتقل من مدينة لمدينة، وهذا تيعرفوه المواطنين وهذا خلق بطبيعة الحال واحد العدد ديال الإشكالات.

هاذ القضية ديال بعض المحطات في بعض الخطوط، صحيح هذه تطرح إشكالا، لأنه الآن كاين واحد التوليفة جديدة فيما يتعلق بالخطوط الطويلة اللي تكلمت عليها واللي يفترض أنه خاص تكون واحد العدد ديال المحطات تجمع لهذه الخطوط، لأن دابا بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية ما يمكن لوش يديرو واحد العدد ديال القطارات في محطات اللي ما تيكونش فيها بطبيعة الطلب كثير، لأن هذا يرهق الميزانية ديال المكتب الوطني للسكك الحديدية وكيدخلو بطبيعة الحال في واحد الإشكاليات ديال الاستغلال.

احنا تنقولو أن هذه المرحلة اللي جات من بعد "البراق" و"أطلس" غادي يوقع واحد التوجه جديد نحو ضبط واحد العدد ديال الخطوط اللي غادي يكونو فيها بحال اللي تيدار في جميع دول العالم محطات تجميعية، من بعد بحال هذه القضية ربما تدار غير في واحد العدد ديال الجهات وكذا لأن هذا غادي يكون واحد الحل بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية وبالنسبة للمرتفقين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل للسؤال الثالث وموضوعه "تطوير قطاع الموانئ والملاحة البحرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

من المؤكد أن بلادنا حققت تراكمات مهمة في السياسة المينائية، خاصة مع هذه المشاريع الكبرى ديال طنجة المتوسط، الميناء الكبير للناظور، ميناء الداخلة المتوسطي، اللي هي خلقت كسرت واحد الاحتكار اللي كان عند دول الشمال خاصة إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، كذلك كاين تطوير ديال الأنشطة البحرية التقليدية، مجالات جديدة واعدة.

سؤالنا هو، السيد الوزير، كيف ترون الواقع اليوم وهو الآفاق ديال بلادنا في هذا المجال؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

اللي مهم بالنسبة لهذه القضية ديال الموانئ أنه كاين تصور، كاينة استراتيجية هي اللي خلاتنا بطبيعة الحال أنه هاذ المجال ديال الموانئ

الآن تقريبا حقق واحد الطفرة نوعية، واللي مكنت بلادنا أنها تدخل يعني إذا بغينا نقولو في (Top 20) ديال الربط البحري على المستوى العالمي، بفضل الميناء ديال "طنجة المتوسط"، واللي غادي ينضاف له إن شاء الله الميناء ديال "الناظور غرب المتوسط" ومستقبلا إن شاء الله الميناء ديال الداخلة، وهذا كله غادي يعزز من هذا المؤشر ديال الربط البحري.

المشاريع اللي تنجزت اللي هي إما بناء موانئ جديدة كالميناء ديال آسفي الجديد اللي هو ميناء معدني، ولا الميناء ديال "طنجة المتوسط" ولا إعادة تأهيل موانئ أخرى بحال الميناء ديال "طنجة المدينة" باش يولي ميناء سياحي، هاذي كلفت تقريبا 24 مليار ديال الدرهم، واحنا الآن بصدد إنجاز مشاريع أخرى هي اللي تنجز الآن تقريبا 17 مليار ديال الدرهم، وفيها أساسا الميناء ديال الناظور وفيها واحد العدد ديال التوسيعات، منها توسعة الميناء الدار البيضاء، أنت تتعرف بأن الحاجز ديال الدار البيضاء بوحدو التوسعة ديالو غادي تكلفنا مليار ديال الدرهم.

كذلك، هناك مشاريع اللي غادي يتم الإطلاق ديالها اللي تقدر الكلفة ديالها بـ 27 مليار ديال الدرهم اللي فيها الميناء ديال "الداخلة الأطلسي" أساسا وواحد العدد ديال الإصلاحات اللي غادي تهم واحد العدد ديال الموانئ الأخرى.

على مستوى الموانئ، خاصة أننا عندنا الآن 14 ميناء اللي هو مفتوح على التجارة الدولية، ما عندناش إشكال، باقي عندنا إشكال في خطوط الربط البحري، خاصة على مستوى إشراك الرأس المال المغربي في هذه المجالات، وخاصة فيما يتعلق بالعملية ديال "مرحبا"، لأن العملية ديال "مرحبا" هي عملية كبيرة جدا، احنا تنديروها مناصفة مع الجارة الشمالية، لكن بطبيعة الحال مازال ما عندناش شركات قوية جدا اللي يمكن لها بطبيعة الحال في نفس الوقت تدير الناظور- إسبانيا ولا تدير الناظور- فرنسا، ولا تدير طرفاية- جزر الكناري، وهذا مازال الاشتغال عليه، ونحن نشتغل على أن يكون فيه تصور عملي إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا، التشخيص هو حقيقي، ولكن التقدير والتقييم ديال واقع بلادنا في هذا المجال لا يمكن إلا أن نعتزبه في حقيقة الأمر.

صحيح، أن النقائص قائمة، ولكن ما أنجز على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط لوحده هو إنجاز كبير، الذي سيعيد للبحر الأبيض المتوسط دوره التاريخي في الاقتصاديات ديال المنطقة، وهذا دور كبير ديال المغرب، واللي غادي بالأساس تنمية المناطق الشمالية، وهذا هدف أساسي كبير، وفي نفس الآن عندنا مدينتين محتلتين في الشمال، اللي هاذ التنمية ديال الموانئ وهاذ التنمية ديال المنطقة ديال الشمال ستكون المدخل الطبيعي لتحرير المدينتين السليبتين من هذا الاحتلال الإسباني.

كذلك، اليوم الموانئ المغربية أصبحت جزء من المسارات الدولية للتجارة البحرية، وهذا يؤكد نجاعة التوجهات ديال صاحب الجلالة في هذا المجال والحكومات المتعاقبة.

كذلك، اليوم ميناء الداخلة الأطلسي هذا مدخل حقيقي للدور الكبير ديال بلادنا مع إفريقيا والتوجه الإفريقي لبلادنا من خلال كل المشاريع وكل الإجراءات وكل القرارات السياسية اللي أخذتها بلادنا لتعزيز هذا التوجه، لكن ينقصنا أن ننفتح مثلا، ما نبقاوش منغلقين في الأنشطة البحرية التقليدية.

صحيح كاين بدايات مشجعة اللي خاصنا الأحياء البحرية، كذلك صناعة السفن، المنتجات البيولوجية اللي عندها قيمة مضافة، وكذلك كاين إمكانات اللي خاصنا ننفتحو عليها متعلقة بالطاقة البحرية اللي عندها مجموعة، سواء النفط، سواء الغاز، سواء الطاقات المتجددة، وبالتالي عندنا إمكانيات بحرية حقيقية اللي بلادنا منطلقة، خاصة اليوم مع المشروع النموذج التنموي الجديد اللي كيفتح آفاقا أخرى في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في حدود ما تبقى من الثواني في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا متفق معك، هو في هذا المجال ديال الموانئ، بكل صدق ذاك الشي اللي دارتو المملكة المغربية لا أعتقد أن كاينة شي دولة في الجوار استطاعت تديرو، لأنه هاذ الشي فيه ملايير ديال الدراهم، غاية ما هنالك أننا محتاجين أن القطاع الخاص في المجال ديال الربط باش تكون عندنا شركات قوية خاص لابد من شوية ديال الزعامة ويكونو الشركات مجمعة، شركات كبيرة باش يمكن لنا ننفتحو.

احنا سدينا هذا الباب ديال النقل الساحلي ما بين الموانئ ما فتحناهش للعالم هذا خاص بالشركات المغربية، لكن المجال الآخر خاصو واحد الشوية ديال..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الرابع وموضوعه "فك العزلة وحل معضلة بعض الطرق بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد لشهب:

السيد الوزير،

إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

اليوم جيت باش نتكلم معك بالحرقة ديال ولد العالم القروي، العالم القروي أصبح معزولا على باقي العالم الحضري، بمعنى آخر، أنتم السيد الوزير على ما أعتقد تخليتم على البرامج السابقة ديال الحكومات السابقة، وخصوصا البرنامج الثاني للطرق بالعالم القروي.

هنا، الله يكثر خيرك، السيد الوزير، نسائلكم: ما هما الإجراءات..؟ ومن خلال هاذ السؤال اللي غتجوبنا هو غتنور الرأي العالم القروي، واش تخليتو على هاذ الطرق ديال العالم القروي؟ وهوما يشوفو واش غيبقاو يبحثو على اختصاصيين آخرين، لأن الاختصاص ديال الوزارة ديالكم على ما أعتقد كاين المجلس الإقليمي عندو الاختصاص، ولكن الميزانية ديالو محدودة، لأن تتحكم فيها وزارة الداخلية، تتعطي واحد المبلغ معين، كذلك الجماعة اختصاصات مشتركة خاصها تديرها مع الجهة المختصة.

المجالس الإقليمية تيهربو وانتوما ترفضو نهائيا باش تديرو شي شراكة مع الجماعة في الطرق القروية ما نهضرش على طرق أخرى.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

ما هما الإجراءات والتدابير اللي غتاخذوها في هاذ نهاية الولاية ديالكم على الأقل تخلي واحد الأمل للمواطنين ديال العالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار،

أنت قلتي ليا غتكلم بالحرقة ديال العالم القروي، أنا تنجاوبك بالحرقة ديال ابن العالم القروي، مزيان أنا ولد العالم القروي.

دابا غير نوضح لك واحد المسألة واحنا ما وقفناش، راه السيد وزير الداخلية الآن السيد الوزير المنتدب كان تيتكلم على برنامج تقليص الفوارق المجالية والترابية اللي فيه 36 مليار ديال الدرهم ديال الطرق، إذن الحكومة مازال تتشتغل على هذا الموضوع هذا، وهاذ البرنامج مرة أخرى اللي فيه هاذ المحور ديال الطرق القروية أكبر محور، يعني المحاور الأخرى لا ديال المدارس كلها يعني تقريبا بقات 15 مليار لهاذ الشي كله، والطرق ما بين 35 حتى 36 مليار ديال الدرهم، وهاذي، السيد المستشار، أنت عارف هاذ القضية تدارت بطريقة تشاركية، يعني أن البرمجة ديال الطرق تتم على المستوى الإقليمي والجهوي، واحنا واخا عاطين 8 مليار ديال الدرهم كوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، لكن نحن ننضبط لهذه البرمجة، لأن هاذي داخلة فيها الجهات وداخلة فيها بطبيعة الحال المنتخبين.

فيما يتعلق بالبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية 97% ديال نسبة الإنجاز، اللي أشنو اللي بقى؟ بقات بعض الجماعات الترابية اللي ما استطعتش تؤدي، واللي احنا كوزارة التجهيز والنقل تنتسالهم 750 مليون ديال الدرهم، ومع ذلك واحد العدد الصفقات اللي تدارت واللي كانت الأشغال فيها فاتت 50% خلينها واخذينها احنا على العاتق ديالنا مع أننا عندنا شركاء آخرين، مع العلم أن هاذ البرنامج الثاني للطرق القروية راه وزارة التجهيز تتمولو بحدود 85% والجماعات الترابية في حدود 15%.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد لشهب:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم وعلى.. تنقولو احنا بواحد اللغة ديال العالم القروي، سير للجهة الأخرى ودرق علي وجهك باش.. بدل ساعة بساعة أخرى، بمعنى نبداو الولاية ديال 6 سنوات والأمور واقفة، ولكن دابا نبنيو الأمل ديال المواطنين ديال العالم القروي على البرنامج ديال الفوارق الاجتماعية، صحيح، ولكن انتوما اللي عندكم الاختصاص غيبتو، يمكن حاضرين على مستوى ديال الاجتماعات

ولا التنسيق، ولكن في الانجاز أنتم اللي ذوي الاختصاص، لأن ما واقع دابا في البرامج اللي غتدار أنا تنخاف، أنا شخصيا أتخوف من هاذيك المشاريع كيفاش غتدار، لأن المشاريع صحيح كاينة دابا القيل والقال الهضرة، ولكن حتى هاذ المشروع غنتمناو إن شاء الله الجهة المسؤولة حتى هو ينطلق بسرعة.

كذلك، بغيت غير نأكد، السيد الوزير، الله يكثر خيركم كما قلتم لأنكم انتوما الجماعة تتسالوها ديون، الجماعات راه ما عندها منين يخلصو، وراه انتوما الاختصاص ديالكم، راه تيخصكم على الأقل تبحثو على واحد البرنامج واحد آخر ثالث، بما أنكم كملتو هذوك، وأنا أعتقد ما كملتوش ولكن ما عنديش أرقام، على الأقل واحد البرنامج ثالث اللي كون تخليوه باش على الأقل ملي تجي حكومة أخرى نتمناو إن شاء الله الحكومة اللي تكون عاود منسجمة، احنا لا أقصي أحد من هذا الوطن، تكون غير منسجمة وتكون متفاهمة على الأقل يصيبو غير باش يبداو، دابا احنا تسالي الولاية ما كاين برامج ما كاين.. كاين غير التسويف، سنعمل، سنعمل، سنعمل، سنعمل، سنعمل هذا هو اللي اكتشفنا التجربة ديالي أنا كمستشار كانت مهمة جدا، ولكن نتمنى البلاد تتبدل والعقلية ديال الحكومة بحال هاذ الحكومة اللي دوزنا تتبدل.

وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

راه غير خليك من مشكلتك مع الحكومة، دابا أنا اعطيتك أرقام دابا واش أنت مشرع، السيد المستشار، وما عارفش الاختصاصات؟ واش وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك غتدخل في اختصاصات الجهة؟ راه السيد المستشار كان تيهضر على الجهة، الجهة عندها اختصاص ديالها، واش وزارة التجهيز غتدخل في اختصاصات وزارة الفلاحة اللي تدير المسالك القروية؟ واش أنا تنقولك عندنا برنامج تقليص الفوارق المجالية هو جاري جاري راه احنا خدامين فيه، وتتقول اللي سوف سوف؟ راه احنا جاريين، راه احنا خدامين فيه، وشكون تيبرمجو؟ راه تتبرمجو أنت، السيد المستشار، انتوما المنتخبين تتبرمجوه، هاذ الكلام خاصك تقولو في الجهة وتقولو في الإقليم.

وزارة التجهيز راه حاطة 8 مليار ديال الدرهم، واحنا تنديرو الطرق المصنفة وطرق القرب، لكن فيما يتعلق بالجماعات الترابية اللي عندنا معها اتفاقيات، راه احنا عندنا مئات الاتفاقيات مع الجماعات، جميع الجهات عندنا معها اتفاقيات، ولكن هذيك اتفاقيات الشراكة تتطلب منا احنا نديرو ذاكشي، لكن ما يمكنش احنا نمشيو نفرضو عليها نفسنا ونقولو.

الاختصاص مفصل، السيد المستشار، قضية الحكومة ماشي مشكل لأن المعارضة على كل حال يمكن لك تديرها، كاين المعارضة اللي قابطة فيها أمور ثابتة ومؤكدة وكذا وكذا.. راه 36 مليار درهم، السيد المستشار، وهاذي خاصك تفتخر فيها لبلادك ماشي للحكومة احنا ديالنا، خاصك تفتخر بها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

انتهى الوقت.

وننتقل إلى السؤال الخامس وموضوعه "مشاريع تأهيل وتطوير البنية الطرقية لجهة فاس- مكناس".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين عبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

وقعت الوزارة ديالكم عدة اتفاقيات شراكة مع جهة فاس- مكناس، بقيمة مالية جد مهمة، من أجل تأهيل عدة محاور طرقية، بهدف تقليص الفوارق المجالية والاستجابة لتطلعات الساكنة المحلية وبناء مناخ تنافسي مجالي لجذب الاستثمارات، شملت هذه المشاريع بعض الأقاليم دون أخرى كتازة وبولمان ومولاي يعقوب، رغم أنها تعرف هشاشة كبيرة وفي حاجة ماسة إلى التنمية.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم لدعم أقاليم تازة، بولمان، مولاي يعقوب بجهة فاس- مكناس، في إطار مقاربة العدالة المجالية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هذا نموذج، هو البرنامج اللي تكلم عليه السيد المستشار، هاذ البرنامج لعلمكم السادة المستشارين، هذا تدار مع الجهة ديال فاس-مكناس، ونحن شاكرين ليهم لأن هوما خدمو باش يكون عندهم هاذ البرنامج..

معذرة، هذا نموذج على البرامج هذا برنامج التنمية الجهوية اللي خدمت عليه الجهة مشكورة، واللي وقعناه اللي فيه فيما يتعلق بالمجال ديال الطرق 2.4 مليار ديال الدرهم، احنا وزارة التجهيز والنقل عندنا فيه تقريبا 1.4 مليار ديال الدرهم، وهذا كله احنا اللي غنديروه لأن في إطار الاتفاقيات، الإشراف على هاذ البرامج، هذا اللي تكلمت عليه، كاين الطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين فاس وتاونات، وهذا كان مطلب بطبيعة الحال للجهة اللي غتمولو الوزارة في حدود 985 مليون ديال الدرهم، إذن تقريبا واحد المليار، واللي تهم إقليمي فاس وتاونات.

كاين الاتفاقية الثانية اللي تهم عمالة مكناس، الاتفاقية الثالثة تهم إقليم صفرو وإفران، الاتفاقية الرابعة تهم إقليم ديال صفرو، الاتفاقية الخامسة تهم إقليم الحاجب، الاتفاقية السادسة تهم إقليم صفرو، غير نقول لك السيد المستشار إلى ما كانش في العلم ديالك كاين دابا 4 اتفاقيات خاصة توجدات في إطار هاذ البرنامج اللي تهم إفران وتهم بولمان ومولاي يعقوب وتازة، فيها تقريبا واحد العدد ديال الطرق، إلى بغيتي نعطيك غير بالنسبة لبولمان توسيع وتقوية الطريق الجهوية 707، الطريق الإقليمية 7235، الطريق الإقليمية 5106.

بالنسبة لتازة: تقوية الطريق الإقليمية 5416، بناء قارعة الطريق 5402؛

وكذلك بالنسبة لمولاي يعقوب: الطريق الجهوية 501، الطريق الإقليمية 5003، الطريق الإقليمية 5309 وتثنية ديال واحد العدد ديال المداخل.

ناهيك على أنه كاين هاذ الشي دابا اللي كاين في البرنامج، لكن ما بين 2016 و2020، قادينا تقريبا واحد 2545 كيلومتر و31 منشأة فنية بمبلغ ديال 1.7 مليار ديال الدرهم، والمشاريع اللي قيد الإنجاز بلا هاذ البرنامج اللي تكلمت عليه، لأن هذا برنامج تيجمعنا مع الجهة، عندنا 661 كيلومتر، 13 منشأة فنية، 912 مليون ديال الدرهم، والمشاريع اللي احنا مبرمجينها فيها 341 كيلومتر، 19 منشأة فنية بمبلغ 300..

إذن بالنسبة للوزارة كاين ذاكشي اللي تتدخل فيه مباشرة، وكاين ذاكشي اللي فيه البرنامج، وهذا واحد النوع من الشراكة اللي هو شراكة جيدة جدا، لأن في ذاك الوقت الجهة تعتمد على الوزارة، باعتبارها وزارة ديال الاختصاص كما قال السيد المستشار السابق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين عبادي:

شكرا لكم، السيد الوزير، على المعطيات اللي قدمتوا لنا، ولابد أن ننوه بهذه اتفاقيات الشراكة اللي وقعتوها مع جهة فاس- مكناس، وربما هي اللي في إطار عقد برنامج التنمية ديال هاذ الجهة وكان هو البرنامج الأول، بطبيعة الحال بهدف تأهيل وتقوية المحاور الإستراتيجية، وهنا غنكتفي بالأهمية ديال الطريق اللي كان تيتعرف بـ"طريق الموت" ما بين تاونات وفاس على مسافة 72 كيلومتر، هذا غادي تكون بطبيعة الحال إنجاز كبير وكذلك تثنية الطريق ما بين إيموزار وإفران اللي غيعطي دفعة قوية للسياحة بهذه الجهة، دون أن ننسى بطبيعة الحال تقوية الطريق الرابطة ما بين صفرو ورباط الخير عبر بويبلان، وهاذي كانت فيه حاجة ماسة، وهذا محور كذلك موازي لمحور إفران وغينقص الضغط عليها.

عندنا بعض الملاحظات، هو أن هاذ البرنامج هذا يعني محدد من حيث المدة الزمنية 2020-2022، تنطلبو باش يتم التسريع ديال الإنجاز وإخراج هذه المشاريع إلى حيز الوجود.

وعندنا كذلك ملاحظة أخرى بخصوص تثليث الطريق الرابطة بين "سيدي خيار" و"إيموزار" كانت في واحد الحالة متهالكة، الآن هناك تثليث لكنها زادت الحوادث، لهذا تنطلبو منكم باش يتم التعديل وأنها تكون التثنية من أجل اجتناب حوادث مميتة اللي تتكون فيها أسبوعيا، آخر أسبوع فيها 4 ديال الوفيات في هذا الطريق هذا، تنطلبو منكم باش تكون التثنية عوض التثليث.

شكرا لكم، بطبيعة الحال هاذ الشراكات هي شراكات فعالة مع جهات، مع منتخبين اللي عندهم سياسة القرب وعندهم تواصل وعندهم إطلاع على المشاكل اللي تتكون داخل الأقاليم ولا داخل الجهات، فهنا لابد أن نشكركم على هذه الاتفاقيات المبرمجة، والتي وقعت ما بين جهة فاس- مكناس ووزارتكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، إلى كان عندو تعقيب في حدود ما تبقى من ثواني.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

لا، هو إن شاء الله ما غيطرحش مشكل، لأن كاين واحد العدد ديال المشاريع اللي الدراسة ديالها موجودة تقريبا، عندنا هاذي ديال فاس-تاونات بطبيعة الحال، لأن محور كبير فيه 74 كيلومتر وفيه واحد العدد ديال منشآت فنية، هذا احنا عوالين إن شاء الله قبل نهاية هاذ السنة

هاذي تكون الدراسات، وتنطلق في ذاك الوقت بطبيعة الحال تيبقى إذا كانت توفرت الاعتمادات لهاذ الجهة هاذ الشي يمكن له يتدار.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

شكرا، شكرا، شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال السادس وموضوعه "البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي للفترة 2020-2027".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، تم إعداد برنامجا وطنيا للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة الممتدة ما بين 2020 و2027، بكلفة إجمالية تقدرتقريبا بـ115 مليار درهم، وكان الهدف من هاذ البرنامج هو ضمان الأمن المائي على المستوى القصير والمتوسط.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن تقدم أشغال هذا البرنامج؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بحال اللي تفضلت إذن كان هاذ البرنامج اللي كان طلقو سيدنا الله ينصرو في يناير 2020، فيه واحد العدد ديال المحاور تكلمت عليها، انعقدو جوج ديال الاجتماعات ديال لجنة القيادة اللي تيترأسها السيد رئيس الحكومة بحضور السادة الوزراء المعنيين، فيما يتعلق يعني بالتزويد، فيما يتعلق بتعبئة المياه، أولا احنا في هاذ السنة حيث كانت هي السنة الأولى بطبيعة الحال ونظرا للأهمية ديال هاذ البرنامج تم إبرام صفقات ديال 5 السدود كبرى اللي غتكلفنا تقريبا 8 مليار ديال درهم، وواحد السعة وواحد الحقينة إضافية اللي غادي تضاف إن شاء الله اللي فيها 2.3 المليار الأمتار المكعبة.

السيد المستشار،

دابا عندنا 19 مليار وعندنا 14 سد كبير تيتبناو، وعندنا هاذو اللي طلقنا الصفقات ديالهم غيزيدونا 2.3 المليار، "كدية الكرنة" سيدي قاسم، "بني عزيمان" الدريوش، "الرتبة" في إقليم تاونات، تعلية "سد محمد الخامس" في إقليم تاوريرت، والتعلية ديال "سد المختار السوسي" بإقليم تارودانت، وهاذي كلها إن شاء الله راه احنا عاطين الانطلاقة ديالها راه خدامة.

في 2021 غادي نطلقو إن شاء الله طلبات العروض لإنجاز 5 سدود كبرى، الكلفة ديال 6 مليار ديال الدرهم واللي غيتزاد فيها تقريبا واحد 600 مليون ديال الأمتار مكعبة، هي السد ديال "واد الاخضر" على "واد الاخضر" في أزيلال، و"تاكزيرت" بني ملال، وسد "تامري" بعمالة أكادير إداوتنان، و"خنك كرو" إقليم فكيك، وغادي نعليو إن شاء الله السد "إيمفوت" بسطات، هذا السد "إيمفوت" كان قديم جدا هو (c'est un barrage de régulation) لكن غادي نعليوه إن شاء الله باش نعطيو الإمكانية لـ..

ثم بطبيعة الحال في الاجتماع الثاني للجنة القيادة، دخلنا المشروع ديال محطة التحلية ديال الدار البيضاء، فكان عندنا فيه نقاش طويل على القدرة ديالو الاستيعابية، الطاقة ديالو، معذرة، الآن غنديرو فيه 300 مليون أمتار مكعبة غنبداو بـ 200 وغنكملو بـ 100 اللي غيكلف تقريبا 10 مليار ديال الدرهم، وفي نفس الوقت انطلقت جميع اللجن الموضوعاتية، خاصة اللجن ديال السدود الصغرى اللي غتولي البرمجة ديالها قاعدية على مستوى الجهات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

فيما يخص هاذ الموضوع ديال تعبئة المياه، ما غادي ننكر العمل اللي تنجز في المغرب منذ سنين فيما يخص تعبئة المياه وبناء السدود، ما غينكرو إلا جاحد.

إذن المغرب دار واحد المجهود كبير جدا فيما يخص تعبئة المياه، وباقي هاذ المجهود مستمر كان توقف واحد الشوية في 97 في التسعينات، ولكن الآن انطلق هاذ البرنامج لأن سياسة بناء السدود مسألة أساسية بالنسبة لبلادنا.

إذن هاذ الجانب، السيد الوزير، متفقين فيه، كاين مجهود كبير جدا.

أنا تنتكلم على إيصال الماء فيما يخص الماء الشروب، الماء الشروب

فيه إشكال، حتى هو فيه مجهود، لأن إلى شفنا المجهود اللي تدار في المغرب من (PAGER[8]) للآن، عدد الدواوير اللي وصلهم الماء الصالح للشرب، عدد الدواوير اللي ماكنش عندها وعاد اللي عندنا الآن راه تدار واحد المجهود كبيروكبير جدا على المستوى الوطني اللي نفتخرو به أمام العالم فيما يخص هاذ الموضوع ديال إيصال الماء وإيصال الكهرباء.

ولكن، الآن كاين بعض الإشكاليات اللي خاصنا شوية نقعدو شوية للأرض ونصاوبوهم، غنعطيكم مثل، نعطيكم مثال ديال المدينة اللي تنعرفها كبرت فيها وتنعرفها، فيها 50 ألف ديال الناس "آيت ورير"، فيها 50 ألف ديال الناس، جماعة حضرية إييه، ولكن جا واحد العدد ديال الدواور اللي دايرين بها اللي ما عندهمش الماء، الجماعة بالرغم من الإمكانيات البسيطة اللي عندها تدير مجهود باش تعمل.. لاحقاش (l'ONEP[9]) ما عندهاش تدير هي الميزانية باش توصل القنوات للسكان.

كذلك، في إطار البرنامج ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كان مجهود مشكور عليه حتى هي تدير التمويلات باش توصل القنوات للسكان، ولكن المشكل، السيد الوزير، هو أنه عندما تنوصلو السكان تيكون الماء في القنوات، تيكون مشكل الربط، ما يمكنشاي المواطن في دوار تطلب له دار وتتسوى مليون فرانك وتطلب له (l'ONEP) مليون ونصف باش يدخل الماء، لا يمكن هاذ الشي يدخل للدماغ، وراه اخذيت معركة في السبعينات 97 في هاذ الموضوع راه كان ذيك (la taxe riveraine) راه كانت مدوبلة، ونقصوها ولكن بضغط البرلمان تنقصت.

أما، السيد الوزير، اللي تنطلب منكم هو أنه تشوف فحال هاذ الناس يدير بحال (l'ONEE) نوصلو الماء، الماء دروك ما استافد حتى حد، ها القناة فيها الماء، المواطن ما مدخلش الماء، الاستثمارات تدارو، إذن هذا إشكالية كبيرة جدا إذن فيما يخص التشريع، فيما يخص الحكامة.

نتمناو، السيد الوزير، على أنهم تدخلو انتوما في هاذ الموضوع باش المواطن إلى وصلتو القنوات، دارت الجماعة مجهود أو (l'INDH) مجهود، نسهلو الأمور للمواطن باش يبرونشي الماء ما طلبوليهش مسائل اللي هي لا يمكن، ما يمكن لوش المواطن في هاذوك الدواور فين ما مشيتي تطلب لو مليون جوج ملايين باش يدخل الماء، هذا في الواقع ماشي منطقي، وخاصنا نحلوه، خاصكم انتوما تحلو هاذ المشكل، السيد الوزير، وغديرواحد الخيركبير في المواطنين في هاذ الموضوع ديال الإيصالات الفردية للمواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو، السيد المستشار، هاذ الشي حيث هاذ الموضوع كان مطروح، دابا علاش في البرنامج 20-27 ولينا تنتكلمو على التعميم ماشي التعميم بالطريقة القديمة ديال السقاية (la borne fontaine)، دابا تنتكلمو على.. إذن غادي تكون عندو حكامة جديدة، لأن هذا راه خصصنا له احنايا أكثر من 35 مليار ديال الدرهم على مدى ديال 7 سنوات.

هو احنا جمعنا فيه كاع المتدخلين المكتب الوطني، (l'INDH) الداخلية، وزارة التجهيز، وزارة الفلاحة، باش نلقاو لو حل لأنه في المستقبل مع التغيرات المناخية لم يعد ممكنا أننا نعتمدو على الطريقة القديمة اللي كنا تنشتغلو بها، وهذا هو الكنه ديال البرنامج 20-27، وهذا إن شاء الله غيكون فيه الاشتغال، أنا عندي يقين إن شاء الله أن هاذ 7 سنوات اللي غيكون فيها هاذ البرنامج هذا غنلقاو واحد الطريقة، الطريقة السابقة كنا تنطلبو من الجماعات تتدخل ومن (l'ONEE) يتدخل بالأتعاب ديالو، على أساس أن المواطن يخلص، دابا هاذ القضية يتعاد فيها النظر في هاذ الاتجاه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال السابع وموضوعه "وضعية القناطر بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعرف العديد من المناطق بالعالم القروي وجود قناطر مهترئة وقديمة، ويعود البعض منها إلى حقبة الاستعمار، وأصبحت تشكل خطرا حقيقيا بتهديد الساكنة.

السؤال ديالنا، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير المتخذة لتجديد القناطر بالعالم القروي.

وشكرا.

[8] **P**rogramme d'**A**pprovisionnement **G**roupé en **E**au Potable des Populations **R**urales

[9] **O**ffice **N**ational de l'**E**au **P**otable

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

نبغي نذكر بأنه عندنا الآن 15.713 وحدة تنسميوها احنا المنشأة الفنية هي القناطر، فيها 4350 اللي موجودة على الشبكة المهيكلة، وفيها بطبيعة الحال واحد 680 منشأة مغمورة، 1728 منشأة ضيقة، واحد 58 منشأة محددة الحمولة، هاذي كلها كاين فيها برنامج داخل وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، الماء ما كانش عندنا الآن عندنا نظام سميناه نظام تدبير المنشآت الفنية ودخلنا فيه كاع هاذ المعطيات اللي موجودة، وبطبيعة الحال سنويا تنصلحو واحد العدد المنشآت وتنبنيو عدد من المنشآت.

فيما يتعلق بالسؤال ديالكم تيتعلق بخارج المجال الحضري، عندنا بطبيعة الحال جوج محاور الاشتغال: إما استعادة مستوى الخدمة وهذا كلفنا تقريبا 1.6 مليار ديال الدرهم أو تحسين مستوى الخدمة بالنسبة للمنشآت المتواجدة في المحاور المهيكلة.

وفي هذا الإطار، تمت إعادة بناء حوالي 282 منشأة ما بين 2013 و2017 تقريبا: 1.1 مليار، خصصنا غلاف ديال 697 مليون الدرهم ما بين 2018 و2020، مما مكن من إنهاء الأشغال بـ 66 منشأة فنية وإعطاء الانطلاقة بـ 113.

في 2021 ،عندنا غلاق إجمالي 352 مليون ديال الدرهم اللي غادي نشتغلو فيه على 58 منشأة فنية، وفي 22 إن شاء الله إلى طول الله في العمر 350 مليون ديال الدرهم اللي غادي تكون فيها 60 منشأة فنية.

إذن، سنويا عندنا واحد العدد ديال المنشآت الفنية هاذو اللي جاوبتك عليهم غير ديال خارج المدار الحضري بطبيعة الحال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيح ديالكم.

فعلا، بأن هناك واحد المجهود جبار اللي تقام في هاذ الوحدات هاذو عبر العالم القروي، والعدد اللي جات في الإحصائية ديالكم فعلا بأن كاين عندنا حتى احنا في الإحصائيات، ولكن كلما كانت هناك فرحة ديال ساكنة العالم القروي، خصوصا في التساقطات المطرية، لأن بالنسبة للمواطن بالعالم القروي التساقطات المطرية كيضمن لو واحد النوع ديال الموسم الفلاحي جيد إلى غير ذلك، المياه ديال السقي، ولكن اللي تيكون واحد الهاجس، خصوصا هناك هاذيك القنوات ديال التواصل الاجتماعي اللي تيبقاو يصوروها ذوك القناطر تتجرفها المياه إلى غير ذلك، وهناك تيعيش واحد النوع ديال الرعب والخوف، اللي تنذاكرو السيد الوزير لأن المسؤولية ما تتحملش غير الوزارة ديالكم بكل صراحة، هناك بعض المؤسسات المنتخبة اللي حتى هي عندها مجالس إقليمية، الجهات إلى غير ذلك، ولكن احنا بغينا ذيك الحلول اللي تذاكرت.. كان هناك خطاب ديال صاحب الجلالة اللي قال في الكلمة ديالو لأن ذيك الحلول الترقيعية خاصنا نتجاوزوها.

معنى بأن يجب - أنا في رأيي - حتى كالمؤسسات الأخرى اللي تتشرف على هاذ الشي هذا، لأن وزارة التجهيز عندها أطر، عندها تقنيين، عندها مهندسين في المستوى اللي تيخص يكونو مشرفين على هاذ القناطر اللي كتدار باش ما تتمشيش للميزانية العامة هباء منثورا، ثم تدار ذيك.. كاين واحد الحاجة لأن كاين بعض المجالس، وكاين بعض المؤسسات اللي تتبغي تضرب واحد ديال كيلومترات ديال الطرقان، واحد العدد ديال وحدات ديال القناطر اللي خاصها تدار، ولكن احنا ما تهمناشي تيخصنا الجودة، تيخصنا المواطن بعدا يحس بأن راه هناك جودة، ذاك الشي اللي طرحنا على وزير الداخلية قبيلة، ديك البرنامج ديال تقليص الفوارق الاجتماعية راه احنا بغينا المسألة ديال الجودة هي اللي تهم بلادنا في هاذ الساعة هاذي، ولله الحمد البلاد مشات للقدام مزيان مقارنة مع بعض الدول، سواء على الصعيد الإفريقي وعلى الصعيد العربي، ولكن بغينا التحسين ديال المنتوج ديالنا اللي غيكون المواطن غيعيش في واحد النوع ديال الاطمئنان، واحد النوع.. ملي تيساين وليداتو غيمشيو للمؤسسات التعليمية أو لا غادي نمشيو للأسواق، إلا خاص يكون واحد النوع ديال الاطمئنان، لأن ملي تتكون هكا، كما قلنا تتكون فرحة ديال المياه وديال الأمطار، ولكن هناك تخوف في هاذ المجال هذا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار،

هاذ الشي اللي قلتي فعلا كاين واحد الإشكال لأن فعلا كاين بعض

الفيديوهات اللي تيدورو في مواقع التواصل الاجتماعي، صحيح فيهم مبالغة، لكن تيشيرو لبعض أسميتو.. أنا بغيت نشير لأن أنا تنتبعهم، خاصة فيما يتعلق بالقناطر لأن القناطر عندها خطورة، أغلبهم ما عندهمش علاقة بالطرق المصنفة هذا هو الإشكال، هاذ الشي علاش دابا هاذ الموضوع ديال الطرق غير المصنفة، لأن أنا تنقول هي من الناحية التنظيمية تقع تحت مسؤولية الجماعات الترابية.

مازال الطريق إلى تصيبت الفورمة مزيان وحتى إلى وقع شي حاجة في قارعة الطريق زعما الضرر أقل، غير خاصها تدار بالجودة، لكن بالنسبة للقناطر الموضوع أصعب، احنا غادي نفتحو الآن "الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة" اللي هي وكالة الآن تعنى بالبناء، لأن الآن في الحفيظة ديالها تقريبا 18.5 مليار درهم اللي تتبني جميع المؤسسات، تنفتح على الجماعات الترابية، خاصة فيما يتعلق بالقناطر الصغرى اللي تتحتاج غير(les buses et dalots) من الأحسن تدار من عند تقنيين من عند خبراء، على الأقل تنكونو متأكدين.

بالنسبة للقناطر الكبرى، إلى اخذيتي بحال دابا القنطرة اللي غتخاذ في مدار العيون إن شاء الله اللي فيها 1700 مترو اللي غتكلف مليار، هاذيك بطبيعة الحال، خاصها أمور أخرى كبيرة، لكن هذا القضية يمكن لنا لا في الظروف الحالية أننا نلقى فيها واحد التعاون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت.

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وموضوعه "تسوية وضعية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة،

سؤالنا حول التدابير الاستعجالية التي ستقوم بها وزارتكم لتحسين وضعية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وإيلائهم كاملة العناية والاهتمام؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة جميلة المصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

..نظرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة تواصل وتعمل على تنزيل مكونات السياسة العمومية المندمجة المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ومخططها التنفيذي، وكتعرفو أن المخطط التنفيذي لمرحلتين:

المرحلة الأولى أوشكنا على الانتهاء منها، والمرحلة الثانية إن شاء الله غادي نوضعوها قريبا، فهاذ السياسة العمومية لا تستثني الأشخاص في وضعية إعاقة اللي هوما في العالم القروي، فالبرامج تستهدف اللي في العالم القروي كما في المدن.

طبعا، أهم حصيلة يمكن نتكلمو عليها هي في إطار صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي اللي ارتفعت فيه النفقات بشكل مهم جدا، ونتوقف عند أننا انتقلنا في إطار هاذ الصندوق من.. وصلنا إلى 920 مليون ديال الدرهم التي يتم ما بين 2015 و2020.

طبعا، يعني الأرقام كاين انتقال مهم جدا ما بين 2015 و2020، فإذا كنا في السنوات 2015 كان لا نتجاوز 69 مليون ديال الدرهم، اليوم راه احنا تنتكلمو على أكثر من 900 مليون ديال الدرهم التي يتم صرفها في المجالات المتعلقة بصندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، واللي فيها عقد برنامج ما بين وزارة التضامن، ووزارة الاقتصاد والمالية ومؤسسة التعاون الوطني، ومن خلال خدمات الصندوق، كاينة أربع خدمات مهمة جدا:

- الخدمة الأولى: مرتبطة بالتمدرس، تمدرس الأشخاص فوضعية إعاقة، ولا نستثني الأشخاص اللي هوما في العالم القروي، هاذ الشي موجه للمغاربة كاملين، بعالمهم القروي واللي ساكنين كذلك فالمدن؛

- هناك مكون آخر مرتبط بالمعينات تقنية؛

- ومكون آخر مرتبط بالاندماج المهني؛

- ومكون آخر مرتبط بمراكز مساعدة للأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد الرئيس المحترم.

تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

نتفق معكم في مضمون هاذ الجواب، الذي يبقى من وجهة نظر المعنيين بموضوع الإعاقة بشتى أنواعها محدودا وغير كاف، الأسر بالدرجة الأولى والجمعيات التي تشتغل في الميدان كذلك بالدرجة الثانية.

في الحقيقة، موضوع معقد ومكلف، وبالتالي هناك مجهودات تبذل مشكورين عليها، المجهود يبقى دائما الخصاص موجود وفي بعض الأحيان مندثر في بعض المناطق، وهذه هي الحقيقة.

السيدة الوزيرة،

هناك جمعيات لا تشتغل بموضوع الإعاقة، تصرف لهم منح، منها جمعية "صلة" مثلا التي استفادت من 20 مليون سنتيم، و"الجمعية المغربية للتنمية والتضامن" اللي استافدت من 220 مليون سنتيم، الأمر يجب إعادة النظر فيه.

في مقابل ذلك، هناك ملف مطلبي كبير موضوع فوق مكتبكم يتعلق بالعديد من الإعفاءات الضريبية على القيمة المضافة، تقترحها الجمعيات التي تشتغل في موضوع الإعاقة على العديد من المواد والمنتجات والتجهيزات التي تحتاجها هذه الفئة، التي تنتظر وإلى اليوم الإدماج الشامل داخل المجتمع، بحيث نجد أن موضوع الولوجيات كذلك، يبقى ناقصا وغير معمما على مختلف الإدارات العمومية والقطاع الخاص، وهذا أمر كنا قد أثرناه في عدة مناسبات، وبالتالي يحتاج مجهود مضاعف.

التزامات الأسر ومعاناتها في غياب حماية اجتماعية شاملة، تبقى مستمرة، حيث أرهقت الأسر بفعل ارتفاع تكاليف التكفل بالمعاقين بمختلف الفئات، حيث يتباين حجم التكلف من إعاقة لأخرى، ضعف التكوين والتأطير، وإن كانت الوزارة تقدم دعما لهذه الفئات مشكورة، إلا أنه يبقى غير كاف، ولا يصل إلى كل المعاقين في المغرب، خصوصا في مناطق العالم القروي والمناطق النائية.

نفس المنحى تعرفه الوضعية الإدارية للمعاقين، بحيث أننا نجدهم يعانون من تجميد أوضاعهم الإدارية ولا يستفيدون من فرص الترقي داخل دواليب الإدارة، خاصة وأن الحكومة تأخرت في إقرار مباريات توظيف المعاقين، بحيث أن الكوطا المخصصة بنسبة 7% من المناصب المخصصة لهاته الفئة لم تتحقق ولن تتحقق لتستمر المعاناة ويستمر الحيف.

ونقترح أن تكون الكوطا حتى في مجال الترقي.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

والكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا.

شكرا السيد المستشار.

أولا، نبدا بهاد الموضوع ديال التوظيف، أنتم كتعرفو بأن الحكومة قامت بمجهود استثنائي في السنوات الأخيرة، بحيث تم توظيف 650 شخصا في وضعية إعاقة، من خلال المباريات الوطنية الموحدة اللي كانت إنجازا مهما، خاصنا نثمنوه كمغاربة، هذا موضوع كيهم واحد الفئة واللي وقع 650 شخص فوضعية إعاقة اللي اليوم تم توظيفهم في الوظيفة العمومية، هذا عمق الإرادة السياسية اللي كتتوفر عليها هاد الحكومة للإدماج في الوظيفة العمومية للأشخاص في وضعية إعاقة، 7% مجموعة ديال القطاعات الحكومية كتقوم بها وكتلتزم بها، واحنا عندنا الإحصاءات.

مجموعة من القطاعات كتلتزم بـ 7%، قطاعات أخرى عندها صعوبات، احنا اليوم في إطار السياسة العمومية المندمجة نعمل أن كل القطاعات تعمل بـ 7%.

المسألة الأخرى أنه الجمعيات كتعرفو أن تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة كيخضع الدعم ديالو كيخضع لمسطرة ودفتر تحملات، ماشي وزارة التضامن هي اللي كتوضعو لوحدها، ولكن في إطار عقد البرنامج اللي ما بيننا وما بين وزارة الاقتصاد والمالية وما بين التعاون الوطني، اتفاقية ثلاثية تجمع هاذ الأطراف.

ولهذا، ذكرتو بعض الأسماء، ما كنظنش أنا عندها علاقة بهذا البرنامج، لأن هاذ البرنامج اليوم وقع فيه تطور مهم جدا، وخاصنا نشرحو هاذ الشي للمغاربة، أننا انتقلنا من 69 مليون ديال الدرهم 2015 كمصاريف إجمالية لصندوق الدعم، إلا أننا وصلنا اليوم لـ 920 مليون ديال الدرهم، هاذ 920 كتمشي وفق دفاتر التحملات.

السيد رئيس الجلسة:

نكتفيو بهاد القدر، شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه "آليات تتبع دعم مشاريع الجمعيات الممولة وتفعيل وتقوية أجهزة التفتيش والافتحاص

الداخلية والخارجية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

كتعتمد وزارتكم على تقديم حصص الدعم لمجموعة من الجمعيات.

وعليه، نسائلكم عن سبل وآليات تتبع هاذ الدعم المقدم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

نعم، نشكركم السيد المستشار على هاذ السؤال.

وأؤكد مرة أخرى أن وزارة التضامن لديها طبعا كل الآليات لتتبع الشراكات التي تربطها بالجمعيات، وهنا نبغي نوضح، نوضح للسادة المستشارين ومن خلالهم الرأي العام، لأن لاحظنا في الآونة الأخيرة وقع واحد اللبس، البعض يعتبر أن الدعم المقدم لصندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي هذا دعم كتقدمو وزارة التضامن، هي اللي كتتوفر على السيولة، هنا باش نوضحو.

الدعم المخصص للأشخاص في وضعية إعاقة اللي وزارة التضامن مع التعاون الوطني شريك أساسي مع وزارة الاقتصاد والمالية، هذا دعم فيه دفاتر تحملات ومساطر دقيقة جدا، دقيقة جدا، كنأكد وكنسطر عليها قبلية وبعدية، وبالتالي هاذ البرنامج اللي اليوم وقع فيه تطور كبير، انتقلنا من 69 مليون ديال الدرهم في 2015، اليوم كنتكلمو على 920 مليون ديال الدرهم، واللي كيتوجه في مجال تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة وكيمشي كذلك للمعينات التقنية، وكيمشي لتشجيع الاندماج المهني، وكيمشي كذلك لإحداث وتسيير مراكز الاستقبال، دفاتر التحملات والجمعيات اللي كتشتغل في هاد الأمر كتعرف دقة هاد دفاتر التحملات، واليوم وصلنا لـ 165 مليون ديال الدرهم التي تصرفات في 2019، والآن احنا بعد التوصل.. بعد توقيع السيد وزير المالية، احنا غادي نبداو الصرف ديال هاد المخصص للجمعيات، وتمت معالجة أكثر من 82% من الملفات ديال الجمعيات الموضوعة.

إذن هذا هو البرنامج، أكبر برنامج ديال الدعم هو هذا، كيفما قلت كنقول وكنأكد فيه دفاتر تحملات ومساطر واتفاقية في إطار عقد برنامج ثلاثي.

هناك شق آخر متعلق كذلك ببعض الشراكات مع الجمعيات، مرتبطة بإعلان طلبات العروض، إعلان طلبات العروض، طلقنا نسخة 2019 - 2020، طبعا هناك دفاتر تحملات يتم الإعلان عنها وشروط جد صارمة من أجل أن تتمكن الجمعية من أن تحظى بهاذ الدعم، طبعا بكل شفافية وبكل مسؤولية نقدم هذه الدفاتر للرأي العام عبر بوابة الوزارة، وبوابة الوزارة اللي هي بوابة بالمناسبة، بوابة ولوجة للأشخاص في وضعية إعاقة، سواء منهم اللي عندهم إعاقة سمعية أو بصرية كيمكن لهم يتابعو ويواكبو البرامج ديال الوزارة، وتتم المراقبة البعدية عبر لجان قبلية المحدثة لهاذ الأمر، وطبعا هناك مراقبة بعدية وهناك افتحاص، وجميع المشاريع اللي دازت منهم الوزارة كتعرف افتحاص بعدي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيدة الوزيرة.

احنا ما كنشكوش في المجهودات ديالك والعمل ديالك اللي كتقومو به، ولكن، السيدة الوزيرة، احنا كنطالبو من سيادتكم باش إعادة النظر في طريقة المنح والدعم للجمعيات لمواكبة المشاريع ديالهم، (l'audit) مثلا، هذا احنا كنشوفو جمعيات اللي هي جادة ومعقولة وخدامة، كاينين جمعيات معقولين وخدامين، باذلين واحد المجهود، ولكن كاين جمعيات اللي هوما كيتلاعبو وهذا.. فلهذا هاذو هوما اللي كنطلبو منكم اليوم، السيدة الوزيرة، باش تاخذو واحد المجهود ديالكم، واحد العمل باش يعرفو المسائل ديالك، وكل واحد يعرف بالحق ديالو فين كاين، لأن هاذ الشي، السيدة الوزيرة، كيضيع يعني الدولة في واحد العدد ديال الملايير ديال السنتيمات، وما كتمشيش للناس والجمعيات اللي هي كتستحق بكل صراحة، كاين ناس ما كتمشيش ليها وما كتوصلش ليهم، وكاين جمعيات اللي هوما هادفات ومعقولين وهذا احنا كنشكرهم من هاذ المنبر هذا على المجهودات ديالهم اللي كيقومو بها، ولكن كاين جمعيات اللي كتتلاعب.

السيدة الوزيرة،

كاين واحد التمويلات اللي هي كتجي من الخارج، وكاين شي جمعيات

كيتمولو من واحد الملايين ديال الدراهم وتتمشي بطريقة غير قانونية، وكاين اللي هومايا هاذ الجمعيات اللي كيوظفوها في السياسة، وهاذ الفلوس هاذي اللي جاية للناس الضعفاء والدراوش والمحتاجين واللي خاصهم.. علاش احنا كنقولو لكم أودي راه كيخص واحد المراقبة صارمة على هاذ الجمعيات اللي كيتلاعبو بهاذ الملايير، ملايين ديال الناس اللي كيستحقو خاصهم يتعاونو واللي هوما في هشاشة واللي هوما كيخصنا كلنا نتعاونو معهم، ونوصلولهم ذاك الشي بأمانة.

ولكن، هاذ الناس هوما أصلا، هوما راه ماغاديش يربحو، ماغادشي لأنهم كياكلو مال الضعفاء والمحتاجين، ولكن احنا خاصنا نحرصو على هاذ الشي.

وكنشكروك، السيدة الوزيرة، على المجهودات ديالك وكنطلبو، السيدة الوزيرة، يمكن من سنة 2019 كاينة واحد 230 جمعية حصلت على المنفعة العامة، كنعرفو هاذ الجمعيات تيستافدو من بزاف ديال الامتيازات، وكاين ناس اللي استغلو هاذ الجمعيات للمصالح ديالهم الخاصة، أشنو هي المعايير والمقاييس ديال هاذ صفة "المنفعة العامة"؟ لأن هاذ صفة المنفعة العامة كيديو واحد العدد ديال الأموال، وبغينا نطلبو منك، السيدة الوزيرة، باش تعطينا واحد الفكرة على هاذ المنفعة العامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا طبعا أجيب في حدود اختصاص وزارة التضامن، لأن طرحتم مجموعة الأمور لا علاقة لها بالوزارة، احنا ما عندناش علاقة بجمعيات اللي عندها علاقة يعني بدعم من أي شكل من الأشكال، كنتلكمو على الجمعيات اللي كتاخذ الدعم في إطار طلبات العروض اللي كنفتحوها في وزارة التضامن واللي كتكون دفاتر التحملات واضحة جدا ومساطر واضحة جدا، وهاذ المساطر كتكون دقيقة جدا، كيتقدمو الجمعيات بكل شفافية، وهاذي مناسبة باش نحيي الجمعيات الهادفة والجادة في بلادنا، اللي كتساهم في تنزيل العديد من برامج القرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

ونشكر جميع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على صبرهم ومرابطتهم معنا إلى نهاية هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 365

التاريخ: الثلاثاء 20 شوال 1442هـ (فاتح يونيو 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ثماني عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الإحدى والعشرين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

- مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية، للدراسة والتصويت على مشروعي القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

- وكذلك مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وبالطبع وكما جرت العادة، نتقدم بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وكذلك للسيد وزير الشغل والإدماج المهني على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروعي القانونين المسجلين في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

ونستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا".

والكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضل السيد الوزير.

السيد محمد أمكراز، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الحضور،

يسعدني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر في هذه الجلسة العامة، وذلك بعد التصويت بالإجماع من طرف لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا"، وكذا "مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا".

أتقدم بالشكر للسيد رئيس اللجنة والسادة المستشارين أعضاء اللجنة على تفاعلهم الإيجابي والسريع مع هذين المشروعين.

كما أتقدم بالشكر الجزيل أيضا للسيد رئيس المجلس وأعضاء مكتب المجلس على برمجتهم لمناقشة والتصويت على هذين المشروعين في هذه الجلسة العامة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما لا يخفى عليكم، فبلادنا راكمت منذ سنوات تجربة مهمة في مجال الحماية الاجتماعية من خلال مقاربة تدريجية حيث تم ما يلي:

- خلال سنة 2005، تم تفعيل نظام التأمين الصحي الإجباري الذي يعتمد على مبدأ المساهمة والتعاضد في تحمل المخاطر بالنسبة لأجراء القطاع الخاص وموظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى أصحاب المعاشات بالقطاعين الخاص والعام؛

- وانطلاقا من سنة 2012 تمت أجرأة تعميم نظام المساعدة الطبية على مستوى التراب الوطني لفائدة السكان المعوزين وذوي الدخل المحدود غير الخاضعين لأي نظام من أنظمة التأمين الإجباري الأساسي

عن المرض؛

- كما دخل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة حيز التنفيذ بمقتضى القانون رقم 116.12 ابتداء من سنة 2016؛

- وتم توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل العاملات والعمال المنزليين من خلال إصدار القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين ابتداء من سنة 2016 أيضا؛

- وتم إحداث نظام للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لفائدة العمال المستقلين بمقتضى القانون رقم 98.15 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، الصادر في 13 يوليوز 2017، وإحداث نظام للمعاشات لنفس هذه الفئة في دجنبر 2017 بمقتضى القانون رقم 99.15.

وهكذا، عبر نهج مبدأ التدرج، تم تعزيز التغطية الصحية من خلال توسيع قاعدة المستفيدين وتحسين التعويضات المشمولة بنظام التأمين الإجباري عن المرض، وقد سجلت نسبة التغطية الصحية بالمغرب تحسنا كبيرا، فقبل دخول القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية حيز التطبيق سنة 2005، كانت نسبة المغاربة المستفيدين من التغطية الصحية لا تتجاوز 16%، حوالي خمسة ديال المليون نسمة.

ومع دخول هذا القانون حيز التطبيق، تم إحراز تقدم كبير على مستوى نسبة التغطية الصحية، حيث ارتفعت من 16% إلى 69% مع نهاية سنة 2019، وتغطي هذه النسبة الخاضعين لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المدبر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وكذا المسجلين في نظام المساعدة الطبية من فئات المعوزين وذوي الدخل المحدود.

كما تم توسيع سلة العلاجات المشمولة بالتغطية، التي كانت محدودة في الاستشفاء والأمراض المكلفة والطويلة الأمد والعلاجات المتعلقة بتتبع الأمومة والطفولة، حيث تم توسيعها لتشمل العلاجات المتنقلة، وكذا علاجات الأسنان ابتداء من سنة 2015، وبالتالي أصبحت سلة العلاجات حاليا بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تشمل جميع العلاجات الطبية، بما فيها تلك غير المتوفرة داخل التراب الوطني.

كما تم اعتماد التحسين التدريجي لنسبة استرداد المصاريف المتعلقة بجل الأمراض المزمنة والمكلفة، حيث أصبحت تتراوح بين 77% و100% وتوسيع الأدوية المشمولة بالاسترداد كذلك.

وسيستمر هذا المجهود لوضع إجراءات أخرى لخفض نسبة المصاريف المتبقية على عاتق المؤمن لهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنزيلا لورش تعميم التغطية الاجتماعية بالمغرب، الذي أعلنه صاحب الجلالة نصره الله، خلال خطاب عيد العرش سنة 2020، وكذا الخطاب الملكي الموجه للبرلمان، بمناسبة افتتاح دورته الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، وبعد المصادقة على القانون الإطار رقم 09.21 يتعلق بالحماية الاجتماعية، ومن أجل ملاءمة أحكام القانونين 98.15 و99.15 مع أحكام قانون الإطار، تم إعداد مشروعي القانونين التاليين:

- المشروع الأول: "مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا"، ويرمي هذا المشروع إلى:

• إضافة إمكانية لتصنيف الأشخاص، تُعتمد استنادا إلى أحكام النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل؛

• اعتماد الوسائل الإلكترونية بالنسبة للتسجيل والأداء، مع إعطاء إمكانية لاعتماد وسائل أخرى للقيام بذلك؛

• تحديد أثر التسجيل بنص تنظيمي؛

• تحديد مدة التدريب في ثلاثة أشهر بدل ستة أشهر للاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وفي شهر واحد خلال فترة انتقالية من أجل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

• اعتماد الاشتراك بالنسبة للأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة، أو لنظام المقاول الذاتي، على أساس الواجبات التكميلية التي تفرضها الدولة؛

• إدراج الأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض للاستفادة من خدماته؛

• منح الصندوق إمكانية الإعفاء من الزيادات عن التأخير وصوائر المتابعات؛

• تحديد تاريخ سريان مفعول الغرامات عن التأخير؛

• جمع المقتضيات المتعلقة بتدبير النظام في مادة واحدة، مع الإحالة على المقتضيات المتعلقة بالحكامة على أحكام الظهير الشريف رقم 1.72.184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي؛

• منح المؤمن إمكانية الاستمرار في الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في حالة عدم استيفائه لشروط الاستفادة

من هذا النظام؛

• إعطاء الصندوق إمكانية تفويض مهمة استخلاص الاشتراكات المتعلقة بهذا النظام بموجب اتفاقيات تبرم لهذا الغرض.

- المشروع الثاني رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ويرمي هذا المشروع إلى:

• إضافة إمكانية تصنيف الأشخاص استنادا إلى أحكام النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل؛

• اعتماد الوسائل الإلكترونية بالنسبة للتسجيل والأداء؛

• منح الصندوق إمكانية الإعفاء من الزيادات عن التأخير وصوائر المتابعات؛

• تحديد تاريخ سريان مفعول الغرامات عن التأخير؛

• تحديد الاشتراك برسم هذا النظام على أساس معامل يطبق على الاشتراكات المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بالنسبة للأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي؛

• ثم اعتبار نظام المعاشات اختياري خلال فترة انتقالية، حسب الأجل المنصوص عليه في القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بنظام الحماية الاجتماعية.

وأود بهذه المناسبة، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء "لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية"، على اهتمامهم وحرصهم على دراسة ومناقشة هذين المشروعين وانخراطهم وتفاعلهم الإيجابي خلال عرضهما على أنظارهم وكذا إغنائهم لمضمونهما، حيث تمت الموافقة على النصين من قبل اللجنة بالإجماع، مع إضافة بعض التعديلات التي من شأنها تجويد مقتضيات المشروعين المذكورين وتيسير تنزيلهما، والتي تهم المواد التالية:

- بالنسبة لمشروع القانون رقم 30.21، تعديل المادة الأولى بمشروع القانون رقم 30.21 من خلال تتميم المادتين 6 و37 من القانون 98.15 كالتالي:

المادة 6: الإبقاء على المشاورات مع الفئات المعنية والفرقاء الاجتماعيين، مع إجرائها عند الاقتضاء لتحديد كيفية تطبيق نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

المادة 37: تعديل تاريخ دخول حيز التنفيذ المنصوص عليه في القانون 98.15 من خلال الاستثناء بنص تنظيمي بعض الفئات التي صدرت بشأنها المراسيم الخاصة وتحديد تاريخ ودخول حيز التنفيذ في فاتح الشهر الموالي للشهر الذي سيتم فيه نشر هاذ القانون.

- بالنسبة لمشروع القانون رقم 31.21، تعديل المادة الأولى من مشروع القانون رقم 31.21 من خلال تتميم المادتين 4 و54 من القانون 99.15 كالتالي:

المادة 4: الإبقاء على المشاورات مع الفئات المعنية والفرقاء الاجتماعيين، مع إجرائها عند الاقتضاء لتحديد كيفية تطبيق نظام المعاشات؛

المادة 54: تعديل تاريخ دخول حيز التنفيذ المنصوص عليه في القانون 98.15 من خلال استثناء بنص تنظيمي الفئات التي صدرت بشأنها المراسيم الخاصة بها وتحديد تاريخ دخول حيز التنفيذ في فاتح الشهر الموالي للشهر الذي سيتم فيه نشر هذا القانون.

- تعديل المادة 4 من مشروع القانون 31.21 كالتالي:

• جعل الخضوع لنظام المعاشات اختياريا بالنسبة للفئات التي صدرت بشأنها المراسيم الخاصة بها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في ختام كلمتي هته، أشكر السادة المستشارين على مساهمتهم الإيجابية في وضع لبنة جديدة في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، عبر المصادقة على مشروعي هذين القانونين اللذين سيفتحان الباب لتيسير وتوسيع قاعدة المستفيدين من التغطية الاجتماعية، وسيجعلنا كحكومة وبرلمان ملتزمين بتنفيذ التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة في الآجال المحدودة.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة الآن لمقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، لتقديم تقرير اللجنة.

إذن التقرير وزع، وبلغنا أنه وزع إلكترونيا وورقيا.

أفتح باب المناقشة:

الكلمة للسادة رؤساء الفرق، إلا كانو غيقدمو المداخلة مكتوبة..

إذن جمع لنا، الله يخليك، المداخلات ديال الإخوان.

إذن جميع المداخلات سنتوصل بها مكتوبة.

ننتقل بعد ذلك إلى التصويت على مواد المشروع الأول، مشروع القانون الأول (مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم

98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا).

المادة الأولى المغيرة أو المتممة لأحكام المواد 5 الفقرة الأولى 6 و7 و8 و12 (الفقرة الأولى)، 13 (الفقرة الأولى)، 14 و15 و22 و23 و24 (الفقرة الأولى)، 37 و37 من القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

أعرض المادة الأولى برمتها للتصويت كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثانية، المتممة للقانون رقم 98.15 السالف الذكر للمواد 12 المكررة و14 المكررة و28 المكررة:

أعرض المادة الثانية برمتها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثالثة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الرابعة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

وبهذا، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.**

وما دام أن السيد الوزير قد قدم المشروعين معا، الفرق توصلت بتقرير اللجنة، نمر مباشرة إلى التصويت على "مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا".

المادة الأولى المغيرة أو المتممة لأحكام المواد 3 (الفقرة الأولى)، 4، 8 و14، 15، 16، 17، 23 (الفقرة الأولى) و54 من "القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا".

وأعرض المادة الأولى برمتها للتصويت كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثانية المتممة للقانون رقم 99.15 السالف الذكر بالمادة 50 المكررة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثالثة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الرابعة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

وبهذا، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا".**

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

I- فريق الأصالة والمعاصرة:

1) مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشكل تنزيل مشروع الحماية الاجتماعية نقطة بداية لتحقيق تطلعات الملك محمد السادس نصره الله في ما يخص الاستجابة لتحدي تعميم الحماية الاجتماعية على كافة فئات المجتمع المغربي، كما يمثل رافعة لإدماج القطاع غير المهيكل في نسيج الاقتصاد الوطني، بما يوفر الحماية للطبقة العاملة ويصون حقوقها، ومنعطفا حاسما في مسار تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية والمجالية.

ويأتي "مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا"، لملاءمة القانون رقم 98.15 مع القانون الإطار الخاص بالحماية الاجتماعية.

هذا المشروع الذي قدمه وزير الشغل والإدماج المهني، والذي يهدف إلى تجويد نظام المعاشات من خلال إضافة إمكانية تصنيف الأشخاص استنادا إلى أحكام النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل، واعتماد الوسائل الإلكترونية بالنسبة للتسجيل والأداء، وكذا منح الصندوق إمكانية الإعفاء من الزيادات عن التأخير وصوائر المتابعات.

كما يهدف هذا المشروع إلى تحديد أثر التسجيل بنص تنظيمي، وكذا تحديد مدة التدريب في شهر واحد بدل ستة أشهر للاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض، وتحديد الاشتراك بالنسبة للأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي عن أساس الوجبات التكميلية التي تفرضها الدولة.

ونحن بفريق الأصالة المعاصرة نصوت إيجابا مع هذا النص الذي نرى فيها تنزيلا لورش الحماية الاجتماعية الذي أعطى صاحب الجلالة انطلاقته.

2) مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون،

يعتبر ورش الحماية الاجتماعية أحد مجالات التدخل الإستراتيجية وذات الأولوية للوقاية والتقليل من مختلف أوجه الهشاشة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

كما أن إدراج المبادئ والأهداف الأساسية لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في قانون-إطار من شأنه أن يضمن التطبيق الأمثل والتنزيل السليم لهذا الإصلاح ويؤمن استمراريته وديمومته، علما بأن تعميم الحماية الاجتماعية وفق مدلول القانون الإطار، الذي يجب أن يتم ضمن أجل أقصاه خمس سنوات، لا يحول دون استمرار تطبيق السياسات العمومية الأخرى التي تعتمدها الدولة في هذا المجال.

ومن دون شك، فإن الانخراط القوي للمؤسسة التشريعية، عبر التسريع بالمصادقة على كل القوانين المرتبطة بشكل وثيق بالقانون الإطار وكذا مراجعة والمصادقة على النصوص التشريعية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبالمنظومة الصحية الوطنية، يظل أمرا مهما حتى يتم تنزيل هذا الإصلاح المجتمعي الكبير وغير المسبوق.

وقد جاء "مشروع القانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا"، لتجويد نظام المعاشات من خلال إضافة إمكانية تصنيف الأشخاص استنادا إلى أحكام النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل، واعتماد الوسائل الإلكترونية بالنسبة للتسجيل والأداء، مقابل منح الصندوق إمكانية الإعفاء من الزيادات عن التأخير وصوائر المتابعات.

كما حدد المشروع تاريخ سريان مفعول الغرامات عن التأخير، ومقدار الاشتراك برسم هذا النظام على أساس معامل يطبق على الاشتراكات المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بالنسبة للأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة، أو لنظام المقاول الذاتي.

وعليه، فإننا بفريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب مع هذا المشروع لأجل تجويد كل النصوص المرتبطة بورش الحماية الاجتماعية الذي نعتبره ورشا استراتيجيا لبلادنا.

II- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين من أجل مناقشة مشروع القانونين رقم 31.21 و30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

السيد الرئيس،

يأتي تقديم هذين المشروعين بعد المصادقة على القانون الإطار رقم 09.21 الذي يتعلق بالحماية الاجتماعية، من أجل ملاءمة أحكام القانون رقم 99.15 مع أحكام القانون المذكور، وإذ نتساءل عن جدوى تقديمهما أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية بدل "لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية" التي ناقشته باستفاضة، فإننا نؤكد في حزب الاستقلال عبر فريقه البرلماني وعبر كل مكوناته التنظيمية أن قانون الحماية الاجتماعية نعتز بهدفه السامي الرامي إلى توفير التغطية الاجتماعية والصحية لأزيد من 22 مليون مغربي، وهو الذي جاء تنفيذا للتعليمات الملكية، وعلينا التسليم أنه ليس إبداعا حكوميا.

فأغلب قوانين الحماية الاجتماعية السابقة كانت تواجه العديد من التحديات التي تقلل من أثرها، كتعدد البرامج وتنوع الفاعلين وعدم وجود نظام استهداف موحد، وأمام هذا الوضع، أطلق الملك محمد السادس نصره الله ورشا مهما لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية في المغرب، حيث أعلن بمناسبة عيد العرش لسنة 2020 وعند افتتاح الدورة البرلمانية الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية العاشرة في 09 أكتوبر 2020، ضرورة ضمان الحماية الاجتماعية لجميع المغاربة.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتز بالتوجهات الملكية السامية التي تكرس تعميم التغطية الاجتماعية الشاملة، وذلك من خلال محاورها الأربعة، أولها توسيع التغطية الصحية الإجبارية بحلول نهاية سنة 2022، حيث سيتمكن 22 مليون مستفيد إضافي من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء، ثانيها تعميم التعويضات العائلية، التي سيستفيد منها حوالي سبعة (7) ملايين طفل في سن التمدرس، ويتعلق المحور الثالث بتوسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، وذلك من خلال دمج حوالي خمسة (5) ملايين مغربي من السكان النشيطين الذين لا يتوفرون على أي تغطية متعلقة بالتقاعد، أما المحور الرابع فيتعلق بتعميم التعويض عن فقدان الشغل لفائدة المغاربة الذين يتوفرون على شغل قار.

فالحماية الاجتماعية أحد مجالات التدخل الاستراتيجية وذات الأولوية، للوقاية والتقليل من مختلفة أوجه الهشاشة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، مما يجعلها أولية اجتماعية لا تقبل منطق السياسوية أو الاستغلال الانتخابي، فهذا ورش ملكي بمباركة شعبية.

السيد الرئيس،

يأتي مشروعي هذين القانونين لتجويد نظام المعاشات من خلال إضافة إمكانية تصنيف الأشخاص ذو المهن الحرة الخاصة استنادا إلى أحكام النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل، واعتماد الوسائل الإلكترونية بالنسبة للتسجيل والأداء، مع منح الصندوق إمكانية الإعفاء من الزيادات عن التأخير وصوائر المتابعات، وفي تجويد نظام المعاشات من خلال تحديد تاريخ سريان مفعول الغرامات عن التأخير، وتحديد مقدار الاشتراك برسم هذا النظام على أساس معامل يطبق على الاشتراكات المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالنسبة للأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي، واعتبار نظام المعاشات اختياري خلال فترة انتقالية حسب الأجل المنصوص عليه في القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

شكلت المناقشة العامة لهذين المشروعين مناسبة سانحة لنقف على مكامن القوة والضعف لدى الصندوق االوطني للضمان الاجتماعي، الذي يعتبر مآل العاملات والعمال، في حالة مرضهم أو بعد تقاعدهم، ويثمن حزب الاستقلال عاليا المجهودات التي تقوم بها إدارة الصندوق ومعها جميع مواردها البشرية التي تبدع في خلق آليات عديدة من أجل خدمة المنخرطين وتقديم الخدمات إليهم والتي تتطلب بدورها مزيدا من التشجيع والإنصاف والعناية في أفق تمكينها من حقوقها كاملة حتى تواكب تنزيل قانون الإطار الخاص بالحماية الاجتماعية والقوانين المفعلة له، وهذا ما يطرح فكرة الصندوق على مواكبة الخدمات الحالية وتجويدها في ظل الإمكانيات المتواضعة للمؤسسة، على أمل أن يرزق الله هذا الوطن من خلال الاستحقاقات المقبلة حكومة قوية وقادرة على مواكبة الديناميكية الملكية وإبداعاتها في كل المجالات.

والسلام عليكم ورحمته تعالى بركاته.

III- فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بالجلسة العامة للتصويت على "مشروع القانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا"، و"مشروع القانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا".

ويأتي مشروع القانون رقم 30.21 في إطار استكمال وملاءمة القانون 98.15 مع أحكام القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، وذلك بإضافة إمكانية تصنيف الأشخاص استنادا إلى أحكام النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل، واعتماد الوسائل الإلكترونية بالنسبة للتسجيل والأداء، وتحديد أثر التسجيل بنص تنظيمي، كما ستمكن المستجدات التي سيعرفها القانون رقم 99.15 والتي تضمنها مشروع القانون رقم 31.21 من تجويد نظام المعاشات من خلال إضافة إمكانية تصنيف الأشخاص استنادا إلى أحكام النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل، وتحديد مقدار الاشتراك برسم هذا النظام على أساس معامل يطبق على الاشتراكات المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالنسبة للأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي، وغيرها من المستجدات التي تهدف في شموليتها إلى استكمال لَبِنات ورش الحماية الاجتماعية من خلال ملاءمة واستكمال المنظومة التشريعية والتنظيمية في هذا المجال بتعزيز الركائز الأساسية التي يهدف هذا القانون الإطار إلى تحقيقها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ولا يفوتنا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين أن نشير إلى أن بلادنا قطعت أشواطا هامة لتكريس الحق في التغطية الصحية وتجسيد مبادئ التضامن والمساواة في الولوج لخدمات صحية جيدة، وتوسيع الانخراط في نظام التقاعد، رغم التحديات التي يطرحها تحقيق

ذلك، منذ انطلاق عملية أجرأة التأمين الإجباري عن المرض في سنة 2005، وتعميم نظام المساعدة الطبية في مارس 2012، بالإضافة إلى التغطية الصحية لفائدة الطلبة، والتغطية الصحية لفائدة المهاجرين، والتي استفادت منها شرائح واسعة من المواطنين المغاربة والمقيمين، وهي تتويج مستحق لمجهودات هذه الحكومة والحكومات السابقة في هذا المجال.

وباستحضارهذه المنجزات المحمودة، لابد من الإشارة إلى الصعوبات التي تواجه تنزيل ورش الحماية الاجتماعية والمتمثلة في محدودية الموارد البشرية والبنيات التحتية والتجهيزات البيوطبية، وضعف استعمال التكنولوجيا والرقمنة للاستجابة لطلبات الخدمة الصحية، مؤكدين على ضرورة تعزيز جهاز الرقابة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإعمال مبادئ الحكامة في تسيير مختلف المؤسسات المكونة لمنظومة الحماية الاجتماعية، داعين في نفس السياق إلى ضرورة الإسراع في إخراج المراسيم التطبيقية في هذا المجال.

وفي الختام، فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وللاعتبارات التي سبق ذكرها، سنصوت بالإيجاب على "مشروع القانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا"، و"مشروع قانون رقم 31.21 بتغييروتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا"، آملين أن يسهما في تحقيق الأهداف المرجوة منهما.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV- الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة مشروعي قانونين من الأهمية بما كان، وهي مناسبة سانحة لنا لإبراز تصوراتنا ومواقفنا حول هذا الورش الاجتماعي الهام، الذي جاء تعديلا للنصين الأصليين الصادرين في 13 يوليوز 2017، وهما مشروعان يندرجان في إطار تنزيل الورش الملكي المجتمعي الكبير المتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية، ويستهدفان أيضا ضمان الملاءمة مع قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهمية هذين المشروعين تكمن بالدرجة الأولى في كونهما المدخل الأساسي لإخراج المراسيم التطبيقية المتعلقة بالفئات المعنية بهما.

وبخصوص الأهداف من تغييروتتميم القانون رقم 98.15 والقانون رقم 99.15 بمقتضى هذين المشروعين اللذان نحن بصدد مناقشتهما، فبالنسبة للمشروع الأول فالغاية منه هو إضافة إمكانية تصنيف الأشخاص تعتمد استنادا إلى أحكام النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل، واعتماد الوسائل الإلكترونية بالنسبة للتسجيل والأداء، وتحديد أثر التسجيل بنص تنظيمي، وكذلك تحديد مدة التدريب في 3 أشهر بدل 6 أشهر للاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض، وفي شهرواحد خلال الفترة الانتقالية، وضمان اعتماد الاشتراك بالنسبة للأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو النظام المقاول الذاتي، على أساس الواجبات التكميلية التي تفرضها الدولة، وأيضا منح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إمكانية الإعفاء من الزيادات عن التأخيروصوائر المتابعات وتحديد تاريخ سريان مفعول الغرامات عن التأخير.

أما المشروع الثاني فأهدافه تكمن، بالإضافة إلى أهداف المشروع الأول السالفة ذكرها، في اعتبار نظام المعاشات اختياري وليس إلزامي خلال الفترة الانتقالية حسب الأجل المنصوص عليه في قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية أي إلى غاية سنة 2025.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي نسجل إيجابا النقاش الحيوي والهادئ والمسؤول الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراسة هذين المشروعين الهامين، والشكر موصول أيضا للحكومة في شخص السيد وزير الشغل والإدماج المهني على تفاعله الإيجابي مع استفسارات وتعديلات السيدات والسادة أعضاء اللجنة، وهو ما توج بالتصويت بالإجماع عليهما.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذين المشروعين.

والسلام وعليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

V- الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشاريع القوانين التالية:

- "مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتميم القانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون

نشاطا خاصا"؛

- و"مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتميم القانون رقم 99.15 يتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا".

وهي المشاريع التي جاءت في إطار ملاءمة التشريعات ذات البعد الاجتماعي مع قانون الإطار رقم 19.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي أعطى جلالة الملك تعليماته السامية لتعميم الحماية الاجتماعية وتعميم التغطية الصحية لتحسين ظروف عيش المواطنين وفتح آفاق وآمال جديدة لكل المغاربة، بعدما أبانت ظروف جائحة كورونا مدى الهشاشة والفقر التي تعاني منها فئات عريضة من الأسر المغربية الذين لا يتوفرون على أدنى حماية اجتماعية أو تغطية صحية تخفف من معاناتهم المستمرة.

فرغم توفر بلادنا على مجموعة من الأنظمة الاجتماعية والصحية وبرامج الدعم والمساعدة، إلا أنها ظلت غير كافية ولم تستجيب للحاجيات الضرورية للمواطنين ولم تستوعب الفئات التي تستحقها، ولم يلمس أثرها المواطن البسيط، وذلك بسبب ضعف التنسيق والالتقائية بين القطاعات الحكومية المعنية والفاعلين بهذا الشأن، وهو ما اعتبر بالفعل ثورة اجتماعية لخلق عدالة اجتماعية بين المغاربة لتجاوز الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي يكابدها المواطن المغربي، خاصة الذين لا يتوفرون على مدخول قار، ولا على أية حماية اجتماعية أو صحية تقيه الصدمات التي يمكن أن تحدث في أية لحظة كما حدث مع جائحة كورونا.

السيد الرئيس،

إن هذه المشاريع تعتبر توطئة لتعزيز المنظومة الاجتماعية، وتنزيل ورش الحماية الاجتماعية على أرض الواقع بشكل تدريجي، لتحقيق تعميمها في أفق نهاية 2025، بما يحقق كرامة المواطنات والمواطنين بشكل عام، والمهنيين المستقلين وغير الأجراء بشكل خاص، وضمان حقهم المستدام في التغطية الصحية والحماية الاجتماعية بكل أنواعها، مما استوجب الإسراع بالمصادقة على قانون الإطار لفتح المجال لتعديل وملاءمة جميع القوانين المرتبطة بالبعد الاجتماعي مع مقتضياته لبلوغ الهدف المنشود، وتعتبر مشاريع القوانين رقم 30.21 ومشروع قانون 31.21 حلقة ضمن مشاريع أخرى لابد من تعديلها وتتميمها وملاءمتها مع أحكام القانون رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية على مستوى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وإحداث نظام للمعاشات بالنسبة لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، لما تحمله من مستجدات تهدف إلى إضافة إمكانية تصنيف الأشخاص تعتمد استنادا إلى أحكام النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل، واعتماد الوسائل الإلكترونية بالنسبة للتسجيل والأداء وتحديد أثر التسجيل بنص تنظيمي، وكذا تحديد مدة التدريب في شهر واحد بدل ستة أشهر للاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض، وتحديد الاشتراك بالنسبة للأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي عن أساس الواجبات التكميلية التي تفرضها الدولة، وإدراج الأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو النظام المقاول الذاتي في هذا النظام للاستفادة من خدماته، مع منح الصندوق إمكانية الإعفاء من الزيادات عن التأخير وصوائر المتابعات، وتحديد تاريخ سريان مفعول الغرامات عن التأخير، ومنح للمؤمن إمكانية الاستمرار في الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في حالة عدم استيفائه لشروط الاستفادة من هذا النظام، مقابل إعطاء الصندوق إمكانية تفويض مهمة استخلاص الاشتراكات المتعلقة بهذا النظام، بموجب اتفاقيات تبرم لهذا الغرض، واعتبار نظام المعاشات اختياري خلال فترة انتقالية حسب الأجل المنصوص عليه في القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، وهي مستجدات تهدف إلى تجويد نظام المعاشات وتنظم مجال الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض للفئات المهنيين والمستقلين وغير الأجراء الذين يزاولون أنشطة خاصة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي، لا يمكننا إلا أن نثمن التعديلات التي جاءت بها هذه المشاريع في انتظار باقي المشاريع ذات البعد الاجتماعي لملاءمتها مع قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والتي تشكل تحولا جذريا فيما يخص الاستفادة من الحماية الاجتماعية برؤية ملكية وتوجهاته السامية الرامية لإعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية وتعميمها لخلق عدالة اجتماعية والتي يكفلها دستور المملكة لكل المغاربة.

غير أنه يظل سؤالنا مشروعا كما يتساءل معنا الجميع حول الكيفية التي ستتعامل بها الحكومة مع الذين يزالون مهن غير منظمة وغير مؤطرة؟ وكيف سيتم تنزيل ورش الحماية الاجتماعية بحمولته الكبيرة في ظل النقص الحاد على مستوى الموارد المالية والبشرية واللوجستيكية المطلوبة لإنجاحه وتنزيله تنزيلا سليما؟

VI- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بخصوص مناقشة:

- "**مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون**

نشاطا خاصا"؛

- "مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 09.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا".

كما لا تفوتنا الفرصة للتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير على العرض القيم الذي أفاد أن تنزيل ورش تعميم التغطية الاجتماعية بالمغرب الذي أعلن عنه صاحب الجلالة خلال خطاب عيد العرش لسنة 2020، وكذا الخطاب الملكي الموجه للبرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة.

وكما لا يخفى على المتتبعين للشأن الاجتماعي ببلادنا الأهمية التي يكتسيها القانون 98.15، وإن كان صدر في وقت متأخر جدا، حيث سيمكن هذا النظام العديد من الفئات من الاستفادة من التغطية الصحية سواء لشخصهم أو لذويهم وفق نظام خاص ملائم يتناسب مع وضعيتهم المادية، وهذا من شأنه أن يرفع من نسبة الفئات المشمولة من التغطية الصحية بالمغرب، بشكل يتطابق مع نص الدستور والاتفاقيات الدولية المرتبطة بهذا الجانب.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، وبناء على العرض الذي تقدم به السيد الوزير، نسجل أن مشروعي هذين القانونين يعدان مكسبا تشريعيا لا يمكن لأحد أن ينكر ذلك، حيث اعترف للعديد من الفئات بالحق في التغطية الصحية، وقد تم تدعيم الترسانة التشريعية الخاصة بتلك الفئات، والتي لها علاقة بالمجال الاجتماعي، بصدور القانون رقم 99.15 المحدث لنظام المعاشات لفائدة الفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، حيث كلا القانونين يدخلان حيز التنفيذ معا، وذلك بعد نشر جميع النصوص التنظيمية المتعلقة بهما في الجريدة الرسمية، وما أكثر الإحالة عليهما.

وجدير بالذكر أنه بالرغم من كون مشروعي القانونين السالفين الذكر يخاطب فئات معينة، إن صح التعبير، فهذا لا يعني أنها ستلج مباشرة للنظام الخاص بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بل يجب أن تتوفر فيها العديد من الشروط، كأن يكون الشخص يزاول نشاطه بفئة مستقلة وخاصة، وعلى الأشخاص المستفيدين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أو من رسم المعاش، يجب أن لا يكونوا خاضعين لأي نظام آخر للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ومن بين الشروط الأخرى أداء الاشتراكات المستحقة بشكل مسبق لدى "بريد المغرب" أو شركائه من الأبناك، بالنسبة للمقاولين الذاتيين و"الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" بالنسبة لباقي الفئات داخل الآجال المحددة بنص تنظيمي حسب كل صنف من الأصناف.

وبناء على ما سبق، نصوت بالإيجاب على هذين مشروعي القانونين.

VII- مجموعة الكونفدرالية الديمراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروعي القانونين رقم 30.21 ورقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

إن هذين المشروعين يأتيان في سياق تسريع إخراج النصوص القانونية المتعلقة بالحماية الاجتماعية لتتمكن السلطات العمومية من الوفاء بالتزامها بتوفير التغطية الاجتماعية الشاملة لفائدة عموم المواطنين في أفق سنة 2025، وهو ما تطلب ملاءمة مقتضيات القانونين رقم 98.15 و99.15 المتعلقين على التوالي بإحداث نظام للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة المستقلين، وبإحداث نظام للمعاشات لنفس هذه الفئات مع أحكام قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

1) مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير و تتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

يرمي مشروع هذا القانون إلى سن مجموعة من المقتضيات التي من شأنها أن تفتح إمكانية تصنيف الأشخاص لغرض الاستفادة من التغطية الصحية وفق معايير دقيقة، استنادا إلى أحكام النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل، واعتماد الوسائل الالكترونية لتدبير النظام وتقليص المدة المطلوبة للاستفادة بالنسبة للمتدربين ومنح الصندوق إمكانية التعامل بمرونة مع المؤمنين بهدف توسيع الانخراطات، وكذلك إعطائه إمكانية تفويض مهمة استخلاص الاشتراكات بموجب اتفاقات تبرم لهذا الغرض.

2) مشروع قانون رقم 31.21 بتغير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاص.

تضمن مشروع هذا القانون نفس المقتضيات الواردة في مشروع القانون رقم 30.21 السالف الذكر، مع إضافة مقتضى بموجب المادة الرابعة تنص على اعتبار نظام المعاشات اختياريا خلال فترة انتقالية،

حسب الأجل المنصوص عليه في القانون إطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إذ نؤكد على أهمية هذين المشروعين في تعزيزواستكمال المنظومة القانونية للحماية الاجتماعية، خاصة بعد إطلاق ورش تعميم التغطية الاجتماعية، نثير الملاحظات التالية:

- تم تقديم مشاريع القوانين المتعلقة بالحماية الاجتماعية بصفة مجزأة أفقدتها طابع الانسجام والتناسق وأضفت عليها مسحة من الغموض والتعقيد قد تتطلب إدخال تعديلات عليها في القريب العاجل عند دخولها إلى حيز التنفيذ؛

- ضرورة إصلاح المنظومة الصحية باعتبارها مرفقا عموميا وفق منظور شمولي وركيزة أساسية للارتقاء بمنظومة التغطية الصحية؛

- ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية في التشريعات الاجتماعية وذلك بالتنصيص على إخضاع مشاريع النصوص القانونية ذات الصلة للتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

محضر الجلسة رقم 366

التاريخ: الثلاثاء 27 شوال 1442هـ (08 يونيو 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعتان وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة المجلس باستقالة السيدة رجاء البقالي الطاهري من عضوية مجلس المستشارين، وقد عاين مكتب المجلس هذه الاستقالة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 07 يونيو 2021، وقرّر الإعلان عنها في جلسة اليوم ثم إحالتها إلى المحكمة الدستورية طبقا لأحكام المادة 10 من النظام الداخلي للمجلس.

وأودع رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس، طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، مشروعي القانونين التاليين:

1- مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية؛

2- مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.

كما بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 01 يونيو 2021 إلى تاريخه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 14 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 09 أسئلة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي حول "مشاكل التصدير في قطاع الصناعة التقليدية" إلى جلسة لاحقة.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الموجهين لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي واللذان تجمعهما وحدة الموضوع.

البداية مع سؤال للفريق الاشتراكي وموضوعه "خطة إنعاش القطاع السياحي".

فليتفضل أحدكم مشكورا.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الخطة التي ستنهجها الحكومة من أجل تسريع وتيرة إعادة انتعاش القطاع السياحي والنهوض به في ظل الظروف الراهنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن الكلمة للسيد.. من أراد من الفريق.. أعتقد الاستقلالي في موضوع "برنامج إنعاش القطاع السياحي في ظل وباء كورونا"، فليتفضل أحدكم مشكورا.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوة،

السيدة الوزيرة، وعدت الحكومة بإعانة القطاع السياحي، فماذا أعدت وإلى متى وصولها إلى هذا القطاع الذي يضم عدة شرائح اجتماعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤالين.

السيدة الوزيرة..

السيدة نادية فتاح، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

رغم التداعيات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الوطني والدولي وخصوصا على قطاع السياحة، فإن الوزارة عن طريق المكتب الوطني المغربي للسياحة وضعت مجموعة من التدابير من أجل تسريع وتيرة إنعاش القطاع السياحي، وفي هذا الإطار عمل المكتب على إبراز جميع المناطق السياحية المغربية وذلك من خلال إستراتيجية متكاملة ومتنوعة تتعتمد على خطوات متعددة، نذكر منها أولا إطلاق آلية للتسويق الجديد للمكتب الوطني المغربي للسياحة، هاذ الآلية الوطنية والدولية والمؤسساتية غتصبح أداة حاسمة لإنجاح استقطاب المغاربة والأجانب وتمكين جميع مكونات المنظومات المندرجة في قطاع السياحة من استعادة الحيوية التي كانت عليها قبل الأزمة، وذلك بمجرد أن تسمح الظروف الصحية بذلك، وراه شفنا واحد التطور في هاذ المجال، وقد اعتمدنا في هذا الصدد هندسة جديدة للعلامات تقوم على تقسيم الزبناء إلى ثلاث فئات رئيسية، فإلى جانب علامة "visit Morocco" التاريخية اللي تتخصص الترويج لوجهة المغرب لدى السياح الدوليين، سيتم كذلك التركيز على الأسواق التي ستخرج سريعا من هذه الأزمة، والتي سيكون المغرب بالنسبة لها وجهة آمنة وصحية، فضلا لتدبير هاذ الأزمة الصحية وتقديم جميع الضمانات لتجربة ناجحة؛

المحور الثاني: هو إطلاق حملة "نتلاقاو في بلادنا" فالمكتب المغربي الوطني للسياحة، قام بحملة ترويجية متميزة وفريدة من نوعها على الصعيد الوطني تحت شعار "نتلاقاو في بلادنا"، ويتجلى الهدف من هاذ الحملة هو تعزيز روح الانتماء والافتخار لدى كل مغربي على حدة وإعطائه الرغبة والشوق إلى استكشاف كل الثروات الطبيعية الذي يزخر به بلادنا، فضلا عن السعي إلى الارتقاء بالمغرب كوجهة مفضلة لدى المغاربة؛

ثالثا: هو توحيد الرؤى مع مختلف الفاعلين المغاربة في القطاع، فتحضيرا لخطة الإقلاع، نظم المكتب الوطني المغربي للسياحة خلال شهر ماي بالرباط، النسخة الأولى للأيام الجهوية للتسويق السياحي وذلك بحضور رؤساء أهم المجالس الجهوية بالسياحة بالمغرب بهدف إعادة تحديث إستراتيجية الترويج الجهوية، وكذلك إلى إرساء العلامات التجارية الجهوية للسياحة المغربية، بكون كل منطقة تحضى بخصوصياتها التي يجب تحسينها من أجل المساهمة في صنع علامات تجارية قوية ذات جاذبية، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، للترويج فيما بعد للعلامة التجارية والمغربية، وتمكين كل جهة من إنتاج المحتوى على المستوى الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي والإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني؛

رابعا: كاين كذلك تأمين خطوط جوية مباشرة مع الأسواق المصدرة للسياح وهاذي نقطة مهمة جدا فيما يخص السياحة الدولية، فالمكتب الوطني المغربي للسياحة عقد مع العديد من الشركات ومع أهم شركات الطيران من أجل تأمين خطوط جوية كفيلة بتعزيز مكانة المغرب كوجهة سياحية مفضلة، وعلى الرغم من المنافسة اللي تنشوفو اليوم، لأن جميع الدول السياحية كتقوم بواحد المجهود، فقد تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات والتي ستدخل حيز التنفيذ بعد فتح المجال الجوي خلال الأسبوع المقبل إن شاء الله، هاذ الاتفاقيات كتمثل تقريبا 70% من حجم الربط الجوي المتعاقد عليه قبل الجائحة، وتشمل هذه الخطوط أهم الدول المصدرة للسياح كفرنسا ومملكة المتحدة وإيطاليا وغيرها؛

خامسا: عقد شراكات كذلك دولية جديدة مع منظمي الأسفار، فالمكتب الوطني المغربي للسياحة وقع شراكات مع مختلف موزعي الأسفار وكذا المنصات الرقمية السياحية، وتهدف هاذ الاتفاقيات في المقام الأول إلى التأكيد على تموقع المملكة المغربية كوجهة آمنة من حيث السلامة الصحية والالتزام بالتدابير الاحترازية بهدف ضمان تواجد المغرب على عدة عروض سياحية رقمية وكذا وكالات الأسفار الأجنبية؛

وأخيرا، بغيت كذلك نذكر بأن المكتب الوطني المغربي للسياحة عن طريق مختلف المندوبيات بالخارج، يقوم بالتتبع عن قرب للتطورات التي تعرفها مختلف الأسواق السياحية العالمية، وهاذ التتبع يهدف إلى دراسة مختلف المعطيات الاقتصادية والسياحية للبلدان المعنية وتبادلها مع مختلف الفاعلين الدوليين والمغاربة الذين يعملون لفائدة الوجهة السياحية المغربية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعطي الكلمة في إطار التعقيب للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدات والسادة المستشارون،

مما لاشك فيه، السيدة الوزيرة، أن السياحة تعتبر أهم القطاعات التي تضررت بشكل مباشر من تداعيات أزمة كوفيد، وانعكست سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى الوضعية الاجتماعية لفئات عريضة من المجتمع، خاصة التي تشكل السياحة مصدر دخلها الوحيد، كفئة التجار وأرباب البزارات ومستغلي المحلات التجارية التي تقدم خدمات تسويق المنتوجات الصناعة التقليدية، حيث كشفت هذه الأزمة مدى عمق الهشاشة التي تعاني منها هذه الفئات ومعهم فئات الصناع التقليديين والحرفيين وكل العاملين، سواء بقطاع الصناعة التقليدية أو قطاع السياحة والفندقة وباقي القطاعات ذات الارتباط بالسياحة، والمعتمدين عليها في حياتهم المعيشية اليومية.

لهذا، كنا دائما ومازلنا نطالب الحكومة بمواكبة هذه الشريحة وتوفير الحماية الاجتماعية اللازمة لهم ومواكبتهم والالتفات لمشاكلهم ومعاناتهم التي تعمقت بحدة مع هذه الظروف الاجتماعية.

وفي انتظار استئناف النشاط السياحي واسترجاع عافيته، لابد من الاستفادة من الأزمة الحالية وجعلها محفزا لتغيير الرؤية التي تعودنا عليها والتي ترتكز بالأساس على السياحة الدولية، واعتماد مقاربة جديدة، وبلورة إستراتيجية قائمة على تنمية السياحة الداخلية التي تبقى هي الأساس والمنقذ في هذه الأزمات، وإعطاء السائح المغربي القيمة والمكانة التي يستحقها، والعمل على التنويع السياحي الداخلي، وخلق تحفيزات تشجع على المزيد من الاستهلاك عبر مراجعة حقيقية للأسعار المرتفعة وجعلها في متناول الجميع، وتجويد الخدمات لجذب وتحفيز السائح المغربي لاستكشاف المؤهلات المتنوعة التي تزخر بها بلادنا في إطار تعزيز السياحة المحلية التي تبقى الرهان المعول عليه لتجاوز هذه الظرفية الصعبة التي يعيشها القطاع السياحي ببلادنا، كما هو في العالم أجمع.

كما نؤكد لكم، السيدة الوزيرة، أن السياحة ببلادنا تحتاج إلى إعادة التفكير في الآليات التي يمكن وضعها لاستعادة الثقة واستعادة الطلب لاستئناف القطاع وأنشطته وإنقاذ اقتصاد ما بعد "كوفيد-19"، باعتبارها قاطرة اجتماعية واقتصادية حقيقية وعنصر مهم في ميزان الأداءات ومورد رئيسي للعملة الصعبة ومناصب الشغل.

في الأخير، السيدة الوزيرة، نشكركم على الدينامية التي أطلقتموها في القطاع والعمل الجاد الذي قمتم به في ظل الجائحة، ونتمنى أن يرفع الله عنا هذا الوباء لتعود سياحتنا وصناعتنا التقليدية إلى عهدها السابق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لابد باسم الفريق الاستقلالي بأن أثمن المجهودات التي تبذلها وزارتكم، من حيث تشجيع الوافدين وتسهيل المأمورية لإقامتهم، سيما وبلدنا يعيش أمنا واستقرارا والحمد لله، إضافة إلى المجهودات التي بذلت في مجال التلقيح ضد كورونا.

السيدة الوزيرة،

أنتم اليوم تبذلون جهودا أفقية، فعلا الأهمية ديال هاذ الدعاية مهمة جدا، "نتلاقاو في بلادنا"، ندعمو السياحة، ولكن الفريق الاستقلالي يتمنى بأن تتعمقوا إلى داخل المجتمع، هناك فئات جد جد متضررة تتطلب دعما وبسرعة وبطريقة استعجالية، وغنبدا مثلا، وكالات الأسفار راه معطلة، الدولة ما دعمتهومش، وعاد فئة واحدة أخرى كتبان لنا موالين البازارات، هاذ البازارات واقفين وسادين الحوانت ديالهم هاذي عام وأكثر، وها هوما اليوم معرضين للضياع، بحيث أن الكراء كيتجمع ليهم وأصحاب محلات الكراء كيطالبوهم بالإفراغ، من حقهم أنهم يأخذو فلوسهم هاذوك المالكين، ولكن هاذو منين غادي يخلصو؟ راه احنا اليوم غادي نديرو واحد الأزمة اجتماعية خانقة لواحد الفئة عريضة جدا من هاذ موالين البازارات، خصوصا في مراكش، في أكادير، في فاس، ما خدموش.

إذن أشنو هي هذا الانتظار ديالنا؟ وتنعولو على المبادرة ديالك الطيبة باش على الأقل شي تدخل، احنا هاذو ما تيتملصوش من أداء الكراء، ولكن غير يمهلو عليهم شوية ريثما تروج "إذا جادت الدنيا جاد عمر"، احنا مع الناس ربما تتحسن والناس ما غضيعشي في فلوسها، غنعطيو للمالكين الفلوس ديالهم ولكن بشوية ديال التأني والصبر راه الجائحة شملت الجميع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة فيما تبقى لك من الوقت، السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا ركزت في الجواب ديالي على إنعاش وترويج السياحة، لأن الحمد لله كاين واحد الرجوع تدريجي للنشاط السياحي، هو أهم حاجة اللي خصنا نشتغلو عليها باش الناس تخرج من هاذ الأزمة، ولكن نذكر بأن الدولة قامت بواحد الدعم لقطاع السياحة وداخلين فيهم وكالة الأسفار، ولكن استخلصنا بعض المشاكل اللي خصنا.. خص إصلاحات هيكلية للقطاع متفقة معكم، ولكن كل حاجة بوقتها، اليوم غنبقاو متفائلين أن أهم حاجة هي أن الناس خصها تشتغل باش يرجعو لواحد.. عادية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

السؤال الثالث لفريق الأصالة والمعاصرة، موضوعه "الإجراءات المتخذة لتشجيع السياحة الداخلية في ظل جائحة كورونا".

الكلمة لكم للفريق لمن يريد منكم أن يأخذ الكلمة.

تفضل السي أحمد.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

إذن، السيدة الوزيرة المحترمة نسائلكم:

ما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل تدبير وتشجيع السياحة الداخلية في ظل استمرارية تداعيات أزمة كورونا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كما ذكرتو، السياحة الداخلية تكتسي واحد الأهمية كبيرة، بالنظر للدور الملحوظ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، من خلال المساهمة في النشاط السياحي، في إنعاش اليد العاملة إلى غيره.

السياحة الداخلية عندها واحد المؤشرات مهمة في القطاع السياحي، فقبل الجائحة وصلت خلال 2019 لـ 30% ديال ليالي المبيت، ومن 2010 لـ 2019 كان يمكن أكبر نمو اللي عرفتو السياحة هو في السياحة الداخلية تقريبا واحد النمو سنوي ديال 7.6% سنويا.

فجائحة كورونا للأسف فرضت مجموعة من القيود على السفر، وخلقت انعكاسات سلبية، أدت إلى شبه ركود للأنشطة في مختلف الوجهات السياحية الوطنية، طبعا مع الإشارة إلى أنه حاليا بدينا.. عندنا واحد الأمل مع مواصلة حملة التلقيح والإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة في إطار التخفيف من هذه التدابير والعودة للنشاط.

والوزارة تعمل اليوم بتنسيق تام مع مختلف الشركاء، خصوصا الجهات، على تشجيع السياحة الداخلية وجعلها رافعة لإنعاش القطاع، وذلك من خلال بلورة مجموعة من التدابير التي تم الشروع فعليا في تنزيلها التدريجي، والتي تروم تفعيل الطلب عبر إطلاق حملات ترويجية، ذكرتها من قبل، وكذلك حوافز لدعم القدرة الشرائية للسياح المغاربة.

في إطار دعم السياحة الداخلية أيضا، تم اقتراح آليات الشيكات السياحية تتاخذ شكل قسائم غير مادية، مزودة بمبلغ يمنحه المشغل معفى من الضريبة على الدخل والمساهمات الاجتماعية، واليوم المرسوم الخاص بهاذ الآلية في طور المصادقة.

فالتحدي الرئيسي اليوم، السيد المستشار المحترم، أمام نمو السياحة الداخلية هو جعل المواطنين المغاربة يرغبون في استكشاف المزيد من مناطق البلاد ويقبلون على السياحة الداخلية، وسوف يحتاج الأمر بالطبع إلى توفير عرض إيواء مناسب لتطلبات وإمكانيات المغاربة، ولكن خص كذلك التشجيع على السفر خارج مواسم الذروة والعطل وكذلك جعلهم يرغبون في تنويع الوجهات خلال العطل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السي أحمد تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

في الواقع درنا احنا السؤال ديال السياحة الداخلية، لأن بالرغم من النجاحات اللي حققو المغرب في مواجهة هاذ جائحة كورونا، والمغرب في الواقع.. ولكن حتى القطاعات، قطاعات حكومية، المغرب دار واحد العمل ممتاز تيتعطى به المثل فيما يخص هاذ المواجهة ديال جائحة كورونا.

ولكن، بالرغم من هاذ النجاحات، لا النجاحات فيما يخص الإجراءات الاحترازية اللي ذكرتو تدارو، كذلك فيما يخص عملية التلقيح اللي تقريبا المغرب وصل 10 ملايين، إذن كلهم هاذو كلهم نجاحات أساسية، لابد لها أن تؤثر على هاذ القطاع الحيوي بالنسبة لبلادنا.

القطاع السياحي قطاع حيوي بالنسبة للميزانية ديال الدولة، مزيان لواحد العدد كبير من المغاربة اللي عايشين في هذا القطاع.

كذلك، هاذ القطاعات.. ماشي القطاع السياحي بوحدو، القطاع تابعينو بزاف ديال الحويجات، الطيران، تابعو السياحة، الأوطيلات، كراء السيارات، الصناعة التقليدية أساسية، هاذوك اللي تيصرفو الأموال، موالين الطاكسيات، واحد القطاعات معقدة كلها تابعة لهاذ القطاع هذا، وبالتالي إلى دارت الحكومة إجراء باش يمكن القطاع السياحي في هاذ السنة ديال 2021 يبدا، واستبشرنا خيرا وفرحا على أنه، أولا، المغرب غادي يحل الحدود ديالو، غادي يمكن يدخلو المغاربة من الخارج، أي نوجدو 2021، المغاربة اللي غادي يدخلو غادي يكون واحد المسألة أساسية بالنسبة لهاذ القطاع.

إذن نتمناو على أن الحكومة توجد، لأن باش ندخلو 2 الملايين و3 الملايين المغاربة اللي في الخارج في جميع أنحاء الخارج، كلهم عامين هاذي ما جاوش غادي يبغيو يجيو، إذن لابد من دروك، الآن خص يكون عمل جدي متواصل باش يمكن إمكانيات اللي نسمحولهم باش يدخلو بلادهم، يزورو أماكنهم، يزورو والديهم، كذلك الزيارة ديالهم تؤدي إلى مسائل أساسية.

السياحة الداخلية مسألة أساسية بالنسبة للسياحة بطريقة عامة، ولكن خصنا باش نشجعو هاذ السياحة، كما قلتم، ماشي المغاربة ما بغاوش، ولكن العروض التي تقدم للمغاربة خص إعادة النظر في هاذ العروض، التشجيع.. لأن السياحة الداخلية غادي تكون واحد المنقذ لهذا القطاع السياحي في واحد الوقت ديال الأزمة، لأن إلى بقينا غير على السياحة الخارجية واحد الوقيتة تطرا بحال الأزمة اللي مشات الآن ديال كورونا، تنشوفو إشكاليات عويصة اللي طاح فيها المغرب وطاحو فيها الناس كلهم جارهم هاذ قطاع السياحة، ولكن يكون حلينا الباب ووجدنا واحد العدد ديال المسائل اللي تشجع المغربي باش يمشي يكون عندو هاذ العرض، نتمنى غادي يكونو مغاربة راه عزيز عليهم يخرجو، عزيز عليهم يمشيو، ولكن العروض التي تقدم خصها إعادة النظر فيها، ونعطيهم عروض ديال العائلة، المغاربة تيمشيو عائلات، تيمشيو ثلاثة، أربعة.

إذن كاين عروض نتمناو أنكم تفكرو في سياسة جديدة لتنمية هاذ القطاع السياحي الداخلي، اللي هو أساسي بالنسبة لبلادنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بغيت غير نطمأنكم بأن المغاربة القاطنين بالخارج راه هيأنا، ماشي يالاه غادي نبداو نشتغلو، كاين واحد (Passeport vaccinal) وجد، وكذلك كاين عملية "مرحبا" وكاين، كما قلت، الطيران حتى هو تيشتغل.

أنتم على صح، خصنا يكون النظر يمكن عروض اللي خاصة بالسياحة الداخلية وجلب يمكن..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الرابع لفريق العدالة والتنمية، وموضوعه "تثمين المواقع السياحية بالجهة الشرقية".

فليتفضل أحدكم.

تفضل أسيدي.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

عرفت المنطقة الشرقية بإشراف ملكي مباشر في العقدين الأخيرين انطلاق مجموعة من المشاريع، تستهدف الرفع من القدرة الاستقطابية للسياحة، لاسيما المشروع الكبير للمحطة السياحية للسعيدية، غير أن هاته المحطة السياحية ظلت تشكل وجهة موسمية صيفية، في غياب تثمين للمواقع السياحية الأخرى بالمنطقة وربطها بها، مما يخلق نوعا من التنوع بالنسبة للسياح الوافدين على المنطقة.

لذا، نسائلكم السيدة الوزيرة:

ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها لتثمين المواقع السياحية بهاته الجهة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

فموازاة مع إطلاق مشروع المحطة الشاطئية السعيدية الذي يعرف دينامية تنموية مهمة، تجعله قاطرة للتنمية السياحية للجهة، عملت كذلك الوزارة على وضع استراتيجية لتثمين المواقع السياحية الطبيعة والثقافية بجهة الشرق، للحد من الموسمية السياحية الشاطئية وتنويع العرض.

وفي إطار تنمية السياحة الطبيعية، تم إنجاز دراسات مكنت من بلورة برنامج عمل من أجل تثمين المؤهلات السياحية والطبيعية بالمناطق الخلفية لأقاليم جهة الشرق عن طريق خلق مدارات سياحية موضوعاتية، وتمت المصادقة على هذه البرامج من طرف اللجنة الجهوية للتنسيق، باستثمار عام يقدر بـ 225 مليون درهم، مما سيمكن من جلب استثمارات خاصة في مكونات تسويقية مثل الإيواء السياحي.

أما فيما يخص السياحة الثقافية، فقد تم وضع تصور يرمي إلى تطوير السياحة الثقافية بإقليم وجدة وفكيك، عبر تثمين الموروث الثقافي المادي واللامادي في الإقليمين.

وفي هذا الصدد، تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين قطاع السياحة ومجلس عمالة وجدة، تهم التثمين السياحي للمدينة العتيقة بوجدة، يساهم هاذ القطاع بـ 10 مليون درهم في هاذ المشروع.

كذلك، في إطار تنويع المنتوج السياحي بجهة الشرق، فقد تم التوقيع على اتفاقية شراكة من أجل تطوير قطار سياحي متميز (Oriental Express) يربط بين وجدة، بوعرفة، يشمل المشروع كذلك تثمين محطة القطار القديمة التي يمر منها هذا القطار، وخاصة في بوعرفة بتكلفة مالية تقدر بـ 20 مليون درهم، القطاع كيساهم فيها بـ 2 مليون درهم.

من أجل تحفيز الاستثمار في الأنشطة السياحية بشكل عام في تكثيف العرض السياحي، تم وضع شراكة مع الشركة المغربية للهندسة السياحية، برنامج لدعم المقاولات السياحية المتوسطة والصغيرة، لأنها هي الكفيلة باش توفر واحد العرض فيما يخص السياحة القروية والجبلية، وكذلك الشركات الصغرى للتنمية السياحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم للتعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة، على هاذ الإجراءات وهاذ برنامج العمل اللي تحدثتو عليه، وكنتمناو فعلا أن ترى هاته الإجراءات أو البرامج النور وأن تجسد واقعا على الأرض، لأنه بلادنا تزخر بمؤهلات ولله الحمد طبيعية، كاين الجبال، الشواطئ، كاين مجموعة من المؤهلات التي تجعلنا في مصاف الدول إلى استغليناها أحسن استغلال، في مصاف الدول التي يمكن أن تقدم عروضا سياحية تنافسية، خاصة مع الدول.. على المستوى الدولي والإقليمي.

ثم القضية ديال السياحة، تنويع العرض السياحي، أشرتم في ثنايا الجواب على السياحة الثقافية، فعلا ببلادنا كاين مجموعة ديال الإمكانيات التي يمكن أن نستغلها، كاين مواقع سياحية، كاين يعني البلاد تزخر ماشي فقط الجهة الشرقية وعموم جهات المملكة كاين واحد التنوع اللي يمكن أن يستغل، لكن كاين بعض النواقص التي يجب استدراكها، قضية النموذج ديال الخطوط الجوية، كاين مجهود في هاذ الأمر، ولكن خصو يتعزز أكثر باش يوقع واحد التنويع للعرض الثقافي.

ثم كاين السياحة الاستشفائية كذلك، ممكن أنه يدار فيها مجهود. السياحة التضامنية وهنا تنركز، السيدة الوزيرة، على القضية اللي أشرتي لها ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، خصو يتبذل فعلا مجهود أكثر على هذا المستوى لتعزيز.. كاين مقاولين وكاين ناس تيشتغلو في هاذ المجالات، وكاين فعلا موارد لخلق حتى الموارد بالنسبة لبعض الأسر في المناطق البعيدة عن المدن وفي القرى، من أجل تعزيز الموارد ديال هاذ الأسر.

كذلك، القضية ديال تعزيز السياحة الداخلية، ماشي فقط التركيز على السياحة الخارجية خص ربما مجهود أكثر في هاذ المستوى، وكنركز، السيدة الوزيرة، على ضرورة وجود الالتقائية مع بعض القطاعات وأساسا مثلا وزارة الثقافة، لأنه من الضروري تكون التقائية ما بين وزارة السياحة ووزارة الثقافة وكذلك المجالس المنتخبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

بارك الله فيك.

الكلمة لك، السيدة الوزيرة، فيما تبقى لك من الوقت.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا.

ما يمكن غير نتفق مع الاقتراحات اللي جاي بهم السيد المستشار المحترم.

بغيت غير نطمأنكم كذلك على الربط الجوي، فكاين واحد اتصال مع الجهة باش نكثفو الربط الجوي، وبغيت نقول لكم بالإضافة للشركات الصغرى حتى التعاونيات وكاين واحد النشاط ديال التعاونيات كبير في الجهة، حتى هوما يقدرو يشتغلو في القطاع السياحي وراه كنشتغلو معهم باش حتى هوما نجلبهم باش يكون واحد العرض خاص بالجهة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس في هذه الجلسة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، موضوعه "دمقرطة والنهوض بالسياحة الداخلية".

تفضلي السيدة الرئيسة لطرح السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات الكفيلة بتشجيع السياحة الداخلية ودعم العاملين بها.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

جواب على سؤالكم، السيدة المستشارة المحترمة، أود أن أحيطكم علما أن الوزارة عملت في هذا الإطار على، أولا، تشجيع الاستثمار السياحي بجل الوجهات من أجل تطوير وحدات فندقية تتناسب جميع فئات السياح المغاربة، الفنادق من فئة 2 أو 3 نجوم، إقامات فندقية.

وفي هاذ الإطار تم تسجيل أكثر من 3 ملايين سياح مغاربة في الوحدات الفندقية المصنفة و8 الملايين ديال ليالي المبيت.

كذلك تحسين جاذبية منتوج السياحة لفائدة المغاربة عبر برامج تثمين المدن العتيقة، هاذ البرنامج تضمن توفير مدارات سياحية، كذلك تعزيز الولوجية لاستقبال التنشيط الثقافي إلى آخره، وبرنامج تطوير المنتوج الطبيعي لتحفيز استهلاك هاذ المنتوج بجميع الوجهات المغربية، مدارات سياحية، تعزيز الأنشطة الطبيعية والرياضية، كذلك تشجيع السياحة الداخلية، عبر إحداث منتجعات سياحية متجانسة من حيث المنتوج والأسعار، التي توفر عروض على شكل إقامات سياحية، تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للسياح المغاربة، هاذ البرنامج تم فيه إنجاز ثلاث محطات بثلاث جهات بالمملكة:

- محطة إيمي ودار 5000 سرير؛

- محطة إفران تقريبا 6000 سرير؛

- ومحطة المهدية بالقنيطرة 1000 سرير.

أما بالنسبة للمحطات الأخرى، فتبقى تعبئة العقار المناسب من العراقيل التي تحول دون برمجت هذه المشاريع وكذلك غياب وضع تحفيزات خاصة للمستثمرين لجلبهم نحو هاذ المشاريع، خاصة في الوجهات أخرى كتازة أو ورزازات، مولاي بوسلهام.

ومن أجل إعطاء دفعة جديدة للسياحة الداخلية، قام القطاع، بتعاون مع وزارة التعليم العالي كذلك والشركة المغربية للهندسة باش نظمو واحد المسابقة أكاديمية وطنية كتستهدف الطلبة، هاذ المسابقة هي فرصة لتحويل العرض السياحي المغربي، بحيث يتوافق مع تطلعات السياح المغاربة ويتم تنظيم هذه المنافسة في الأسابيع المقبلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيدة الوزيرة.

بالفعل، هناك إجراءات ومجهودات في قطاع السياحة، إلا أنها تبقى محدودة في خلق فرص حقيقية لانتعاش القطاع السياحي، إنقاذا لجميع العاملين به، في غياب إستراتيجية شاملة وواضحة المعالم، تضمن الاستدامة لهذا القطاع الحيوي، عبر خلق إجراءات مواكبة ومشجعة على استهلاك المغاربة للمنتوج السياحي الوطني.

فعلى الرغم من الأهمية التي يمثلها هذا القطاع الحيوي في بناء الاقتصاد الوطني، مازال يحصي الخسائر منذ تطبيق حالة الطوارئ الصحية، حيث انهارت مداخيل القطاع من العملة الصعبة وتضررت القطاعات المرتبطة به كالصناعة التقليدية والنقل وغيرها، وإغلاق المؤسسات السياحية واستغلال هذا الظرف لضرب المكتسبات المهنية والاجتماعية للأجراء، بدعوى تداعيات الوباء، ليس بتقليص ساعات العمل فقط، بل تعداه إلى التسريح الجماعي للعمال.

لذا، يجب استخلاص العبرة من الأزمة الصحية وجعلها فرصة

لإعادة الثقة للسائح المغربي وتصالحه مع السياحة الداخلية، وحافزا لتغيير الرؤية وبلورة إستراتيجية شاملة لتنمية سياحة مستدامة، قادرة على الصمود في مواجهة المخاطر الاقتصادية والبيئية والصحية، عبر تنمية السياحة الداخلية ومالها من أدوار في تحقيق التنمية الدامجة للمناطق القروية والجبلية المهمشة وتقليص الفوارق المجالية.

وهنا لابد ما نوقفو عند الناس اللي هم يشتغلون في المنتجعات الجبلية اللي هوما أكثر تضررا من غيرهم.

وعلى الرغم من المخططات العديدة وما تزخر به بلادنا من مؤهلات ثقافية جغرافية، فالمنتوج السياحي الداخلي ظل أقل جاذبية، ما يدفع العديد من المغاربة لاختيار وجهات خارجية لقضاء عطلهم، كإسبانيا التي باتت تستقطب حوالي مليون سائح مغربي سنويا، نتيجة الأسعار المنخفضة وجودة الخدمات مقارنة بالمغرب، فالأمر بات يتطلب إرادة حقيقية وإجراءات عملية، من شأنها الرفع من الطلب على السياحة الداخلية وجعلها أكثر تنافسية واستدامة بجودة أكبر وتكلفة أقل.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن المقاربة الأحادية الجانب وتغييب مهنيي القطاع والشركاء الاجتماعيين واتخاذ قرارات ارتجالية في معالجة تداعيات الأزمة على العاملين به، فوتت على بلادنا تحويل الظرفية إلى فرصة للنهوض بالسياحة الداخلية، فحتى القرار الأخير للحكومة بتسهيل عملية السفر للحاصلين على جواز التلقيح لن يشكل الحل السحري، السيدة الوزيرة، للأزمة الخانقة التي يعيشها القطاع، والذي بات العاملون به يعيشون حالة توقف اضطراري لا محدود عن العمل.

وضع لم تسعف معهم التعويضات المحدودة للمصرح به في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ناهيك عن العاملين بالقطاع غير المهيكل، خاصة الذين لم تتحمل الحكومة مسؤوليتها في حمايتهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الانضباط للنظام الداخلي، الله يرضي عليكم.

السيدة الوزيرة الكلمة لك.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

بغيت نعاود نذكر كان بسبب هاذ الجائحة خصنا نخدمو على أفقين، أولا حلول آنية باش ندبرو الأزمة، وتنعاود نذكر بأن الحكومة دارت برنامج عقد في هذا القطاع باش تدعم الناس اللي تيشتغلو في القطاع منذ مارس 2020 حتى يونيو 2021.

بالطبع، السياحة الداخلية في حاجة يمكن لإستراتيجية واحدة أخرى، في نفس الوقت قمنا بواحد الدراسة خاصة بالسياحة الداخلية ما كانتش تعملت أكثر من 8 سنوات، وإن شاء الله، نجيو بإستراتيجية خاصة بالسياحة الداخلية باش ما تكونش سواء بديل للسياحة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس للفريق الحركي، وموضوعه "وضعية الصناعة التقليدية".

فليتفضل أحدكم مشكورا.

المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعيش قطاع الصناعة التقليدية أزمة صعبة، على هذا الأساس نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول التدابير المتخذة لدعم هذا القطاع الأساسي في اقتصاد البلاد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

شرتو، أولا، للتطور المهم اللي عرفاتو مقاولات الصناعة التقليدية ما بين 2007 و2015، فنعطيكم غير بعض الأرقام، حيث رقم معاملات المقاولات ديال القطاع عرف نسبة نمو تقريبا 22% خلال هاذ الفترة، حوالي نسبة 4% بالنسبة للتشغيل خلال نفس الفترة، وقامت الوزارة بالاهتمام بجانب الطلب الداخلي على القطاع من خلال إنجاز، أولا، بحث ميداني حول استهلاك منتوجات الصناعة التقليدية من طرف 3 أنواع من مستهلكي الصناعة التقليدية، يتعلق الأمر بالأسر القاطنة والسياح الأجانب وكذلك المغاربة المقيمين بالخارج.

وأبانت هاذ الدراسة على الإقبال الكبير من طرف جميع المستهلكين لمختلف منتوجات القطاع، كل حسب احتياجاته وذوقه وعلاقته بهاذ النوع من المنتوجات الفنية، وأظهرت الدراسة أهمية السوق الداخلي للقطاع، والذي يمثل أكثر من 80% من رقم المعاملات الإجمالي لقطاع

الصناعة التقليدية.

أما بالنسبة للطلب الخارجي، فقد تميزت بداية السنة الجارية 2021 بمؤشرات إيجابية إلى حدود أواخر شهر أبريل، فعندنا تقريبا نمو صادرات الصناعة التقليدية بـ38% مقارنة مع نفس الفترة سنة 2021، وإلى اخذينا غيروصلنا تقريبا لـ 272 مليون درهم، وإلى اخذينا غير الشهر ديال أبريل 2021 مقارنة مع السنة الماضية فتضاعف هاذ الرقم بأربع مرات.

المهم فهاذ التطور هو التنوع الكبير الذي تعرفه الدول والأسواق المستوردة للصناعة التقليدية، والتي خرجت عن إطار الأسواق الكلاسيكية، وكيتعلق الأمر بأسواق القارة الأمريكية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي عرفت صادرات الصناعة التقليدية المغربية نحوها أداء متميز خلال شهر أبريل الماضي، حيث تضاعفت 3 مرات مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة.

كما تطورت سوق أمريكا الشمالية من خلال كندا بنفس الفترة زيادة بـ78%، ثم الأسواق العربية والإفريقية والأسيوية كاليابان، إضافة إلى الأسواق التقليدية الأوروبية، والتي عرفت تنوعا ملحوظا بنسبة نمو بلغت 72% خلال الفترة بين يناير وأبريل في هاذ السنة، وتميزت الأسواق الأوروبية كذلك بدخول دول جديدة لمستوردي الصناعة التقليدية المغربية وبشكل خاص الدول الاسكندنافية.

وبالمناسبة، فقد شاركت مجمل فروع الصناعة التقليدية في هاذ الأداء الجيد لصادرات القطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أشكركم على جوابكم وتفاعلا مع توضيحاتكم الهامة.

واستحضارا لوضعية قطاع الصناعة التقليدية في ظل الجائحة، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولا، في البداية لابد أن ننوه بمجهوداتكم المبذولة، السيدة الوزيرة، في هذه المرحلة الدقيقة لتنظيم القطاع والتخفيف من آثار الجائحة عليه، وكذلك تمت اعتماد مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين والمهنيين، خصوصا مع رؤساء غرف الصناعة التقليدية ومع جامعة غرف الصناعة التقليدية، يبغي إعداد مشروع مشترك ليواكب القطاع في هذه الطريقة الصعبة؛

- ثانيا، السيدة الوزيرة، أمام واقع الهشاشة التي يعرفها قطاع الصناعة التقليدية في هذه الظرفية الوبائية، نجدد التأكيد في الفريق الحركي على التعجيل بتفعيل وتنزيل الاستراتيجية الجديدة 2021-2030 للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية، متطلعين كذلك إلى اتخاذ التدابير العاجلة للتخفيف من حدة الأزمة على الصناع التقليديين ودعمهم وكذلك استعمال تنزيل النصوص التطبيقية للقانون 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية؛

- ثالثا، السيدة الوزيرة، إن إعداد هيكلة قطاع الصناعة التقليدية وتطويره يتطلبان إيجاد حلول عملية لأهم إشكاليات القطاع المتعلق بالتسويق والتكوين والتمويل والترويج والمنافسة.

وفي هذا الإطار، نجدد التأكيد على أهمية إحداث منصات رقمية لتسويق المنتوج التقليدي وتشجيع المعارض الاقتصادية، وعلى ضرورة تبسيط مساطر الولوج إلى التمويل لفائدة الصناع التقليدين والتعاونيات عبر عقد شراكات مع المؤسسات البنكية؛

- رابعا، استحضار الوضعية الاجتماعية المزرية المقلقة للصناع التقليدين، خصوصا بعد أزمة "كوفيد-19"، نأمل أن يشكل الورش الملكي المجتمعي الكبير المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، وبذلك سيستفيد كافة الصناع التقليديين أيضا، المدخل الأساسي لتحسين الوضعية الاجتماعية والمهنية لهذه الفئة الهشة، التي يبلغ عددها حوالي 2.5 مليون صانع تقليدي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع لفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "دعم تعاونيات الصناع التقليديين".

الكلمة لكم السيد الرئيس لتقديم السؤال.

السيد الرئيس..

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدة الوزيرة، نسائلكم حول الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة من أجل دعم هذه التعاونيات التي تشتغل في إطار الصناعة التقليدية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تعتبر التعاونيات في الصناعة التقليدية دعامة أساسية في تنمية القطاع، حيث تلعب دورا هاما في تشغيل وتوفير فرص العمل والدخل للعديد من الأسر، خصوصا الشباب والنساء، هاذ التعاونيات عرفت واحد التطور ملموسا خلال السنوات الخمس الأخيرة، انتقلت من تقريبا 2500 تعاونية سنة 2015 إلى 7800 تعاونية حاليا في الصناعة التقليدية، تقريبا 65 ألف متعاون ومتعاونة في الصناعة التقليدية، وبالتالي كتحتل المرتبة الثانية بعد التعاونيات الفلاحية.

ولدعم وتقوية التعاونيات بالقطاع، بادرت الوزارة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات، نذكر منها:

- في محور التسويق: فوعيا منا بهاذ الظروف ديال الجائحة، عملت الوزارة على توفير منصات إلكترونية، قامت مؤسسات "دار الصانع" بتوقيع 7 اتفاقيات مع شركات مع مختلف الفاعلين في مجال التجارة الالكترونية كمرحلة أولى، اللي بغينا نكرروها إن شاء الله مع أكبر ديال المنصات، كما تم القيام بإطلاق حملة إشهارية عبر مختلف القنوات للتشجيع على اقتناء منتجات الصناعة التقليدية.

كذلك إطلاق مبادرة بشراكة مع مجموعة ديال الأسواق الكبرى تحت شعار "الصناعة التقليدية للجميع"، بمناسبة شهر رمضان، فهمت 12 متجرا بمجموع تقريبا 10 المدن المغربية، طنجة، فاس، مكناس، الرباط، الدار البيضاء، جديدة، أسفي، مراكش، أكادير وتمارة، ومازال هاذ العملية مستمرة، والوزارة حاليا تتشتغل كذلك وعندها مفاوضات مع فضاءات تجارية كبرى أخرى لتسويق منتوجات الصناعة التقليدية، خصوصا ما بقاوش اليوم المعارض اللي كانو تيشتغلو فيها الصناع التقليديين.

كما تم القيام بعملية نموذجية أخرى مع السوق التضامني بالدار البيضاء لتسويق زربية "تازناخت" المنتجة من طرف تعاونية نسوية اللي تتضم أكثر من 20 ألف ديال النساء اللي تيشتغلو على الزربية ديال "تازناخت"؛

- فيما يخص محور التمويل: فالوزارة تتعمل على توفير فرص التمويل للقطاع، وفي هاذ السياق تم التوقيع اتفاقيات شراكة بين الوزارة ومؤسسة بنكية كبرى خلال شهر مارس 2021، تتهدف إلى مواكبة الصناع الفرادى والمقاولين وكذلك التعاونيات، والوزارة تتعمل حاليا على دراسة إمكانية عقد شراكات مع مؤسسات مالية أخرى على نفس النموذج، من أجل إغناء وتنويع عرض التمويل لهاذ التعاونيات في الصناعة التقليدية؛

- كذلك، محور دعم أنشطة الصناعة التقليدية؛

- ومحور آخر هو المحور التشريعي: فكاين مشروع ديال القانون الإطار خاص بالتعاونيات، بالطبع التعاونيات ديال الصناعة التقليدية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم الذي كان واضحا، بحيث أن تعاونيات الاقتصاد الاجتماعي تحتل الرتبة الثانية بعد التعاونيات الفلاحية، كما جاء في جوابكم، لذلك ننوه بالتنسيق المكثف القائم اليوم بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، تنسيق محكم ومشهود سيؤدي إلى نتائج مهمة.

لذلك، لابد من مواصلة هذا العمل المشترك بين الوزارتين، والذي سيؤدي بكل تأكيد إلى جعل الاقتصاد الاجتماعي رافعة أساسية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لساكنة المناطق، وبالخصوص الجبلية والمناطق النائية والاقتصاد القروي بصفة عامة، باعتباره إطارا مشغلا ومنتجا، يعمل على تثمين مختلف المنتوجات المحلية ذات الخصوصية المغربية، التي توثق للهوية المغربية وتعزز لموروثنا الثقافي المتعدد والمتنوع.

ولله الحمد، هناك منتوجات كثيرة تحتاج اليوم إلى أسواق، وهو ما تضمنه جوابكم، على اعتبار أنكم تشتغلون على قدم وساق من أجل البحث عن هاته الأسواق عبر اعتماد العديد من الحملات الإعلانية باستغلال مختلف الوسائط، بما فيها منصات التواصل الاجتماعي، وهو شيء إيجابي لابد أن نشكركم عليه.

السيدة الوزيرة،

إشكالية التمويل بدورها تعد أساسية وضرورية لتنمية الإنتاج وتطويره، والأكيد أن ظروف الجائحة كانت تداعياتها كارثية على القطاع برمته، بما فيها الاقتصاد الاجتماعي والصناعة التقليدية، لكن بفعل الإجراءات التي قمتم بها مشكورين، قلصتم من حجم هذه التداعيات، حيث كان لها الوقع الإيجابي على مختلف المهنيين، حيث استطاعوا بموجبها مقاومة الأزمة والصمود أمامها، والأكيد أن تنزيل القانون 17.50 سيكون له بدوره الوقع الإيجابي على تطوير أداء الصناعة التقليدية، خصوصا وأنه سيعمل على تعزيز الحماية الاجتماعية التي

ستؤدي إلى الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية لهذه الشريحة.

السيدة الوزيرة،

مجهوداتكم مقدرة وملحوظة على القطاع، واستطعتم في وقت وجيز أن تقوموا بإجراءات مهمة للقطاع، وأعتقد أن الورش مازال مفتوحا والمطلوب الاشتغال على العديد من المبادرات التي سترتقي بالأداء الاقتصادي للصناعة التقليدية، منها القيام بالعديد من الشراكات مع المؤسسات المالية بفوائد محدودة وتوفير المواد الأولية بأثمنة مناسبة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثامن لفريق الأصالة والمعاصرة، موضوعه "تقييم الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلال 2010-2020".

الكلمة لكم.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن النتائج التي حققتها إستراتيجية 2010-2020 فيما يخص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فيصعب تقييم الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي في حدود 3 دقائق، ولكن يجب الأجوبة.

الوزارة عملت على وضع محور إستراتيجية وطنية لتنمية هذا القطاع سنة 2010، تتمحور حول الحكامة والالتقائية بغية تحقيق تنمية بشرية مستدامة، وذلك من خلال دعامتين أساسيتين:

- الأولى هي تقوية الفاعلين وتعزيز التكامل بينهم؛

- والثانية هو تحسين الحكامة والمناخ العام للقطاع.

عرف نسيج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، السيد المستشار المحترم، قفزة نوعية:

- عدد التعاونيات بلغ سنة 2020 ما يفوق 40 ألف تعاونية تضم أكثر من نصف مليون متعاون ومتعاونة؛

- عدد الجمعيات: يناهز تقريبا 220 ألف جمعية، والتعاضديات تقريبا 63 تعاضدية؛

- على المستوى القانوني والتنظيمي:

• تم إعداد وإصدار القانون رقم 212.12 المتعلق بالتعاونيات؛

• صدور المرسوم رقم 2.15.617 بتحديد قواعد تنظيم وتسيير سجل التعاونيات؛

• إعداد ووضع الصيغة الأولية لمشروع القانون الإطار رقم 65.16 اللي كيتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والذي سيتم توجيهه في إطار الدراسة التقنية موضوع اتفاقية في إطار التعاون الدولي.

- على مستوى التسويق والترويج:

• المشاركة فيما يناهز 120 تعاونية وجمعية في معارض دولية، نذكر منها السنغال، إيطاليا، البحرين، الكونغو؛

• كذلك، تم تنظيم 8 ديال النسخ من المعارض الوطنية للاقتصاد الاجتماعي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، واللي شاركو فيها تقريبا 4000 تعاونية؛

• كذلك، تنظيم النسخة الأولى من المعارض الدورية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب للسنغال؛

• تنظيم 22 دورة من المعارض الجهوية للاقتصاد الاجتماعي بمشاركة ما يناهز تقريبا 3400 تعاونية؛

• وتنظيم 45 نسخة من الأسواق المتنقلة اللي شاركو فيها تقريبا 3000 تعاونية.

- على مستوى الشراكات والتعاون الدولي:

• تم التوقيع ديال عدد من اتفاقيات الشراكة والتعاون مع مجموعة من الفاعلين والمتدخلين في القطاع، مؤسساتيين أو خواص أو جمعية؛

• كذلك، توقيع اتفاقية تعاون وشراكة في ميدان الاقتصاد بين المغرب وكل من فرنسا وإسبانيا واتفاقيات جنوب-جنوب لتبادل الخبرات والتجارب؛

• تم كذلك توقيع اتفاقية شراكة تتعلق بالدعم التقني لتمويل مشاريع حول التمكين الاقتصادي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

فعلا، السيدة الوزيرة، كما قلتم بأن التقييم ديال الإستراتيجية لعشرسنوات في 3 دقائق يصعب، ولكن الإشكال الحقيقي الذي نلاحظه هو في جميع القطاعات ليس في القطاع ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وحده، وليس في قطاع الصناعة التقليدية وحده، في جميع القطاعات، بأن الرؤية ديال 2015 فيما يخص القطاع ديال الصناعة التقليدية حتى تسالات عاد بدينا تنعملو التقييم، مرت في 5 سنوات عاد هناك استراتيجية جديدة اللي تتفكر فيها الوزارة 2020-2030، هذا هو الخطأ اللي كنظن بحال هاذ الاستراتيجية ديال الاقتصاد الاجتماعي يجب البداية ديالو في 2019 تقييم ما قدمت من نتائج، سواء سلبية أو إيجابية والتحسين ديال.. لأن هناك التقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ديال 2018 اللي أعطى واحد العدد ديال الإخفاقات فيما يخص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اللي ما اعطاش النتائج الإيجابية، والاستراتيجية علاش جات في الأصل ديالها.

هناك تقرير أمي اللي صنف المغرب من ضمن 222 دولة في الرتب الأخيرة في الدخل الفردي ديال كل مغربي، معناه هناك مجهودات تبذل، ولكن أي استراتيجية يجب التقييم ديالها والاستراتيجية ديالها فين وصلت في السنوات الأخيرة ديالها، ماشي حتى كتسالى الإستراتيجية، لأن هناك أموال عمومية تصرف على مكاتب الدراسات والمتدخلين في هذا القطاعات كاملة اللي يجب بكل صراحة..

هناك خصوصا، حينما نتكلم عن العمل التعاوني والقوانين الجديدة اللي جات فيما يخص التأسيس ديال التعاونيات، فعلا بأن هناك واحد المساطر اللي شجعت هاذ العمل التعاوني، ولكن هل هناك استراتيجية حقيقية لتتبع هاذ الشي ديال التعاونيات والمواكبة ديال العمل التعاوني، التأطير ديال المتعاونين، إلى غير ذلك من المسائل اللي تيخصنا نتبعوها باش تعطى مسائل إيجابية؟

هناك مشاكل، السيدة الوزيرة، اللي تنتعرضو لها فيما يخص هاذ الشي ديال برنامج "انطلاقة" اللي أعطى صاحب الجلالة الانطلاقة ديالو، وهناك تملص الآن، الآن، انطلاقة جديدة، ولكن هناك تملص من القطاع البنكي، واش السيولة ما كايناش؟ فعلا نخرجو المغاربة ونقولو بأنها الاستراتيجية اللي أعطى صاحب الجلالة راه ما نجحاش، هناك بعض الشكاوي اللي تنتوصلو بها، بعض الملفات تترفض بدون مبرر، بدون.. هناك سواء فرادى أو تعاونيات اللي تترفض.. واش الأبناك تتعمل عملية حسابية تتشوف المؤسسات الكبرى اللي تتعطي لها القرض باش تتشبر الفائدة بزيادة، واش هاذوك 2% بأن ما كافيهاش معناه بأن هناك عمل اقتصادي محض، ربح، ولكن ليس هناك بأن عمل وطني اللي تيتم صاحب الجلالة بأن الجميع يجب أن ينخرط فيه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال التاسع للفريق الاستقلالي وموضوعه "تقييم منظومة التكوين للصناع التقليدين".

الكلمة لكم السي الحسن سليغوة، تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

زملائي الأعزاء،

كما تعلمين، السيدة الوزيرة، تحتل الصناعة التقليدية مكانة مهمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في المغرب، وتعتبر المدن القديمة معقلا للصناعة التقليدية مثل مدينة فاس ومكناس ومراكش والرباط وسلا، وبهذه الصناعة نجدد علاقتنا بحضارتنا العريقة.

وكما تعلمين، السيدة الوزيرة، الصناعة التقليدية تساهم بـ 8% من الناتج الوطني الإجمالي، كما تؤطر أكثر من 2 مليون شخص، وهو ما يعادل حوالي 20% من السكان النشطين اقتصاديا.

لكن، رغم المجهودات المبذولة من أجل تكوين الشباب والصناع التقليديين لتوريث المهارات التقليدية وفنون الصناعة الحرفية إلى الأجيال لضمان استمراريتها وإشعاعها، تبقى نتائج هذه المبادرة محدودة، حيث أضحت تقريبا 42 مهنة تقليدية مهددة بالاندثار والنسيان وخطر الانقراض، بسبب انخفاض إما المبيعات وإما المواد الأولية أو المنتوج ولا التكوين، غير في مدينة فاس، السيدة الوزيرة، كما تعلمين لأن كاين أكثر من 9 ديال الحرف اللي هوما غيندثرو تقريبا، تتعرفي الحرفة ديال "البروكار" اللي تقريبا مازال معلم واحد الله يطول لو في العمر، واللي كانت غادي تواكبو واحد الاتفاقية مع الإيسيسكو(ISESCO[1])، وما نهضروش على الجلد وما نهضروش على الريواني ديال البلغة ونزيد ونزيدو والخشب المصنع.

لذا نسائلك السيدة الوزيرة:

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل تقييم منظومة التكوين للصناع التقليديين وتطعيمها حتى توفي بالغرض الذي تأسست من أجله؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

[1] **I**slamic **E**ducational, **S**cientific and **C**ultural **O**rganization

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هذا السؤال المهم حول التكوين في مجال الصناعة التقليدية.

كنذكر بأن منظومة ديال التكوين كتضم شبكة ديال 58 مؤسسات للتكوين المهني، من بينها 12 معهد متخصص في فنون الصناعة التقليدية و80 ملحقة للتكوين تتعتمد التكوين الأولي للشباب، سواء النمط النظامي أو التدرج المهني، في مستويات (CAP[2]) والتخصص إلى غيره، وكتضم تقريبا 60 حرفة للصناعة التقليدية الفنية والإنتاجية كذلك، كترتبط بالأساس بميادين كالخشب الجلد، المعادن والنسيج والطين.

ومن أجل تحسين جودة المنظومة ديال التكوين المهني بهاذ القطاع المهم، فالوزارة تتعمل بشكل متواصل على تنويع عروض التكوين وإعادة هيكلة البنيات التحتية والتجهيزات، وخصوصا الموارد البشرية اللي تتكلف بهاذ التكوين، وهاذ المجهودات كتشمل بالأساس، أولا الرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين المهني بالتدرج، اليوم عندنا تقريبا 15.000 مقعد بيداغوجي، بغينا نوصلو تدريجيا إلى حدود 30.000 مقعد في أفق 2025.

كذلك، تنفيذ مجموعة من البرامج تندرج في إطار شراكة، كبرنامج تحدي الألفية الأمريكي، الذي يروم إعادة تأهيل البنيات التحتية وإعادة مرجعيات للتكوين؛

كذلك، برنامج التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية، وكاين كذلك تنويع وملاءمة عروض التكوين، حيث تم الرفع من مستوى التكوين إلى مستوى تقني متخصص وإعادة برنامج التكوين وفق مقاربة الكفايات، كذلك تطوير التكوين بالتدرج المهني، الذي يعد الأكثر ملاءمة لقطاع الصناعة التقليدية وهو وسيلة، كما ذكرتم، لإعادة الشباب للتوظيف والإدماج المهني.

المحافظة كذلك على الحرف التقليدية من خلال ثلاث محاور أساسية:

- استهداف هاذ التكوين بالتدرج: تقريبا 300.000 مستفيد في أفق 2030؛

- العمل على اعتماد تكنولوجيا المعلوماتيات والرقمنة كذلك؛

- تحسين وتطوير القدرات المعرفية للصناع التقليديين.

شكرا السيد الرئيس.

[2] **C**ertificat d'**A**ptitude **P**rofessionnelle

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكلمة لك السي الحسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا، السيدة الوزيرة، على هاذ الإيضاحات، اللي تنتمناو باش يتفعلو، وتنتمناو، إن شاء الله، باش ما يكونش غير سؤال وجواب، ولكن يكون هناك واحد التفعيل ديال هاذ القرارات.

ما يمكنش نهضرو على الصناع التقليديين وما منجبدوش المآسي ديالهم، كلشي تيتكلم عليهم، كلنا متفقين عليهم، ولكن آش قضينا ليهم غير الكلام إلى ما كانتش شي حاجة، إلى مشيتي غير المدينة ديال فاس، ما تنظنش بأن شي واحد اللي عندو واحد الغيرة وطنية ما غيتألمش غير بذاك النظرات ديال الصناع التقليديين ولا أصحاب المتاجر بذاك النظرة ديالهم اللي تيدوزو هاذ الشي قبل..

أما الآن، مع الأسف، أنا اللي تنأكد وتنحاول نطلب من السيدة الوزيرة ومن الحكومة ما نبقاوش غير في الكلام، خصنا تكون شي حاجة ديال التفعيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الحسن.

السيدة الوزيرة، فيما تبقى لك من الوقت إذا بغيتي..

شكرا.

السؤال العاشر للفريق العدالة والتنمية، موضوعه "إصدار النصوص التطبيقية للقانون 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء الأخرى".

الكلمة لك الأخت السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

قامت الوزارة بمجهودات هامة فيما يخص الترسانة القانونية المتعلقة بالأنشطة السياحية، كما جاء القانون 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء الأخرى بشروط صارمة تلزم المؤسسات السياحية الجديدة أو التي يتم تغييرها وتوسيعها بالتقيد بمعايير البناء القياسية والوظيفية المتعلقة بالسلامة وحفظ الصحة، وهو ما يعد طفرة مقدرة في قانون تصنيف الفنادق المغربية، إلا أن

النصوص التنظيمية لهذا القانون مازالت لم تر النور بعد.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة:

ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها من أجل إعطاء معنى حقيقي وقيمة ملموسة لتصنيف الفنادق؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

من أجل، كما ذكرتو، تقوية العرض السياحي، أعدت الوزارة القانون 80.14 اللي تيتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء، الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين جودة الخدمات المقدمة على مستوى المؤسسات؛

- كذلك، جعل العرض السياحي يتماشى مع المعايير الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار التجارب المتميزة وتكيفه مع تطور متطلبات السياح فيما يخص الجودة والسلامة؛

- كذلك، الرفع من إشعاع العرض السياحي الوطني وعلامة المغرب.

في هاذ الإطار، تنقسم عملية تصنيف الاستغلال إلى مرحلتين، الأولى يتم إنجازها من طرف هيئة مراقبين توكل لهم الإدارة حصريا مراقبة وتصنيف المؤسسات، وفي المرحلة الثانية تتعلق بالمراقبة السرية وتشكل عملية تكميلية لعملية التصنيف المنجزة من قبل هيئة المراقبين المتخصصين، وتنجز هذه المراقبة من لدن زبناء سريين لفائدة الإدارة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة أعدت مشاريع النصوص التطبيقية كما ذكرتها المتعلقة بهاذ القانون، وتتمثل أساسا في المرسوم المتعلق بتحديد أحكام الاستغلال وتصنيف المؤسسات السياحية وأشكال الإيواء المختلفة الأخرى، والذي يتم إدراجه بمسطرة المصادقة، كذلك المرسوم اللي كيتعلق بضابط البناء العام المحدد لمعايير البناء الخاصة كذلك بمؤسسات الإيواء.

وكتعتبر هاذ النصوص التطبيقية بمثابة أداة ضرورية لتفعيل نظام التصنيف المستهدف، فتحضير هاذ النصوص التطبيقية الخاص بالقانون رقم 80.14 تزامن مع عدد من الإصلاحات الجوهرية، كنذكر منها قانون إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار (les CRI[3])، كذلك ميثاق اللاتمركز الإداري، وكذا القانون الخاص بتبسيط المساطر الإدارية، فبالتالي كان خصنا إعادة صياغة هاذ النصوص باش تنطبق مع هاذ القوانين الجديدة وتكون متلائمة مع هاذ التوجهات القانونية الجديدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لك السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزيرة، على جوابكم.

صحيح، السيدة الوزيرة أن القانون 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى كان طفرة مهمة في إطار تنفيذ برنامج تنافسية وابتكار لرؤية 2020 في شقه المتعلق بتحيين مهنة السياحة، إلا أنه بقي معلقا منذ نشره سنة 2015، وبالتالي معطلا دون صدور نصوصه التنظيمية.

كما ذكرتم، السيدة الوزيرة، هناك نصان تطبيقيان قيد الإنجاز مرتبطان بالقانون 80.14، الأول مرتبط بإجراءات استغلال المؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، والثاني مرتبط بضابط البناء الخاص بمؤسسات الإيواء السياحي.

أغتنم هذه الفرصة، السيدة الوزيرة، وأدعوكم لمجموعة من المقترحات لتضمينها بهاذين النصين:

- أولا، إدراج المواد الذكية ضمن تصاميم المؤسسات؛

- ثانيا، جعل تدابير الأمان من الفيروسات والمخاطر الصحية أكثر جاذبية؛

- ثالثا، اعتماد الغرف المتصلة (connected rooms) كاستجابة أكيدة لمتطلبات الإجراءات الاحترازية؛

- الاعتماد على توسعة الفضاءات الخارجية بدل الأماكن المغلقة؛

- اعتماد تدابير ووسائل التعقيم الأكثر بروزا والأكثر شفافية أمام النزلاء من أجل طمأنتهم.

هذه المقترحات، السيدة الوزيرة، من مبادرات التعقيم غير التلامسية وغيرها هي بعض من كل ومجرد بداية في ثورة لتصميم فندقي جديد، يتدارك مخلفات الجائحة، ويشكل تدبيرا مبتكرا يحمي من المخاطر المستقبلية بل ويحتويها.

[3] **C**entre **R**égional d'**I**nvestissement

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة الوزيرة إلى بغيتي فيما تبقى شي ست ثواني.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

غير نشكر السيدة المستشارة المحترمة على هاذ الاقتراحات المهمة.

بغيت غير نذكر بأن ماشي غير مخرجوش نصوص، كاين واحد العمل، أولا كنقومو (les visites mystères) وثانيا كاين واحد (la labellisation) اللي تعتني بهاذ الإجراءات الصحية اللي أصبحت من المعايير المهمة باش نرجعو للتنافسية ديال الفنادق في المغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الحادي عشر للأستاذ عدي، والموضوع "المخطط الجهوي للسياحة".

تفضل.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوان المستشارون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن مخططاتكم الجهوية لدعم إنعاش القطاع السياحي ببلادنا، خصوصا بعد ما عاشه هاذ القطاع من التداعيات الناتجة عن مخلفات جائحة كورونا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك، السيدة الوزيرة، للرد على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

لابد أولا أن نذكرو بأهمية ورش الجهوية التي اتخذها بلدنا بهدف إشراك الفاعلين المحليين في التنمية، خصوصا في قطاع السياحة.

في هذا الإطار، ووعيا بأهمية هاذ الورش، فإن وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي تتعمل مع المسؤولين والمنتخبين المحليين وجميع الشركاء في مواكبة البرامج الجهوية للتنمية، وذلك عبر إعداد مخططات شاملة تعتمد على التنمية المجالية المندمجة، وكذلك تشجيع المستثمرين على خلق عروض ومنتوجات سياحية متنوعة، وتراعي المؤهلات الطبيعية والسياحية والمتنوعة في الجهات.

طبعا، الجهات المغربية تتختلف في من جهة لأخرى، وكل جهة تتميز بخصوصياتها الطبيعية والتراثية والمجالية، وقد تم البدء في التنزيل الفعلي لهاذ التصور لتنمية السياحة القروية والجبلية، نذكر بعض الأمثلة:

- جهة كلميم واد نون: تم التوقيع على اتفاقية لتمويل وتنفيذ المنتوج الطبيعي باستثمار إجمالي تيبلغ تقريبا 120 مليون درهم، سيمكن من إنشاء 20 مدار سياحي وكذلك تثمين 16 موقعا؛

- جهة العيون- الساقية الحمراء: التوقيع على اتفاقية لتمويل وتنفيذ المنتوج الطبيعي باستثمار إجمالي ديال 116 مليون درهم، وإنشاء 15 مدار سياحي وتثمين 6 ديال المواقع؛

- جهة الداخلة- واد الذهب: كذلك التوقيع على اتفاقية لتمويل المنتوج الطبيعي بمبلغ إجمالي ديال 89 مليون درهم، 5 مدارات سياحية وتثمين 5 مواقع؛

- جهة بني ملال- خنيفرة: تم التوقيع على اتفاقية تنمية المنتوج السياحي تيشمل إحداث مسارات سياحية ومكونات ترفيهية بتكلفة تقريبا ديال 200 مليون درهم؛

- وجهة مراكش-أسفي: كآخر مثال بعد إنجاز دراسة حول تطوير المحطة الرياضية والترفيهية ديال "أوكيمدن"، تم إعداد اتفاقيات شراكة متعلقة بإنجاز مشروع هاذ المحطة.

ورغم الإكراهات المالية اللي عشنا بأزمة كوفيد، فالوزارة عازمة كذلك على استمرار في البحث على الموارد المالية الضرورية باش تكون برامج للجهات الأخرى اللي مازال ما تم فيها تنزيل هاذ البرامج.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيد عدي.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم وعلى المعلومات.

الأهمية ديال القطاع السياحي في إنعاش الاقتصاد الجهوي لا

يخفى على أحد، لأنه قطاع تيشغل عدد كبير من مختلف الشرائح ديال الساكنة ديال المملكة.

كذلك، الأضرار الناتجة عن كوفيد - الله يرفع علينا هاذ الوباء - الأضرار العميقة لا تخفى على أحد.

السيدة الوزيرة،

جاء في جوابكم واحد العدد ديال الإجراءات اللي اتخذات في عدد من جهات المملكة، كما جاء من خلال أجوبتكم على واحد العدد ديال الأسئلة ديال الزميلات والزملاء اللي سبقوني واحد العدد ديال الإجراءات، هاذ إجراءات يعني لا يستهان بها، ولكن مقارنة مع الأضرار الناتجة عن الجائحة تتبقى يعني قليلة جدا.

راه، السيدة الوزيرة، واحد العدد ديال وحدات الفندقية مسدودة، واحد العدد ديال البزارات مسدودة، واحد العدد ديال الشركات ديال النقل السياحي راه السيارات ديالهم راه مركونة في هاذ اللحظة هاذي.

فصاحب الجلالة أعطى التعليمات باش يكون واحد الإقلاع، وملي غادي يكون هاذ الإقلاع، ملي غادي يجيو هاذ الوحدات راه ندخلو في واحد الحالة يرثى لها، مللي غادي يجيو عند الشركات ديال النقل السياحي غادي نلقاو في واحد الحالة اللي واش ربما يمكن لهم يواكبو هاذ الإقلاع هذا.

وبالتالي، أنا تنقول بأنه راه إلى ما كاينشاي واحد مخطط "مارشال" في إطار هذا المخطط الوطني ديال الإقلاع الاقتصادي، وإلى ما كانش تدابير خاصة يكونو في المستوى ديال هاذ الأضرار، فلربما واخا نبغيو نديرو الإقلاع ديال هاذ القطاع غدا، ربما ما غاديشاي نلقاو المهن وما غاديش نلقاو القطاعات اللي خدامين في هاذ الشي، ما غاديش يكونو في المستوى ديال هاذ الإقلاع هذا.

وبالتالي فمجهود جبار ضروري جدا، السيدة الوزيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

احنا عارفين هاذ المعاناة لأن النشاط السياحي موقف بـ80%، ولكن نذكر بأن الحكومة عملت المجهود ديالها من مارس 2020 إلى اليوم، كاين واحد الدعم ديال المقاولات السياحية وكاين كذلك مشاورات مازال مستمرين فيها..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني عشر لفريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "تثمين السياحة القروية والجبلية".

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عادل البراكات:

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير الحكومية المتخذة للنهوض بالسياحة الجبلية والقروية، خصوصا في ظل ضعف الإقبال على هذا النوع السياحي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

في إطار تثمين السياحة القروية والجبلية، يرتكز برنامج الوزارة على مقاربة تشاركية، تهدف أولا إلى تأهيل المنتوج المحلي، الترويج والتسويق، وهو ما ورد في معرض سؤالكم، كذلك الانفتاح على مبادرات القطاع الخاص والتشغيل الذاتي وتأهيل الموارد البشرية، عبر تطوير منظومة التكوين المهني والتكوين المستمر.

كما أن إستراتيجية الوزارة كتعتمد على تطوير أنشطة سياحية، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على الفضاءات الطبيعية كالواحات والكثبان الرملية وغيرها، وتوجد حاليا عدة برامج في طور الإنجاز، تخص السياحة القروية بصفة عامة والسياحة الجبلية بصفة خاصة، كتأهيل العنصر البشري عبر إعادة فتح مركز "تبانت" للمهن الجبلية، مشاريع تطوير المنتوج السياحي في المناطق الجبلية بكافة التراب الوطني.

وفي إطار الحوار والمقاربة التشاركية التي دأبت عليها الوزارة، كما أشرنا له سابقا، تم عقد لقاءات مع المهنيين، تفاعلنا مع جميع الشركاء من أجل العمل على تأهيل القطاع السياحي، خاصة بالمناطق الجبلية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الشروع في تطوير العرض السياحي الجبلي ببعض الوجهات، نذكر منها وجهة مراكش، حيث تم إبرام الشراكة لإنعاش محطة الرياضة والترفيه بجبل "أوكيمدن" وتهيئ الطرق لتحسين الولوج إلى المحطة، كذلك في جهة بني ملال- خنيفرة، حيث تم إبرام شراكة لتنمية المنتوج الطبيعي الجبلي للمنطقة، من ضمنها تثمين الشلالات ديال "أوزود" كمثال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الرئيس.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب ديالكم.

في الحقيقة نشكرك على المجهودات اللي تديري، خاصة بعد تنصيبك على وزارة السياحة، وربما نقدر نقول لك، السيدة الوزيرة، بعد هاذ الجائحة بينت للمغاربة بأنهم بغاويخرجو يشوفو مناطق جبلية وقروية في الأرجاء ديال المملكة.

ونقدر نقول لك، السيدة الوزيرة، أنت تتعرفي الخصوصيات والجغرافيا، أنت بنت بني ملال وتتعرفي الجهة ديال بني ملال-خنيفرة على سياق ما جاء على لسانكم، شلالات "أوزود"، ربما عندنا واحد المكونات واحد المواقع سياحية اللي في الحقيقة تنشوفوها غير في الخارج والدول الأوروبية، ولكن الغريب في الأمر هو هاذ المواقع اللي عندنا مازال يطالها الإهمال، مازال ما تدارت (la mise à niveau)، مازال ما تدارت والو.

الإنسان تيمشي لـ "أوزود" كما جاء على لسانكم، السيدة الوزيرة، تنمشي لـ "أزود" تنشوف لـ (les cascades) وتنرجع، احنا بغينا (le retour) ديال هاذ السياح، بالموازاة مع الشلالات تكون واحد المنظومة سياحية موازية، تكون مجموعة ديال المواقع أخرى اللي تتأهل للجانب تكون(la chasse) تكون (la pêche) مجموعة ديال..

نقدر نقول لك، السيدة الوزيرة، أنت تتعرفي بني ملال مزيان مثلا كخنيفرة (la grande cédraie)) ديال خنيفرة مثلا، حنيفرة علاش ما تدارش واحد (la station de ski) اللي تقدر هاذ المنطقة تنمى ماشي غير نمشيو ندوروونعاودو نرجعو، خص يتدار واحد البرنامج، ولكن، السيدة الوزيرة، احنا المشكل ديالنا، والمشكل ديال الحكومة هو تنسمعو الاتفاقية تتسنى ومجموعة ديال البرامج ومجموعة ديال الاعتمادات ومجموعة.. ولكن الحالة راه هي الحالة، تنشوفو المواقع السياحية ديال مثلا "أوزود"، 10 سنين هاذي راه هي "أزود" دابا، مثلا (la cathédrale) ديال "تيلوكيت"، 10 سنين ديال هاذي 10..

احنا، السيدة الوزيرة، بغينا واحد الالتقائية في البرامج، يكون السياحة الجبلية راه مكون أساسي في البلاد ديالنا، عندنا نتعرفو بالبلاد ديالنا، ونعرفو مجموعة ديال الأمور ديال البلاد عبر هاذ القطاع ديال السياحة، مثلا (la cathédrale) ديال "تيلوكيت"، السيدة الوزيرة، عندنا الطريق تقاد الطريق يتدار واحد (l'ascenseur) نشجعو السياحة الرياضية، السياحة الإيكولوجية، نشجعو مجموعة.. يدارو منتجعات كبيرة.

علاش دابا تنمشيو للخارج تنلقاو واحد المنتجع في واحد الجبل، ولكن كاينة واحد (la clientèle) تتجي له تتحرك هاذيك المنطقة والاقتصاد تيتحرك، الناس تيبيعو المنتجات ديالهم، تتكون واحد الدينامية واحد الحركية ونشجعو الناس ديال المنطقة باش ما يكونش واحد النزوح لهاذ الناس، يكون واحد (l'activité) عندهم باش ما يجيوش للمدينة، ونشجعهم، نديرو معهم اتفاقيات، ولكن هاذ الشي خصو يخرج لحيز الوجود.

ما نبقاوش، السيدة الوزيرة، في البرامج والاتفاقيات وهاذ الشي وهاذ الشي خصنا نشجعو هاذ الناس ويخرج هاذ الشي لحيز الوجود وهاذ الناس حتى هوما يستفدو، موازاة مع البرامج اللي طلقت الدولة ديال التنمية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتكون قطاع واحد برنامج ديال وزارة السياحة نقدرو نشجعو البلاد ونشجعو، لأن بلادنا في الحقيقة راه تزخر بمواقع سياحية في المستوى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا.

اللي بغيت نقول، هاذ الله يحد علينا هاذ الوباء، ولكن اللي استخلصنا في هذا الأزمة هي الأهمية ديال السياحة الداخلية والسياحة الجبلية والقروية.

بغيت نقول لكم هاذ الاتفاقيات ما خصهاش، كما قلت تبقى مجرد يمكن اتفاقيات، ولكن احنا في الوزارة في حاجة لشركاء محليين يكونو قويين، اخذيتي المثال ديال بني ملال، اليوم (le CRI) دار الاستراتيجية ديالو كأولوية السياحة، وكذلك كانت (CRT[4]) ديال بني ملال ما تيشتغلش واحد الدينامية، فاللي يمكن كسبناه في هاذ الأزمة، لأن هاذ المجلسين مكلفين هوما بالسياحة كأولوية، وبالتالي الشركاء المحليين

[4] **C**onseil **R**égional du **T**ourisme

هوما اللي غادي ينفذو هاذ الاتفاقيات، احنا متفائلين لأن هوما اليوم واعيين وكيخدموكشركاء باش ينزلوهاذ الاتفاقيات في بني ملال، كمثال من ضمن الاتفاقيات الأخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث عشر للفريق الاستقلالي، موضوعه "استثمار المؤهلات السياحية الوطنية لضمان استقرار نشاط القطاع".

يتفضل أحدكم.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيدة الوزيرة،

السؤال يتعلق بالسياحة، لازالت السياحة المغربية تعاني من عديد من المعيقات التي تنعكس سلبيا على قدرتها التنافسية والبنيات التحتية، حيث يحتل المغرب المرتبة 80 من أصل 136 دولة، بالإضافة إلى عنصر النظافة والصحة، وكذلك، السيدة الوزيرة، النقص في الموارد البشرية المؤهلة في المهن المرتبطة بالسياحة، الشيء، السيدة الوزيرة، الذي يؤثر سلبا على المساهمة في الإنتاج الداخلي الإجمالي.

السيدة الوزيرة،

ما هي الإجراءات أو التدابير المتخذة للاستثمار والمؤهلات السياحية للنهوض بالقطاع السياحي واستقراره؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، الكلمة لك للجواب على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

قبل يمكن ما نتكلموعلى النقص أو المشاكل ديال القطاع السياحي، لابد أن نذكرو المؤهلات الكبيرة اللي عندنا في القطاع السياحي واللي برهن عليها المغرب كوجهة سياحية عالمية مصنفة ضمن 30 الأولى ماشي الأرقام اللي.. فنبقى نذكرو بهاذ المؤهلات باش نعرفو بأن هاذ القطاع مهم وعمل مجهودات، أولا المؤهلات الحضرية، المغرب يتوفر على تراث حضري مهم، وكاين واحد المجهود في تثمين المدن العريقة، كذلك المؤهلات الطبيعية عندنا 3500 كلم من الشواطئ وعندنا المناظر والجبال كذلك.

عندنا البنيات التحتية، لأن كاينة بنية تحتية مهمة، وقمنا باستثمار مهم يمكن ما كافيش، ولكن البنية التحتية عصرية ومهمة، ومكنتنا بواحد النمو مهم في قطاع السياحة.

كذلك، عندنا مبادئ وقيم، فبلد المغرب بلد متسامح ومنفتح على العالم وآمن، وكذلك خلال هاذ الأزمة شفنا كيفاش المغرب دبر هاذ الأزمة غير المسبوقة ديال "كوفيد-19"، خرجو بعض المواقع الإعلامية الدولية قالت بأن دبرنا هاذ الأزمة كدولة غنية، وهذا كذلك مكسب للسياحة المغربية، لأن غادي يحسن السمعة والشهرة ديال المغرب كوجهة سياحية مهمة.

فيما يخص العمل ديال هاذ القطاع لتحسين المؤشرات ديال السياحة، خصوصا بعد هاذ الأزمة، فنذكر بأن، أولا، كان واحد (la résilience) في هاذ القطاع، ولكن كاين إستراتيجية متكاملة، أول حاجة كان علينا نبقاو محافظين على المقاولات اللي تتشتغل اليوم في السياحة وعلى مناصب الشغل في هاذ القطاع.

ثانيا، نشتغلو على إنعاش السياحة، اليوم قيود السفر غادي تنقص تدريجيا، وعندنا خطة إنعاش مهمة، لأن كاين واحد المنافسة في الدول المقاربة للمغرب، وكاين كما ذكرتو الإصلاحات وكان دينامية جديدة خصها تعطى للاستثمار في القطاع السياحي، ماشي غير في الإيواء السياحي، لأن عندو دور مهم في سلسلة القيم، ولكن جميع من يشارك في السياحة، وخصوصا الشركات الصغرى وجد الصغرى، فاحنا في حاجة (l'animation)، في حاجة للشباب يجيو لهاذ القطاع، وكان خص آليات، احنا تنشتغلو على آليات للتكوين لجلب هاذ المهارات ديال الشباب في هذا القطاع، باش نقولو لهم بأنه يمكن يكون عندهم (une carrière) مهمة في هذا القطاع وكذلك وسائل للتمويل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيدة الوزيرة.

نشكرك على العمل اللي قائمة به، ولكن نشكركذلك المكتب الوطني

للسياحة والمجهودات اللي دايرين، ولكن، السيدة الوزيرة، هناك مشاكل، أولا، مشاكل وكالات الأسفار، ككراء السيارات، وأصحاب الفنادق، تجاهلتو الحكومة كاملة تجاهلت مطالبهم، نطلب منكم، السيدة الوزيرة، راه بالنسبة.. وكذاك للبزارات كما أشار بعض الإخوان مؤخرا، اللي هوما كذلك كاريين والكراء إلى حد الساعة بعض المالك ما تخلص في الكراء ديالو.

وهذا، السيدة الوزيرة، خصكم تنظرو فيه، هذا راه مشكل عميق، مشكل اللي هو يؤثر، فين هناك مشاكل ديال هاذ الوباء وإن شاء الله يفكنا من بأسه ويفك المسلمين كاملين من بأسه، المشكل عويص، ولكن، السيدة الوزيرة، لابد ترد بالكم مع بعض الوكالات، وبعض الفنادق اللي هوما الفنادق.. كاين بعض الفنادق السيدة الوزيرة اللي من بداية هذا الوباء وهم مقفولين، راه خصهم الصيانة وخصهم اللي يعاونهم، السيدة الوزيرة. على الأقل، السيدة الوزيرة، يعاونهم بالشراء اللي راه يصدرو لا من الدار البيضاء.. من الإعفاء من (TVA[5]) على الأقل، باش السيدة الوزيرة يعاونو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع عشر لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الموضوع: "معاناة أجراء القطاع السياحي".

تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكم حول معاناة أجراء القطاع السياحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فأولا، نعاود نذكر بأن بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، عرف تدبير استثنائي لهاذ الأزمة ديال "كوفيد-19" غير المسبوقة، وكان هذا التدبير عنده آثار اللي مكننا باش نتفاداو نوعا ما بعض انعكاسات هاذ الجائحة.

فبالطبع هاذ الجائحة كان عندها انعكاس كبير على قطاع السياحة، وجات الحكومة بإجراءات مهمة خاصة بهاذ القطاع.

أولا، في الفترة الأولى عبر لجنة اليقظة الاقتصادية، ففي ثلاث الأشهر الأولى ديال الجائحة كان واحد التدابير أفقية، وبعد هاذ الفترة من يونيو 2020 إلى يونيو 2021 كان برنامج تعاقدي خاص بقطاع السياحة، وكان أولوية ديال هاذ البرنامج عقد هو يبقاو المؤسسات السياحية عايشة باش يحافظو على مناصب الشغل في القطاع السياحي، وكانت تتعني مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة، وكالات الأسفار، تنعاود نذكر بأن وكالات الأسفار حتى هوما كان عندهم الحق في هاذ البرنامج عقد، كذلك المطاعم السياحية، النقل السياحي والمرشدين السياحيين.

فمن أهم الإجراءات اللي يمكن نذكر هي: الدعم ديال تقريبا 2000 درهم شهريا خلال هذه الفترة بين مارس 2020 ويونيو 2021، فإلى متم شهر ماي 2021 تم دعم تقريبا 5580 مقاولة سياحية، أكثر من 80.000 أجير في مجال القطاع السياحي اللي استفادو في هاذ البرنامج عقد، كذلك المرشدين السياحيين لأول مرة تيستافدو من هاذ 2000 درهم والتغطية الصحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

السيدة الوزيرة،

منذ قدومك إلى هاذ القطاع تيعاني القطاع معاناة جد قوية وعاد زاد مع الجائحة، فالفنادق والمطاعم ووكالات الأسفار والنقل السياحي، كلشي تيعاني، وأنتم قلتو غادي توقفو الدعم في يونيو 2021، بمعنى ما بعد يونيو 2021 أشنو الحكومة ما زال ما عندها والو، مازال ما عندكمش.. واش غادي يستمر الدعم أو غادي يتوقف؟

بالإضافة لهاذ الشي، السيدة الوزيرة، فأنتم وقفتم، ملي جيتو لهاذ القطاع، وقفتي التكوين هاذ السنة هاذي ما تكونوش الطلبة اللي كانو تيتكونو في المعاهد ديال التكوين، وأكثر من هذا عرضت الموظفين ديال المعاهد لعدم الاستقرار الاجتماعي، واحنا حاولنا كبرلمان نأجلو على الأقل واحد 6 أشهر اللي غادي تنتهي نهار 30 يونيو، على أمل أنك تكلمي

[5] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

مع هاذوك الناس وتذاكري معهم وتحلي المشاكل اللي عندك في القطاع مع الموظفين ديال القطاع، لكن اخترت أنك تصعي الأذان ديالك وأنك تهربي إلى الأمام، تلاقيناك هنا وطلبنا منك لقاء وما درتيهش، طلبو لك الناس ديال النقابة لقاء وما درتيهش، جينا طرحنا السؤال ذيك المرة هنا واتصل بيا المستشار ديالك في 12 ديال الليل وأجلناه، وعاود طرحناه (une autre fois) وتغيبتي ما جيتيش.

واليوم، السيدة الوزيرة، طرحنا عليكم سؤال آني في الموضوع، لكنك رفضت أن تجيبي عليه، وأنت غادية فقط مباشرة فقط باغية تدوزي هاذيك المعاهد بأي وجه كان، والامتحانات ديال هاذ السنة هاذي تنظمو بالواتساب، كاين شي امتحانات السيدة الوزيرة بالواتساب؟ وكيفاش هذاك التداريب ديال 180 ساعة حتى هي غادي تديرها لهم بالواتساب؟

السيدة الوزيرة،

خصك تجاوبنا، ما يمكنش تبقاي عاملة هاذ الطريقة ديال.. وراه كاين عندك النقابة، عقدي اجتماع مع النقابة، ما يمكنش تبقاي غادية رافضة الحوار مع النقابة الأكثر تمثيلية.

بغيناك، السيدة الوزيرة، تجاوبينا علاش رافضة هاذ القطاعات؟

بغيناك تجاوبينا لماذا تصرين على تفويت 12 معهد، 3 غادي تخلي العقار ديالهم أشنو باغية تديري به؟ قولي لنا.

وهاذوك الأساتذة اللي في هاذوك 3 المعاهد فين غادي يمشيو يقريو؟ أنت غادي يمشيو للتربية الوطنية وشديتي المعاهد ديالهم فين غادي يقريو هوما؟

بالنسبة للمعهد ديال ورزازات والمعهد ديال طنجة والمعهد ديال الرباط علاش ما فوتيهمش إلى باغية المصلحة؟

قولي لنا السبب علاش مازال ما تسجلوش الطلبة ديال هاذ السنة باش يقراو العام الجاي؟

قولي لنا، السيدة الوزيرة، لماذا لم تحترمي توصيات اللجنة البرلمانية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

واخا، كنا في الأجراء ديال القطاع، قلنا لكم راه غادي يبقى الدعم حتى ليونيو، أنت اللي قلت ما غاديش يبقى حتى مورا يونيو، وقلنا لكم باقي كاين مشاورات مع القطاع.

فيما يخص التكوين، هذا مجال مهم جدا، وكتطالبو يوميا بالإصلاح ديال منظومة التكوين، لأن التكوين هو المستقبل ديال الشباب، والتكوين والموارد البشرية أهم حاجة في قطاع السياحة هي الموارد البشرية، ملي المعاهد التكوين ديال القطاع السياحة تتكلفنا 50.000 درهم باش نكونو واحد الشخص وتتمشي لوزارة التربية الوطنية أو (l'OFPPT[6]) وتتقام عليك بـ 7500 درهم، أنا مسؤولة باش يكون واحد التدبير ديال المال العام اللي تتكلف 7500 درهم في بلاصة ما خصنيش أنا تقام عليا بـ 50.000 درهم في الوزارة ديال السياحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الآن الخامس عشر لفريق الأصالة والمعاصرة، موضوعه "تدهور وضعية المرشدين السياحيين بسبب تداعيات جائحة كورونا".

فليتفضل أحدكم.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن التدابير التي ستقوم بها الحكومة لدعم فئة المرشدين السياحيين؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فالمرشد السياحي تيمثل مكون رئيسي للمنتوج السياحي الوطني، تيلعب واحد الدور محوري في تثمين وتنمية التراث الطبيعي والثقافي لبلادنا، فجودة المنتوج مرتبطة بجودة الخدمات المقدمة من طرف هاذ المرشدين.

[6] **O**ffice de **F**ormation **P**rofessionnelle et de **P**romotion du **T**ravail

في إطار المبادرات التشريعية، تفاعلت الوزارة إيجابيا مع مقترح قانون تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار كيهدف إلى فتح المجال لتغيير الفئة ديال المرشدين ديال الفضاءات الطبيعية إلى مرشدي المدن والمدارات السياحية وإدراج مجموعة من التعديلات، الغرض منها أن نبسطو مزاولة هذه المهنة.

كذلك، جائحة كورونا، السيد المستشار المحترم، أثرت على نشاط وعمل المرشدين السياحيين، في غياب للأسف السياح الأجانب واستجبنا لأهمية ملاءمة عرض الإرشاد السياحي، حيث يتم استهلاكه من طرف السائحين المغاربة، أولا، وهذا من بين الأوراش التي كانت تعمل عليهم الوزارة اليوم باش تشجع المغاربة كذلك على استهلاك هذا المنتوج ديال المرشد السياحي.

من أهم الإجراءات التي يستفيد منها المرشدين السياحيين في هذه الفترة سبق أن أشرنا كذلك أمام مجلسكم الموقر، هو منح تعويض جزافي شهري ديال 2000 درهم خلال الفترة الممتدة من يوليوز 2020 إلى غاية 2021، وتم تسجيل إلى حد الآن 3200 مرشد سياحي اللي استافدو من هذا التعويض.

كما وجبت الإشارة أن الوزارة وافت الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمعطيات ديال 3200 ديال المرشدين السياحيين من أصل 3900 تقريبا، وذلك من أجل الاستفادة من التغطية الصحية ومن الدعم، كما أشرنا إليه سابقا لأول مرة كيستافدو من هذه التغطية الصحية في (la CNSS[7])، وفي هاذ الإطار تقريبا 3000 مرشد سياحي، سويت الوضعية ديالهم قبل الأجل المحدد في المرسوم الخاص بوضعية المرشدين السياحيين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيدة الوزيرة.

احنا ما كنشكوش في العمل ديالك والمجهودات ديالكم اللي كتبذلو السيدة الوزيرة، لكن، السيدة الوزيرة، منذ انتشار هذا الجائحة توقفت هذه الحركة السياحية بالبلاد ديالنا، وتضررت الأنشطة بالمجال السياحي، من فنادق، من مطاعم، من ماشي بحال المهن الأخرى، بالنسبة لهذا الجانب ديال.. وهنا نخص بالذكر الفئة ديال المرشدين السياحيين اللي واحد الفئة اللي توقفت من العمل 100% تقريبا، وكاينة منهم واحد 3000 اللي هي صرفت عليهم الدولة واحد الأموال باهظة باش تكونو، باش عرفو اللغات، باش يديرو، هذه الفئة هذه راه ماشي سهلة راها مهمة في القطاع السياحي.

إذن، خصنا نعطيوهم واحد الأهمية ونتعاونو معهم ونوقفو معهم، نكونو في جانبهم، لأن هوما ووليداتهم أصبحو مشردين، إذن إلى ما تعاوناش معهم، كيفما قلتي السيدة الوزيرة 2000 درهم، هاذ المرشد السياحي واش غادي تكفيه للوليدات باش يقراو؟ واش غادي تكفيه للمعيشة؟ واش غادي تكفيه للكراء؟ واش غادي تكفيه؟ كاينة بزاف ديال الحوايج اللي خص واش غادي يتكسى بهم؟ واش غادي..؟ راه لا حول ولا قوة إلا بالله.

إذن هنا، السيدة الوزيرة، إن كان بعض الإشكال الجزئي فالمرشدين السياحيين أصبحوا يعيشون واقعا اجتماعيا مزريا ويعيشون في الفقر، فلهذا نطلب منك، السيدة الوزيرة، باش تعطيوهم واحد الالتفاتة باش يكونو حتى هوما يتعاونو ويكونو في واحد المستوى اللي هو كيطمحو له كلشي.

السيدة الوزيرة،

التدخل لإنقاذ هاذ الضياع.

السيدة الوزيرة، مؤخرا "صندوق الضمان الاجتماعي" رفض مجموعة من الملفات ديال التعويضات عن المرض، تيقول له باش خصهم يخلصو، واش هو ما عندوش حتى باش يعيش وخصو يخلص هاذ هو سميتو.. راه هاذ الدول النامية كتعاون وواجبنا غادي نعطيو، راه خصهم يتعاونو، الصحة راه هي الأولى خصها نعاونوه ونساعدو على الصحة ديالو باش يداوى لا هو ولا العائلة ديالو.

وأنا تنقول لك، السيدة الوزيرة، تنطلبو منك لهاذ الفئة المهمة اللي تتلعب واحد الدور مهم، خصكم تعاونو معهم وتوقفو معهم باش يكونو حتى هوما..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد فيما تبقى لك من وقت.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

بغيت غير نعاود نذكر، لأن احنا تنعرفو المعاناة ديال المرشدين السياحيين، والدولة عملت مجهود مهم، لأنه بالرغم من أنه ما كانوش مصنفين وما كانوش في (CNSS)، طلبا بأن يكون عندهم واحد الدعم منذ يوليوز العام الماضي، إلى كاين شي مشاكل مع الصندوق ديال الضمان الاجتماعي، فكاينة واحد اللجنة خاصة بالمرشدين السياحيين، وتنفكو المشاكل ديالهم تدريجيا بمجرد ما تيوصلو للوزارة.

الدعم المهم للمرشدين السياحيين هو نرجعو للنشاط السياحي

[7] Caisse Nationale de Sécurité Sociale

ونرفعو قيود السفر، لأن خصهم يشتغلو باش يرجع عندهم واحد المدخول مناسب لهم.

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال في هذا القطاع، قطاع السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، لفريق التجمع، فتفضل السيد الرئيس لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تزخر المناطق الجبلية بإمكانات متنوعة في مجالات الفلاحة والغابات والمراعي والمناجم والسياحة والصناعة التقليدية، إلا أن هذه الأخيرة تشهد تأخرا ملحوظا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتظل مساهمتها المباشرة محدودة في الناتج الداخل الخام.

السيدة الوزيرة،

ما هي التدابير الإجرائية الآنية التي ستتخذونها من أجل تأهيل وتثمين هذه الموارد السياحية الجبلية بمختلف ربوع المملكة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بداية، أريد أن أذكر مجلسكم الموقر بما ورد في الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 66 لثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت، والذي دعا فيه جلالته إلى استغلال الفرص والإمكانيات التي تتيحها السياحة القروية ببلادنا.

ووعيا بأهمية هذا الورش السياحي، فالوزارة تولي اهتماما خاصا للسياحة القروية بما فيها السياحة الجبلية، وجعلناها من ضمن أولويات تنمية السياحة المرتبطة بالمناطق الجبلية والقروية، عبر إنشاء مشاريع محلية، من شأنها تثمين المؤهلات والثروات الطبيعية والثقافية وإعادة دراسات جهوية، أثمرت برامج عمل لتثمين المؤهلات.

كاين إعداد مسارات سياحية لاكتشاف مؤهلات هاذ المناطق، مكونات للاستقبال والإرشاد، مرافق للترفيه للأنشطة السياحية، كذلك مرافق لتثمين المنتوجات المحلية (les produits du terroir) الفلاحية، وكذلك ديال الصناعة التقليدية ومراكز للإيواء، مآوي إيكولوجية، دور الضيوف القروية، الإيواء عند الساكنة المحلية والمخيمات.

وقد تم البدء في تنزيل هذا التصور للتنمية السياحية الجبلية والقروية في بعض الجهات، أذكر منها جهة مراكش- أسفي، تكلمت على "أوكيمدن" قبل، كذلك جهة بني ملال- خنيفرة تم إبرام شراكة من أجل تنمية المنتوج الجبلي للمنطقة، كتمشل إحداث مسارات سياحية ومكونات ترفيهية بواحد المبلغ تقريبا ديال 200 مليون درهم اللي ساهم فيه قطاع السياحة تقريبا بـ 20 مليون.

في إطار التعاون المغربي السويسري كذلك تم التوقيع في يونيو ديال 2020 على اتفاقية شراكة بين الحكومة والكونفدرالية السويسرية من أجل تحديث مأوى سياحي بإقليم بني ملال، خنيفرة وأزيلال بغلاف مالي تقريبا ديال 11 مليون درهم.

وبالنسبة للجهات الأخرى، فكاينين مشاورات جارية من أجل العمل على باش نلقاو موارد مالية لازمة من أجل تمويل وتفعيل هذه برامج العمل الجهوية لتطوير السياحة الجبلية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم الذي يعبر عن الظروف التي يمر بها القطاع ككل، خصوصا في هذه الظرفية، على أمل أن فتح الأجواء وعودة الجالية تكون قريبة من أجل إنعاش القطاع.

أعتقد أن رواد السياحة الجبلية يتزايدون يوما عن يوم بفعل الضغط النفسي والظروف التي تعيشها ساكنة العالم بفعل الجائحة، وأعتقد أن المواقع الجبلية والغابوية تبقى الملاذ الأول للساكنة في ظل الضغط الكبير الذي نتعرض له جميعا.

لذلك، السيدة الوزيرة، كما أكدتم في جوابكم أن هناك عدة برامج في طور الإنجاز، إضافة إلى ما يجب تثمينه من برامج سابقة تهم الحفاظ على الفضاءات الطبيعية كالواحات والكثبان الرملية وتأهيل الموارد البشرية، وعلى رأسها مقترح قانون المرشد السياحي الذي نطالب بهذه المناسبة بضرورة إخراجه من مجلس النواب، بحيث أن بعض الأطراف داخل الأغلبية تحاول عرقلته وعدم التصويت عليه لحسابات ضيقة، علما أنه مر في مجلس المستشارين بتوافق الجميع وبالإجماع.

في هذا الإطار كذلك، نثمن إعادة فتح مركز "تبانت" للمهن الجبلية.

وبالمناسبة نهنئهم، السيدة الوزيرة، على أسلوب الإنصات والحوار والتواصل الواسع الذي باشرتموه مع مختلف المهنيين، خصوصا خلال فترة الجائحة، حيث استطعتم بمعية كافة الشركاء تحقيق العديد من الإنجازات والمكتسبات التي خففت الوطء على المهنيين.

نثمن كذلك البرامج التي أنجزتموها لتعزيز العرض السياحي الجبلي بإنشاء محطة سياحية رياضية ترفيهية بمنطقة "أوكيمدن" بجهة مراكش وجهة بني ملال- خنيفرة الذي تم تثمين شلالات "أوزود" بها.

لتعزيز هذا العرض، نطالب، السيدة الوزيرة، بالتفاتة لجهة طنجة-تطوان وبالضبط بمناطق "أقشور" و"تلمبوط"، كيعرفها السيد وزير العدل، وكذلك مناطق بـ "إحراتن" و"أمطيل" بجماعة "الزينات" ومنطقة "تدغين" ولله الحمد مؤهلاتنا الطبيعية زاخرة ومتنوعة، كل ما هنالك يجب أن يكون تدخل حكومي قوي وفق رؤية شاملة تجعل من السياحة قاطرة القطاعات المنتجة مستقبلا ببلادنا، تستغل هذه الإمكانيات الطبيعية وتثمنها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بغيت نقول لكم بأن غير باش نكمل على الجواب ديالي، بأن السياحة الجبلية باش نساعدوها خصنا مقاولات صغيرة، خص تفتح تعاونيات، خص الشباب حتى هو يستثمر، وبالتالي كنشتغلو على آليات التمويل والتكوين ديال هاذ الشباب باش حتى هوما يستثمرو في هذا المجال الواعد، واللي غيساهم على استقرار الشباب في المناطق ديالهم والوجهات السياحية المهمة الجبلية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أشكرك، السيدة الوزيرة، على مساهمتك القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير العدل، والسؤال الأول الموجه لكم في قطاع العدل، وموضوعه "تقييم برنامج تأهيل وعصرنة محاكم المملكة".

هذا السؤال من الفريق الحركي.

السيد الرئيس، تفضل لطرح السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أطلقت الحكومة برنامجا لتأهيل وعصرنة محاكم المملكة، سواء من حيث البنايات أو الخدمات المتجلية في رقمنتها، وذلك حتى تستجيب لطموحات المرتفقين.

على هذا الأساس، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

ما هو تقييمكم لهذا البرنامج الطموح المتعلق بتأهيل محاكم المملكة؟

ومتى سيتم تعميم المحكمة الرقمية عبر التراب الوطني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد بن عبد القادر، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تسألون عن تقييمنا لهاذ البرنامج ديال تأهيل محاكم المملكة، جولة بسيطة في محاكم المملكة، من تارجيست حتى لتنغير، المدن الصغرى في المغرب العميق سيتضح أن وجه العدالة في المغرب بدأ يتغير، هناك جيل جديد من المحاكم، ربما قد لا توجد حتى في هاذ الجهة ديال الرباط، بمواصفات عصرية، بولوجيات، بشاشات تفاعلية وبظروف استقبال ومكاتب ديال الواجهة الأمامية وظروف جيدة للاشتغال.

طبعا، هاذ الشي ما كافيش، العدالة والقضاء في المغرب يستحق ما هو أكثر، والمواطن المغربي وكافة المتقاضين يستحقون ما هو أفضل، لذلك فاحنا عملنا لها عدة مداخل لتأهيل هاذ المحاكم:

- المدخل الأساسي هو تعزيز البنية التحتية للمحاكم عن طريق البناء والتجهيز، تنبنيو محاكم جديدة، لأن البنايات القديمة ما بقاتش صالحة لاستيعاب النشاط القضائي، وتنجهزو المحاكم اللي تتحتاج إلى إصلاحات وإلى توسيعات، وهاذي فيها ميزانية خاصة؛

- كذلك، البوابة الأخرى لتحديث المحاكم، هي الموارد البشرية عن طريق التوظيفات وعن طريق التكوينات وعن طريق الترقيات وتعزيز الموارد البشرية الكفأة، المتخصصة التي بفضلها يستطيع المرفق القضائي أن يشتغل باستمرار؛

- كاين هناك مدخل آخر مهم جدا، وهو المدخل ديال التحديث والعصرنة والرقمنة اللي كتجعلنا أننا باستمرار كنتجو واحد العدد ديال التطبيقيات والبرمجيات التي ترفع الطابع المادي على المعاملات القضائية وعن تبادل المعلومات؛

- وكاين المدخل الرابع، هو المراجعة ديال التشريعات، كاين قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية، واحد المجموعة ديال النصوص الأخرى اللي كتدخل في الإدارة القضائية وفي العمل القضائي.

إذن، هناك مجهود متواصل مازال يحتاج إلى تعبئة المزيد من الموارد المالية والموارد البشرية، نحن غير مرتاحين لما وصلنا إليه، هل اللي وصلنا إليه كيبشر بأننا نحن في الإتجاه الصحيح للمزيد من مواصلة العمل في هاذ المجال؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الوزير المحترم،

ناخذ في التعقيب ديالي منين جبدتو، السيد الوزير، احنا كنعرفو المجهودات الجبارة اللي قامت بها الوزارة على الصعيد الوطني، ولكن، السيد الوزير، قبل ما ندوز للتعقيب ديالي، كاين عندنا واحد البناية اللي هي بناية محكمة الاستئناف، السيد الوزيرراك أنت زرتيها، محكمة الاستئناف بأسفي، واش هاذيك البناية، السيد الوزير، باقية كتشرف هاذوك الأساتذة الأجلاء اللي كيولجو لها؟ كذلك حتى المرتفقين اللي كيجيو لهاذيك المحكمة؟ راه بقا غير قصر العدالة، ولكن إلا جيتي للداخل راه ما كاين والو لا بنايات ولا.. رغم أن فهاذ واحد العدد ديال القوانين ديال الميزانية راه كنطرحو هاذ السؤال، هاذ المحكمة فين وصلات البناية ديالها؟ ولا تجهيزها؟ ولا على الأقل إعادة الاعتبار لهاذ المحكمة.

السيد الوزير،

راه هاذ محكمة الاستئناف ديال أسفي، راه كيولجها ثلاثة ديال الأقاليم: أسفي، اليوسفية والصويرة، ولكن للأسف احنا هاذوك القضاة، احنا راه تنتأسفو باش يبقاو في هذاك.. لأن هذاك البنايات اللي هوما فيها الأساتذة لا تشرف العدالة، إلا ما كانش كيف ما قلنا السيد الوزير، احنا ما كنكروش المجهودات اللي تبذلت، واحنا شفنا واحد العدد ديال المحاكم كيف ما قلت، السيد الوزير، في الجبال ولكن في المستوى المطلوب.

ونرجعو، السيد الوزير، إلا كان باقي لينا ذاك.. نشكركم على جوابكم وتفاعلا معه، ونود إثارة بعض الملاحظات والاقتراحات التي ينبغي الانكباب عليها ومعالجتها هي:

أولا، من باب الواقعية والموضوعية، لا يمكننا إلا أن ننوه بالمجهودات التي تبذلها وزارة العدل لمواصلة تنزيل التوجيهات الملكية السامية لاستكمال الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة وتنفيذ البرامج المسطرة، لضمان استقلال القضاء وتأهيل وتحديث الإدارة القضائية والرفع من نجاعة وأداء المحاكم، غير أنه وبالنظر للدور المحوري والإستراتيجي للعدل في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإننا نتطلع إلى اتخاذ المزيد من المبادرات والتدابير التي تهدف إلى عصرنة أساليب الإدارة القضائية وتحديثها.

ثانيا، أمام ما يواجه العالم من تحديات وما يشهده من قفزات في استخدام نظم الاتصال والمعلوميات، يستوجب العمل على تسريع..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على التعقيب.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار المحترم،

أذكر أسفي بالأمس، كنت في المحكمة التجارية بطنجة، ونفس الكلام قلته شخصيا للسادة القضاة والموظفين، هذه محكمة غير لائقة للعمل، لكن في المقابل يا إما كيكون هناك ورش البناء متقدم، يا إما كتكون دراسات متقدمة.. لا توجد بناية واحدة مهترئة وغير مناسبة، ولا توجد في مقابلها دراسة وورش منطلق، من يناير 2020 للآن، تم تدشين 33 بناية، وهناك 32 مشروع في طور الإنجاز، ورش مفتوح و24 مشروع في طور الدراسة، ولازال ذلك غير كاف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني في هذا القطاع للفريق الاستقلالي، موضوعه "ظاهرة الاستيلاء على عقار الغير".

يتفضل أحدكم من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إن استشراء ظاهرة الاستيلاء على عقار الغير بشكل غير قانوني يشكل مسا خطيرا بالأمن التعاقدي وبقدسية النص القانوني، ويزعزع استقرار المعاملات ويؤثر سلبا على الاستثمارات، ولعل هذا ما نبه له جلالة الملك في رسالته لوزير العدل، حيث أكد جلالته على خطورة هذه الظاهرة التي تواصل استفحالها، وعلى مساسها بالأمن القانوني والعقاري وبحق الملكية الذي يضمنه دستور المملكة.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات العملية التي تم اعتمادها لمحاربة هذه الظاهرة؟

وإلى أي حد تم التخفيف من استشرائها؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا، كما تفضلتم، هناك رسالة، رسالة ملكية بشأن هاذ الظاهرة الإجرامية ديال الاستيلاء على عقارات الغير، وتشكلت على إثرها لجنة تشتغل، تشرف عليها وزارة العدل، عقدت عدة اجتماعات وقدمت عدة مبادرات ومراجعات قانونية واشتغلت في اتجاه مقاربة تشريعية ومقاربة تنظيمية.

فهناك مراجعات قانونية عديدة مثل مدونة الحقوق العينية، القانون الجنائي، المسطرة الجنائية وقانون الالتزامات والعقود، تراجعات واحد العدد ديال القوانين اللي ما تخليش الفراغات ديال الاستيلاء على العقار، احنا الآن بصدد دراسة الآثار ديال هاذ المراجعات على التقليص من هاذ الظاهرة هاذي.

في المقاربة التنظيمية أيضا، كان واحد العملية ديال الجرد لمختلف العقارات المحفظة، المهملة، احصيناها اللي هي مهملة، واللي وصلت لـ 4073 عقار، كذلك الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية طلقت واحد الخدمة رقمية ديال "محافظتي" وهي اللي تمكن المالكين المنخرطين في هاذ التطبيق هاذي أو في هاذ الخدمة باش يتبعو الوضعية ديال الأملاك ديالهم، فتبذل واحد المجهود كبير جدا.

مؤخرا، المنجز الأخير اللي احنا كنوضعو عليه اللمسات الأخيرة، بل بدينا كنفعلوه وهو قاعدة بيانات لتتبع قضايا الإستيلاء على العقار المعروضة على المحاكم، وقريبا غادي نجمعو هاذ السنة هاذي الاجتماع الأول ديال اللجنة ديال الاستيلاء على العقار، اللي كيكونو فيها مختلف المتدخلين، من الداخلية، النيابة العامة، المحافظة العقارية إلى غير ذلك، وغنقدمو توصيات لمراجعة بعض القوانين الأخرى اللي مازال خصها التدقيق، ونقدمو أيضا النتائج، ولكن باش نطمأن السيد المستشار المحترم أن الظاهرة الآن في تقلص وتم الحد منها، وهناك فقط بعض القضايا المعدودة اللي هي معروضة اليوم على المحاكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

شكرا لكم، السيد الوزير، على هذه الإيضاحات.

واحنا كيف ما أشرت في الجواب ديالكم على أنه ننتظرو على أنه العمل ديال اللجنة اللي كتشرفو عليها على أنه يكون تعميم ديال الخلاصات وديال المعطيات كذلك وديال الخلاصة ديال العمل ديالها، كاين تدابير متخذة ولكن تقريبا كلها تعني العقار المحفظ.

العقار المحفظ، بطبيعة الحال، عندنا جهة إدارية اللي هي مخاطب اللي هي الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، ولكن ما يلاحظ في بلادنا هو تعدد هذه الأنظمة العقارية، ما كاينش غير العقار المحفظ، كاين كذلك أنظمة أخرى، وعقار غير محفظ، لحد الآن مازالت بلادنا مازال عندنا واحد الجهة إدارية اللي تعنى بضبط هذه العقارات غير المحفظة، مشمولاتها، ملاكيها، إذن هذا مجهود اللي خصو يدار على المستوى الوطني، كان ربما واحد الورش ديال المسح العقاري الشامل أو (le cadastre national) اللي كانت انطلقت فيه بلادنا، ولكن نظرا ربما لمعيقات ما مشيناش فيه، ولكن هذاك ورش مهم، وخص تفعيلو، باش نعرفو ملي نقولو على أنه الاستيلاء على العقار، غير ما خصناش نركزو على منظومة العقار المحفظ فقط، وإنما كذلك العقار غير المحفظ خصنا نربطوه عندنا من الآليات والوسائل كذلك البشرية والتقنية اللي نقدرو نجحو بها هاذ الورش.

كذلك تحدثتم، السيد الوزير، على العقار المهمل، ما كنعرفوش أشنو هي المعايير اللي نقدرو نحددو بها واش هاذ العقار مهمل ولا غير مهمل، واش العقار ديال شخص اللي ساكن في المدينة أخرى غير المدينة اللي كيقطن بها واللي يقدر كيتعهدو واش هذاك العقار مهمل؟ واش كنتكلمو عن أراضي مبنية ولا غير المبنية، ولكن في إطار في حالة مادية اللي هي مهملة؟ إذن خصنا معايير موضوعية اللي نقدرو نعرفو بها الحالة ديال العقار المهمل.

إذن بالنسبة لنا هذه تدابير اللي هي إجراءات مزيانة، كنتكلمو على "محافظتي" اللي كتعطي للواحد الإمكانية باش يعرف الوضعية ديال العقار ديالهم، منين نتكلمو عن العقود الرسمية ديال البيع وديال

الوكالة اللي عاد خصها تعود محررات رسمية عن طريق المحامي ولا عن طريق الموثق ولا عن طريق العدل، إلغاء المحررات العرفية، كلها إجراءات، ولكن لابد من ترسانة قانونية وكذلك البت في الملفات القانونية المعروضة على المحاكم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على ما تفضلتم به من اقتراحات مهمة، سنأخذها بطبيعة الحال بعين الاعتبار في العمل ديالنا.

غير باش نأكد بالجهود المبذولة لحد الآن بدات كتعطي النتائج، فإلى حدود 30 مارس المنصرم، كاين 42 ملف اللي معروضة على المحاكم، واللي هو موزع كما يلي:

- هناك 17 ملف للاستيلاء على العقار في مرحلة التحقيق؛
- و3 ديال الملفات في المرحلة ديال المحاكمة الابتدائية؛
- و14 ديال الملفات في الاستئناف؛
- و8 ديال الملفات في مرحلة النقض.

إذن هاذي هي دابا الظاهرة محصورة في الملفات المعروضة على المحاكم ديال المملكة، بطبيعة الحال يمكن تكون هناك شي حالات هي ما معروضاش على القضاء، وحتى هي أيضا خصنا نتبعوها بما فيها هاذ العقار اللي تفضلتو به غير المحفظ.

إذن في الاجتماع المقبل ديال اللجنة، بطبيعة الحال هي غتنفتح على الاقتراحات ماشي فقط ديال أعضاء اللجنة، لأن هاذ الموضوع في هاذ القاعة تذاكرنا فيه مرارا، وسجلت الملاحظات ديالكم ونأخذها بعين الاعتبار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال ما قبل الأخير، للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وموضوعه "المحاكمة عن بعد وضمان حق المحاكمة العادلة".

تفضل.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، اخترنا اليوم السؤال المتعلق بضمانات المحاكمة العادلة في ظل المحاكمة عن بعد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لن أكرر المعطيات اللي.. هذا موضوع تطرح في سؤال محوري فعدة مناسبات، والسياق ديال الأزمة وإغلاق السجون وعدم إمكانية مثول المعتقلين أمام المحاكم، جعلنا ندخلو في هاذ الإجراء هذا، وكان هناك نقاش مهم جدا كيتعلق بضمانات المحاكمة العادلة اللي تفضلو وطرحوها واحد العدد ديال السادة المستشارين، وبينا بأنه كان من البداية كان هناك حرص على ضمان المحاكمة العادلة، غير هو أحيانا هاذ المبدأ ديال المحاكمة العادلة كيفما هو معروف في المنظومة الأممية ديال حماية حقوق الإنسان، أحيانا تعطاه دلالات ما قبل الثقافة الرقمية، يعني المحاكمة العادلة من حضورية وتواجهية وعلانية، هي لا تستحضر الثقافة الرقمية التي تجعل مثلا التوقيع الإلكتروني له حجية قانونية، وبأن التناظر المرئي (la visioconférence) هل يعتبر حضورا؟!

أنا غدا عندي اجتماع ديال وزراء العدل العرب بـ(visioconférence) هل سأعتبر غائبا ولا حاضرا؟

إذن فكاين واحد العدد ديال المفاهيم خصنا ناخذوها بعين الاعتبار، ومنين نجيو ناخذو المحاكمة العادلة والمعايير والضمانات الدستورية ديالها، نحاولو ندخلوها في هاذ الثقافة.

ونقدر نقول لك واحد القضية أخرى، احنا منين طلقنا هاذ العملية جعلناها مشروطة بموافقة المعتقل ودفاعه، علما بأن في واحد البلد مجاور، مجلس الدولة طعن وأسقط تدبيرا تدار في ظل أزمة كورونا اللي ماكانش فيه هاذ الاعتبار اللي احنا درناه مسبقا، أن خاص يدير الموافقة.

لحد الآن لا يوجد أي طعن، والحمد لله بلادنا زاخرة بالآليات والمجالس ومنظمات حقوق الإنسان والفعاليات، لا يوجد أي واحد اللي طعن في هاذ المحاكمة، الدفاع كان مشارك، النقباء كانوا مشاركين، الجمعيات، بل أكثر من ذلك في شهر أبريل المنصرم، بمناسبة مرور سنة على المحاكمة العادلة، نظمنا ندوة بشراكة مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئاسة النيابة العامة، أشنو سميتها هاذ الندوة هاذي؟ سميتها "التقاضي عن بعد وضمانات

المحاكمة العادلة"، باش نبين لك بأنه الهاجس ديال المحاكمة العادلة حاضر، ولكن أيضا مع نوع من الثقة والاطمئنان، بأن هاذ المحاكمة خصها مرجعية قانونية، وهي اللي وضعناها واللي هي موجودة الآن في الأمانة العامة ديال الحكومة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

السيد الوزير،

السؤال بالضبط كيتمحور القاضي الجنائي لما كيحكم، كيحكم بناء على القناعة ديالو، القناعة كتجسد لو في المحاكمة الحضورية منين كيطبق هاذ المبادئ اللي تكلمتو عليها.

السؤال، هاذ القاضي الجنائي منين غيبغي يصدر حكم عن بعد، السجين ولا المتهم في السجن واش كيوصل يكون هاذيك القناعة عن بعد؟ ممكن إلى شفنا الدول المتقدمة، كتبقى الأجهزة اللي كتلعب دور، السجين إلى هو في السجن كيشوف القاعة كلها، الحضور كلهم، كاين الشهود، النيابة العامة والقضاة والدفاع ديالو، هنا نقدرو نتكلمو عن المحاكمة عن بعد.

لكن اللي كنلاحظو.. نعطيك أنا مثلا أمثلة في بني ملال، كنلقاو المحاكم الابتدائية ديال تادلة وسوق السبت ببني ملال، عندهم السجن اللي كيتعاملو معه، كاين ما يمكنش بثلاثة يفتح الجلسات، كتشتغل محكمة وخص المحكمات الآخرين ينتظروها حتى تسالي، لأن هنايا وحتى السجين كيشوف غا القاضي اللي كيتكلم معه، والقاضي كيشوف غا السجين، ما كاينش واحد الكاميرا ثلاثية الأبعاد، ما كاينش الأجهزة اللي متطورة اللي كتمكن لا القاضي ولا المتهم، باش المتهم تبان ذيك الملامح على وجهو واش صادق ولا كاذب في الأسئلة اللي كتلقى ليه، والقاضي انطلاقا من هاذيك الرؤية الواضحة كيبني ذيك القناعة ديالو، وكيصدر الحكم.

هنا الملاحظة، السيد الوزير، هو أن ضعف الأجهزة وكذلك ضعف الصبيب، لأن غالبية المحاكمات إما كينقطع الصوت، إما الصورة كتكون ما واضحاش، وبالتالي هنايا كيصعاب نتكلمو على واحد الضمانات ديال المحاكمة العادلة في ظل هاذ المحاكمة عن بعد، وبالتالي فهاذ المبادئ الدستورية اللي تكلمتم عليها اللي هي الحضورية والمواجهة والعلانية كتبقى ما كتفاعلش في هاذ المحاكمة عن بعد، والمطلوب منكم، السيد الوزير، هو الإسراع بتجهيز المحاكم بهاذ الوسائل التقنية الحديثة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ربما كتكلمو على مرحلة من مراحل انطلاق هاذ العملية، منين انطلقت انطلقت بعيوب كثيرة، الصوت متقطع، الصورة، احنا بقينا متبعين هاذ العملية هاذي من بعد 210 ديال (les comptes électroniques) ديال الحسابات الإلكترونية، درنا صفقة عمومية للكاميرات المتحركة، لأن قبل كان المحامي يالاه تيشوف الهيأة و(l'écran) ديال (l'ordinateur) كيكون أمام الهيأة، اليوم الكاميرا المتحركة كيمكن المتهم يشوف الدفاع ديالو تيرافع عليه باش كيشعر بالاطمئنان، والكاميرا كتمسح القاعة كلها، فهاذ العملية تتطور باستمرار، واحنا استثمرنا واحد الغلاف مالي ضخم جدا، لتجهيز المحاكم والأمور تتطور، ويمكن نقول لك بأن جميع المرجعيات والفعاليات والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، النيابة العامة، مجلس حقوق الإنسان، كلهم اعتبروا بأن هاذ العملية هاذي، عملية يمكن الاطمئنان إليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

آخر سؤال في هذه الجلسة لفريق العدالة والتنمية، موضوعه "التضييق على المشاركين في الاحتجاجات التي خاضتها نقابات قطاع العدل".

الكلمة لكم، السيد الرئيس.

الكلمة لك.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

عاش قطاع العدل إضرابات واحتجاجات لأسباب:

- أولا، عدم التجاوب مع مطالب موظفي القطاع؛

- ثانيا، تعثر الحوار القطاعي؛

- ثالثا، عدم إشراك الممثلين النقابيين في تعديل قانون التنظيم

القضائي، باعتباره محدد لمستقبل كتاب الضبط ضمن منظومة العدالة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، عن إمكانية تجاوز هذه الوضعية وكذلك من أجل إشراك حقيقي للممثلين النقابيين بقطاعكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار المحترم،

يمكن نقول بأن المصادر ديالكم غير دقيقة، إن لم أقل شيء آخر، لن أدعي بأنه ما كاينش احتجاجات، الاحتجاجات مضمونة في الدستور ديال المملكة ولا تشكل أي عقدة، لكن التضييق على الاحتجاجات، من يشعر بأنه تعرض للتضييق بما يتنافى مع الضمانات الدستورية، فبلادنا فيها مؤسسات يمكن يتظلم عندها، أنا ما اعرفتش شنو مقصود من التضييق هنايا؟ ما عرفتش أشنو كتقصد بالتضييق؟ وبأن القطاع يعيش تحت إيقاع الاحتجاجات، أنا ما بغيتش ندخل في هاذ النقاش.

لكن، باش نأكد لك بأن مصادركم غير دقيقة، الحوار لم ينقطع أبدا، عندي هنايا البيانات الصادرة عن مصادركم وعندي المحاضر، باش نبين لك أن المعطيات غير دقيقة:

وزير العدل لم يعدل أي قانون ديال التنظيم القضائي نهائيا، جدول أعمال المجلس الحكومي راه هو منشور، فيه وزير العدل يقدم عرضا حول ترتيب الآثار ولا يعدل قانونا، ومع ذلك فترتيب الآثار سلمت بحضور الشهود لمصدركم الوثيقة لإبداء الرأي في أكتوبر، لحد الآن لم يبد رأيا، وأنا أنتظر، إذن أنا لم أعدل، أنا رتبت الآثار، وترتيب الآثار راه معروف أشنو هو.

لذلك، فالحوار راه هو مفتوح لم ينقطع، تدقيق المعلومات، واحنا منفتحين لمواصلة الحوار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس الحلوطي.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد بأن معلوماتي دقيقة ومصادري كذلك دقيقة.

الاحتجاجات، السيد الوزير، اللي بالنسبة ليك ليست دقيقة نعطيها لك بالتواريخ ديالها:

- أولا، كانت عندنا وقفات احتجاجية أمام المحاكم، يوم 10 فبراير 2021، ويوم 3 مارس 2021، كانت عندنا إضرابات ديال المهندسين ديال القطاع، ثمانية ديال الأيام ديال الإضراب، السيد الوزير، ما بين الشهر ديال يناير والشهر ديال مارس 2021، واش هاذي ماشي احتجاجات؟ هاذي ماشي إضرابات؟ وأنتم عارفين الدور ديال المهندسين في القطاع، نظرا للتطور الرقمي اللي حاصل الآن، مجموعة ديال المطالب، هاذ الناس ما داروش احتجاجات السيد الوزير، المصادر ديالنا كتقول لينا أن هاذ المطالب اللي ما استجبتوش ليها لحد الآن:

• أولا، الزيادة في الحساب الخاص، خصوصا موظفي السلالم الصغرى؛

• ثانيا، التسوية ديال التعويضات ديال المهندسين لأدوارهم المحورية في مشروع التحول الرقمي؛

• ثالثا، إقرار معايير منصفة في الترقية بالاختيار؛

• رابعا، حذف السلم الخامس، أسوة بباقي القطاعات الحكومية.

أما فيما يتعلق بالإشراك، فالسيد الوزير، الإشراك معناه هو أن تجمعوا النقابات المعنية وأن تطرحوا لها كل القضايا التي تهمهم في حياتهم المستقبلية وفي عملهم، قبل أن يطرح هاذ التعديل على المجلس الحكومي اللي غادي يكون يوم الخميس مع كامل الأسف.

ولذلك، مصادرنا، لنا مصادرنا، ولكم مصادركم السيد الوزير، ولكن راه المشكل هو هذا، السيد الوزير، أنك تتعامل مع مصدر دون باقي المصادر الأخرى.

أكيد أننا كنحترمو جميع الإخوان ديال النقابات في كل الأطراف، ولكن، السيد الوزير، بالعمل ديالكم في إطار التمييز النقابي، ما بين النقابة المقربة والنقابة المبعدة، أكيد أنكم ستأخذون من مصادر معينة وسترفضون مصادر أخرى، فكيف يعقل أنه في بعض الحالات كتعاملو فيها مع بعض النقابات بالتشديد وبالتضييق، ونعطيكم مجموعة ديال الأمثلة، لما تتخذ قرارات في مجموعة من الأطراف التي تنتمي إلى نقابة معينة في الوقت اللي نقابات أخرى اللي بغا يجي يجي، اللي ما بغاش يجي ما يجيش، اللي بغا يحتج يحتج، لا أحد يكلمه ولا أحد يتحاور معه.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الحلوطي.

الكلمة لكم من أجل التعقيب.

السيد وزير العدل:

شكرا.

مصادركم، السيد المستشار المحترم، غير دقيقة، وغير موثوقة بتاتا، لأنني عندما توليت المسؤولية منذ سنة وثمانية أشهر وجدت خريطة نقابية فيها التمثيلية المنبثقة عن آخر انتخابات اللجان المتساوية الأعضاء من 75% إلى 13% إلى 4%، وأتعامل مع التعددية النقابية كما هي، عندما كنت في وزارة أخرى كنت أمام نقابة أغلبية لا علاقة لي بها وكنت أجتمع بها باستمرار في وئام وانسجام، لأنها موجودة، وأعز شيء لدى وزير مسؤول أن يكون عندو نقابة قوية موجودة، باش يدير السلم الاجتماعي ويحقق.ما تفضلت به قضايا مفتعلة، عندها علاقة بواحد السياق، احنا مقبلين على انتخابات اللجان الثنائية، لتسخين الأجواء وتسخين البطولة فقط، الدليل على ذلك هو قلت لك المحاضر.

أما أن تقول بأن التنظيم القضائي يقرر مصير كتابة الضبط، هذا شيء غريب جدا، كتابة الضبط عندها النظام الأساسي ديالها، وغادي يخضع للمراجعة وتنستمعو للجميع، ونقابتك لحد الآن لم تبد رأيا، وأنا سلمتهم التنظيم القضائي ما قدروش يعطيو رأي، وأنت كتبتي لرئيس الحكومة باش تضغط على الوزارة، والوزارة لن تخضع للضغط ولا للابتزاز.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السي الحلوطي، النقاش الثنائي انتهى.

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

غادي نرفعو هذه الجلسة، ولكن هناك جلسة أخرى تشريعية، اللي غادي يترأسها هو رئيس مجلس المستشارين.

شكرا.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 367

التاريخ: الثلاثاء 27 شوال 1442هـ (08 يونيو 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثمانية والعشرين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب).

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، وللسيد وزير الداخلية على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانون هذا.

أعطي الكلمة بدون مقدمات للسيد الوزير المحترم لتقديم مشروع القانون.

تفضل السيد الوزير.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أتشرف اليوم بتقديم أمام مجلسكم الموقر، "مشروع القانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي"، بعدما تم تجويده بفضل التعديلات التي قدمها السادة المستشارون المحترمون، والتي اعتمدت بعد المناقشات البناءة والإيجابية، التي تمت في إطار لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

وأغتنم هذه الفرصة، لأتقدم بجزيل الشكر لرئاسة وكافة أعضاء لجنتكم الموقرة على المجهودات التي بذلوها من أجل إغناء مشروع هذا القانون والمصادقة عليه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

يأتي مشروع هذا القانون لفتح آفاق تنموية لفائدة ساكنة المناطق المعنية بالزراعات غير المشروعة للقنب الهندي، سيما أنه تبين للمنتظم الدولي أن المقاربة الزجرية الصرفة المتضمنة في النظام العالمي لمراقبة المخدرات قوضت إلى حد ما برامج التنمية البديلة، ولم تفض إلى حلحلة الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعيشها الدول المنتجة لهذه النبتة، خصوصا دول الجنوب.

كما أن هذا المشروع يأتي انسجاما مع القرارات الأخيرة لهيأة الأمم المتحدة لحذف القنب الهندي من الجدول الرابع للمواد الخطيرة، والتي ليست لها فوائد علاجية، وبالتالي يكون المنتظم الدولي قد أشر رسميا على إمكانية استعمالها لأغراض طبية وصناعية مشروعة.

وفي هذا الباب، قامت وزارة الداخلية بدراسات ميدانية، أبرزت من خلالها الآثار الكارثية التي تخلفها الزراعات غير المشروعة للقنب الهندي على صحة المواطنين وتلوث التربة وانجرافها جراء اجتثاث الغابات واستنزاف الفرشة المائية.

كما أبانت هذه الدراسات عن احتمال انقراض النبتة الأصلية، والتي يمكن اعتبارها موروثا تاريخيا وثقافيا للمناطق المعنية، إذا لم تتخذ إجراءات آنية لتحسينها، خصوصا بعد الانتشار الواسع للبذور الهجينة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أما فيما يتعلق بالانعكاسات الإيجابية على الاقتصاد الوطني عموما والتنمية المحلية خصوصا، فقد أظهرت هذه الدراسات أن المغرب يتوفر على مؤهلات كفيلة بتمكينه من استغلال الفرص التي توفرها الأسواق العالمية لهذه النبتة والتي تعرف نسب نمو مرتفعة، وحتى يتسنى للمغرب جلب استثمارات كبرى وشركات عالمية متخصصة في هذا الميدان، يتحتم علينا تأهيل الترسانة القانونية الوطنية من أجل تقنين وتنظيم الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، علما أن الاستعمالات غير المشروعة لهذه النبتة كانت وستبقى محظورة ومجرمة بقوة القانون.

وأود الإشارة هنا، التأكيد على الطابع الاستعجالي الذي يكتسيه تأهيل هذه الترسانة القانونية، بالنظر إلى الإقبال غير المسبوق للعديد من الدول من أجل تطوير الزراعة وتصنيع القنب الهندي، وذلك للاستفادة من العائدات المالية التي يذرها هذا النشاط، وأن أي تأخير في هذا المجال سيقلص من حظوظ بلادنا للظفر بحصصها من السوق العالمية للقنب الهندي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

إن مشروع هذا القانون يهدف بالأساس إلى الرقي بالمستوى الاجتماعي والرفاه العام للمزارعين الذين يعيشون أوضاعا مزرية وفي تدهور مستمر، جراء الانخفاض الحاد لأثمنة القنب الهندي غير المشروع وجشع المهربين، في حين أن الزراعات المشروعة يمكنها أن تضاعف من مداخيل هذه الشريحة من المواطنين وأن تصون حقوقهم وكرامتهم، لذلك حرص مشروع هذا القانون على تمكينهم من الحصول دون غيرهم على رخص الزراعة وتنظيمهم في إطار تعاونيات لدعم قدراتهم التفاوضية تجاه المصنعين.

كما أن مشروع هذا القانون سمح لهؤلاء المزارعين أن ينشؤوا تعاونيات أخرى متخصصة في التحويل أو تصنيع القنب الهندي، وفقا لمقتضيات هذا المشروع.

وحرصا على خلق أكبر عدد من فرص الشغل، فقد فرض مشروع هذا القانون على المصنعين، أن ينظموا في إطار شركات أو أشخاص اعتباريين آخرين، خاضعين للقانون المغربي وأن يحترموا دفاتر تحملات تروم اعتماد ممارسات فضلى منسجمة مع المعايير الدولية المطبقة في هذا المجال.

وبالتالي، فإن هذا الورش سيقوي - لا محالة - من قدرات المملكة التحويلية والصناعية للقنب الهندي، وكذا الرفع من وتيرة البحث العلمي المتعلق بهذه النبتة.

كما أن مشروع هذا القانون وضع إطارا موحدا للحكامة، من أجل ضبط مختلف مراحل سلسلة إنتاج وتحويل وتصنيع وتسويق منتجات القنب الهندي الدوائية والصناعية، حيث أناط بالوكالة مهمة الحرص على التنزيل السليم لمقتضيات مشروع هذا القانون وفرض مراقبة صارمة لتجنب أي انحراف عن الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي.

وفي نفس هذا التوجه الاجتماعي، فقد كرس هذا المشروع مقاربة النوع، حيث عهد إلى هذه الوكالة الحرص على النهوض بأوضاع المرأة القروية، والتي قاست ربما أكثر من الرجل، من انعكاسات الزراعات غير المشروعة للقنب الهندي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

إن نجاح هذا الورش رهين بمدى انخراط كافة مكونات المجتمع، من برلمان وحكومة وجماعات ترابية ومجتمع مدني، من أجل مواكبة بناءة لتنزيله وجعله عنصر إجماع وركيزة من ركائز التنمية المستدامة للمناطق المعنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن لمقرر اللجنة.

التقرير وزع ورقيا وإلكترونيا.

طيب، بالنسبة للمناقشة، أذكر أن للفرق والمجموعة وأعضاء المجلس غير المنتسبين الحرية في التدخل أو تقديم مداخلاتهم مكتوبة، قصد إدراجها في محضر هذه الجلسة، والقرار للسادة الرؤساء طبعا.

فريق الأصالة والمعاصرة: يسلم المداخلة ديالو مكتوبة.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: نفس الشيء.

فريق العدالة والتنمية: .. السيد الرئيس، فريق العدالة والتنمية؟ طيب (يسلم المداخلة مكتوبة)..

الفريق الحركي: نفس الشيء.

فريق التجمع الوطني للأحرار: نفس الشيء.

الفريق الاشتراكي: نفس الشيء.

الفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب..

الإتحاد المغربي للشغل: (نفس الشيء).

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: (نفس الشيء).

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (نفس الشيء).

طيب، السي عدي شجري يسلم المداخلة ديالو، كذلك السي رشيد.

طيب، ننتقلو الآن إلى اسمحتو للتصويت على مواد المشروع:

وأبدأ **بالمادة 1**:

الموافقون= 39؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 2:

الموافقون= 39؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 3:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 4 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 5:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 6:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 7:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 8:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 9:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 10 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 11 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 12:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 13:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 14 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 15 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 16 كما عدلت في اللجنة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 17:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 18:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 19:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 20:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 21 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 22 كيفما تعدلت في اللجنة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 23 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 24:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 25:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 26:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 27:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 28:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 29:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 30:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 31:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 32:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 33:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 34:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 35:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 36 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 37:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 38:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة39:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 40:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 41:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 42:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

طيب، أعرض الآن **العنوان الفرع الرابع من الباب السابع** للتصويت كما عدلته اللجنة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 43:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 44:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 45:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 46:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 47:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 48:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 49:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

أعرض الآن **المادة 50** كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 51:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 52:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 53:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 54:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 55:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 56:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

طيب، أعرض الآن **مشروع القانون برمته** للتصويت:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي.**

رفعت الجلسة

والسلام عليكم.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

I- فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي.

وهي ذات المناسبة لننوه بالمسار والأشواط التي قطعها مشروع القانون قيد الدرس بالغرفة الأولى وكيف أبان الفرقاء السياسيون عن حس وطني عال وعن وعي متجذر بأهمية هذا المشروع التنموي الواعد.

إننا وبقدر تنويهنا بهذا المسار وهذا الإجماع الذي عرفه مشروع القانون المعروض على أنظارنا اليوم، بقدر ما نستغرب شأننا في ذلك شأن مجموعة من المتتبعين للحياة السياسية والحزبية لهذه الضبابية وهذه الهجانة التي أصبحت تعرفها الأغلبية الحكومية التي عرى واقعها وبؤسها هذا المشروع قانون.

فكيف لحكومة تأتي بمشروع قانون من المفترض أنه حضي بتشاور وتنسيق وإجماع حول مضامينه بشكل قبلي قبل عرضه على أنظار البرلمان ليعمل مكون من الأغلبية الحكومية على معارضة نفس مشروع القانون الذي أتت به الحكومة؟

تساؤل لا نجد له جواب سوى أننا أمام حكومة فاقدة للبوصلة السياسية وإزاء أغلبية حكومية ترنو وتطمح لتقمص أدوار المعارضة.

التجربة التي عشناها اليوم تجعلنا نتوقف لحظة تأمل حول واقع ومفهوم الديمقراطية وكيف حاول البعض بكل الأشكال والصيغ هدر الزمن وتعطيل مسار تقنين نبتة القنب الهندي.

كلمة حق نقولها للتاريخ وبكل ثقة سيأتي يوم نلوم أنفسنا جميعا كوننا أضعنا سنوات وأهدرنا فرصا عديدة دون أن نحسم ونتملك الجرأة في موضوع سيشكل لا محالة ثورة اجتماعية وثروة وطنية.

السيد الرئيس المحترم،

لاشك أن الحديث اليوم عن تنظيم زراعة نبتة القنب الهندي في المغرب يمتد لأكثر من 10 سنوات، حيث كان ولازال موضوع تقنين هذه النبتة من المواضيع الأكثر جدلا، وهو ما جعل تقنينها محط تجارب، وقد كان لنا الشرف والجرأة في طرح هذا الموضوع الذي ظل لسنوات من الطابوهات، من خلال الترافع على هذا الملف في شكل مقترحات قوانين قدمها الحزب بغرفتي البرلمان تهم تقنين زراعة القنب الهندي، وذلك

لوعينا المسبق بأهمية هذا الموضوع الذي من شأن تقنينه وإصدار تشريع مؤطرله أن يشكل ثورة تشريعية ببلادنا بل ويمكن من استغلال ثروة حقيقية ستشكل مدخلا واعدا للتنمية المحلية والوطنية ويسهم في تحسين الوضعية الاجتماعية والقانونية لمئات من مزارعي القنب الهندي بمناطق الريف وجبالة ويسدل الستار على موضوع لطالما تم توظيفه واستغلاله سياسيا.

حسنا فعلت الحكومة ممثلة في وزارة الداخلية بإنجاز دراسات جدوى تطوير القنب الهندي وطنيا لأغراض طبية وتجميلية وصناعية، وهو ما مكن إلى حد كبير من وضوح الصورة وانقشاع اللبس الذي طالما اقترن بموضوع تقنين نبتة القنب الهندي.

فبموجب هذا التقنين ستمتلك بلادنا فرصة حقيقية وواعدة لدخول غمار الصناعات الطبية والصيدلانية والصناعية في هذا المجال وهو ما سيخلق فرصا اقتصادية وتنموية واعدة.

يبدو أن طرح الحكومة لمشروع قانون تقنين الكيف أثار نقاشا واسعا وتجاذبا سياسيا، حيث أن النقاش هذه المرة أخذ منحى مختلفا ودخل فعليا دورة التشريع رغم ما لقيه هذا الموضوع من مناكفة ومعاكسة لتوجهاته، من خلال إخضاع كافة الأنشطة المتعلقة بزراعة وإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق وتصدير واستيراد القنب الهندي ومنتجاته إلى نظام الترخيص وهو ما سيقطع مع كل الممارسات اللامشروعة.

هذا المستجد التشريعي، وهذه المبادرة تزامنت مع التحول الذي حصل حول المواد المخدرة على المستوى الدولي المتعلق بتصويت لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، بتاريخ 3 ديسمبر/ كانون الأول 2020، على توصية منظمة الصحة العالمية بشأن تصنيف هذه النبتة التي أظهرت المستجدات العلمية أنها تتوفر على مزايا ومنافع طبية إذ أزالت اللجنة القنب الهندي من قائمة المواد الأكثر خطورة.

من المؤكد أن نص مشروع القانون المتعلق بتقنين الكيف يندرج في إطار مسايرة التدرج الذي عرفه القانون الدولي من منع استعمال نبتة القنب الهندي إلى الترخيص باستعمالها لأغراض طبية وصناعية.

فعلاوة على الترحيب بقرار الحكومة المصادقة على مشروع القانون، لا تزال دائرة النقاش تتمدد، ولا زالت مطالب توقيف جميع المتابعات بالنسبة للمزارعين، إذ أصدرت جمعيات المجتمع المدني منتمية للمناطق الزراعية التي عرفت تاريخيا بزراعة الكيف بيانات تدعو من خلالها طي ملف المتابعات وتعبر فيها عن الترحيب بمضامين هذا المشروع التنموي الذي سيشكل مدخلا حقيقيا لتنمية شاملة ومستدامة للمنطقة وسيخرج سكان هذه المناطق من دائرة الهشاشة إلى رحاب التنمية.

من المؤكد أننا أمام مشروع تنموي حقيقي، وهذا ما يتضح من خلال قراءة للدورة الإنتاجية للقنب الهندي من الإنتاج إلى التحويل والتسويق والتصدير في إطار القواعد التجارية المسموح بها.

ذلك، أن تقنين استعمالات القنب الهندي وإخراج هذا القطاع إلى النور سيعود بالنفع أساسا على ميزانية الدولة، فالتحكم في زراعة القنب الهندي سيسمح بإمكانية الاستثمار، وهذا ما يبسطه مشروع قانون المعروض على أنظارنا.

كما من شأن تطوير الزراعات المشروعة للقنب الهندي تحسين دخل المزارعين، وحمايتهم من شبكات التهريب الدولي للمخدرات، وهو ما يستوجب تشديد المراقبة للحيلولة دون تحويل مسار هذا المنتوج نحو الاستعمالات غير المشروعة.

إننا نثمن ما جاء به نص مشروع القانون من خلال اقتراح إخضاع كافة الأنشطة المتعلقة بزراعة وإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق واستيراد القنب الهندي ومنتجاته لنظام الترخيص، عبر إنشاء وكالة وطنية يعهد لها بالتنسيق بين كافة القطاعات الحكومية، وتنمية سلسلة فلاحية وصناعية تعنى بهذه النبتة.

أيضا، تثمن فتح المجال للمزارعين للانخراط في تعاونيات (جمعيات مزارعين)، وتحديد أماكن زراعة القنب الهندي من خلال مرسوم وزاري، وأن الإنتاج سيكون في حدود الكميات الكافية لتلبية حاجيات أنشطة إنتاج مواد لأغراض طبية وصيدلية وصناعية.

إن تنظيم هذا النشاط الزراعي يشكل خطوة على درجة كبيرة من الأهمية لأسباب متعددة، سواء ما يرتبط بالبعد التنموي والاجتماعي أو البيئي، ونتمنى أن يتم تجاوز الصعوبات التي يمكن أن تعتري تطبيق مقتضيات هذا المشروع.

لهذه الاعتبارات، وتماشيا مع الموقف المعبر عنه في حزب الأصالة والمعاصرة، نصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، ونأمل أن تنكب الحكومة على إخراج المراسيم التطبيقية في أقرب الآجال والله ولي التوفيق.

II- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسرني أن أتقدم باسم الفريق الاستقلالي للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 21.13 المتعلق بتقنين الاستعمالات المشروعة لنبتة الكيف.

السيد الرئيس،

إننا نعتبر في الفريق الاستقلالي، مناقشة هذا المشروع قانون فرصة تاريخية، ومحطة تحول كبير في مسار الحياة الاقتصادية والاجتماعية

والنفسية لقاطني المناطق المعنية بزراعة نبتة "الكيف" مستحضرين الظروف والمآسي والمعاناة والمكابدة التي يقاسيها هؤلاء السكان، نتيجة الظروف الطبيعية، التي فرضت عليهم من أن تجعلوا هذه النبتة مصدر عيشهم وعيش أسرهم وذويهم.

السيد الرئيس المحترم،

لقد ظل الحديث، أو حتى الإشارة أو الإيماءة إلى هذا الموضوع من الطابوهات والمحرمات.

إننا نعتبر في الفريق الاستقلالي أن المقاربة التي تم التعاطي بها مع هذا الموضوع في السابق، مقاربة غير موفقة وغير ذات جدوى إذ أنها اعتمدت المقاربة الأمنية المغالى فيها، دون اللجوء إلى حلول بديلة، تجعل ساكنة هذه المنطقة تعيش في أمان وكرامة بعيدا عن الخوف والمصادرة التي أضحت معششة في أذهانهم، فضلا عن أنهم باتوا يعيشون تحت رحمة المتاجرين في جهدهم.

إن هؤلاء السكان يظلون يعيشون في رعب وخوف، بحيث إنهم لا يقوون على مغادرة مقر سكناهم مخافة أن يطالهم السجن، لأنهم في حالة سراح مؤقت ومؤجل.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا المشروع قانون جاء ليبدد مخاوف سكان هذه المناطق ويعري ويكشف عن وجه الحقيقة المرة هي كون هؤلاء المزارعين يكابدون ليس إلا، إذ أن الطبقة المستفيدة هي التي تتاجر في هذا المنتوج.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نستوعب الغاية التي يتوخاها هذا المشروع القانون الذي يروم أبعادا إنسانية لآلاف المواطنين والخروج من حالة اللاقانون إلى التقنين، وأساسا الإفراج عن منطقة الريف وجبالة وانتشالها من مأزق الملاحقات بعيدا عن أي ديماغوجية أو تحويل الملف إلى صك اتهام.

السيد الرئيس المحترم،

نريد في الفريق الاستقلالي أن يشكل هذا المشروع قانون مدخلا لمصالحة شاملة، وطي صفحة الماضي من خلال إصدار عفو شامل على المزارعين المتابعين، وإسقاط جميع المتابعات القضائية في حق المبحوث عنهم، وإلغاء ما ترتب عن ذلك من آثار قانونية تمس حقوقهم وحرياتهم، في أفق بناء مستقبل جديد مبني على الثقة المتبادلة.

السيد الرئيس المحترم،

إن نجاح الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي في المهام المنوطة بها رهين بأن يتم تدبير هذا المجال في إطار مقاربة تشاركية مع المزارعين.

من خلال ما سبق، فإن الفريق الاستقلالي سيتعاطى مع هذا المشروع بإيجاب.

إننا نريد في الفريق الاستقلالي من الجميع الانخراط الفعلي والفعال في تنزيل هذا المشروع التنزيل السليم والاستثمار الأمثل للفرص الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والتنموية التي يتيحها تقنين نبتة الكيف، في إطار مقاربة تشاركية ومتناسقة متكاملة، تعطي البعد التنموي لهذا المشروع مدلوله الحقيقي، في إطار نموذج تنموي محلي طموح يروم توطين الوحدات الصناعية بالمناطق المعنية وتشغيل أبناءها، تعزيز البنية التحتية وفك العزلة عن الساكنة، بناء السدود المتوسطة والكبيرة، خلق مناخ أعمال يضمن للمستثمرين التحفيزات اللازمة لاستقطاب الرأسمال الوطني والأجنبي.

III- فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، وهو موضوع استثنائي على درجة بالغة من الأهمية ويناقش في ظرفية استثنائية.

إننا في فريق العدالة والتنمية متفقون مع الحكومة في تشخيصها للإشكالات التنموية التي تعيشها المناطق المعروفة بزراعتها للقنب الهندي، بل وطالما نادينا ولازلنا بإعطاء الاهتمام لهذه المناطق وتمكينها من حقها في التنمية.

فبالاطلاع على عدد من المعطيات والمؤشرات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط على سبيل المثال، خاصة في التقارير التي تبرز خريطة الفقر متعدد الأبعاد بالمغرب بناء على إحصاء 2014، نجد أن الأرقام المتعلقة بالمجالات القروية التابعة لهذه المناطق، بلغت معدلات مرتفعة مقارنة بباقي مناطق المغرب، حيث يصل معدل الفقر متعدد الأبعاد على سبيل المثال إلى 19.4% بالحسيمة و23.8% بشفشاون، و27.6% بالعرائش، و19% بوزان، و32.4% بتاونات.

ويحتسب الفقر متعدد الأبعاد بالوسط القروي، حسب هذا التقرير، بناء على درجة الحرمان في مجالات أساسية كالتعليم، والولوج للبنيات التحتية الاجتماعية الأساسية وظروف السكن وكلها من أبسط الحقوق الضرورية لحفظ كرامة الإنسان.

نحن إذن أمام مناطق تعاني غالبية سكانها من الفقر، يمتهنون في مجملهم زراعة القنب الهندي ويعيشون في عزلة تامة، بل ويتعرضون بسبب هذا النشاط الفلاحي للابتزاز والمساومة والتضييق والحرمان حتى من الحصول عل بعض الوثائق الإدارية بسبب المتابعات القضائية، أو الخوف من وجود هذه المتابعات.

السيد الرئيس المحترم،

لابد، ونحن نثير هذا الموضوع، أن نثمن المجهودات التي بذلتها الحكومة على مر السنوات السابقة من أجل تنمية المنطقة الشمالية بصفة عامة، وقد أثمرت إحداث طفرة تنموية معتبرة في جهة الشمال من خلال تعزيز البنية التحتية من طرق سيارة وخط للنقل السككي فائق السرعة، وإنشاء ميناء ضخم من قبيل ميناء طنجة المتوسطي وميناء الناظور، بالإضافة إلى استقطاب استثمارات كبرى في قطاعات صناعية متنوعة تشغل عددا معتبرا من اليد العاملة، غير أن هذا المجهود ظل ممركزا ولم يساهم في امتصاص نسبة البطالة المرتفعة بالمناطق المعروفة بزراعة الكيف.

وهذا ما يجعلنا نتساءل، بل ونطالب بتقييم السياسات العمومية التي استهدفت ووجهت لأقاليم الشمال، ومنها ما أشرفت عليه وكالة تنمية أقاليم الشمال التي تحتاج بدورها لتقييم، اعتبارا لكون أبرز المهام التي أوكلت إليها والأهداف التي أحدثت من أجلها هو خلق بدائل اقتصادية لمناطق زراعة الكيف.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نؤكد في فريق العدالة والتنمية، وبكل موضوعية، أن المبررات التي يستند عليها مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته غير متينة، مما يدفعنا إلى الاستغراب من حجم الآمال المعقودة عليه والتي يروج لها كحل للإجابة عن الإشكالات التنموية التي تعرفها المنطقة، بل ونعتبر أن المقاربة المعتمدة في مشروع القانون محاطة بكثير من المخاطر التي تحتاج إلى التبديد عن طريق الدراسة المستفيضة والمعمقة مع إعمال المقاربة التشاركية، فهذا الموضوع على درجة عالية من التعقيد والأهمية، تتداخل فيه الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعلمية، وبالتالي لا يمكن اعتماده بهذه السرعة، خاصة وأننا في سياق انتخابي محض.

إن الأمر يقتضي توسيع نطاق الاستشارة وتعميق الدراسة، خاصة بأخذ رأي الهيئات الدستورية والاستشارية ذات الصلة وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لتحديد العائد التنموي والاجتماعي للتقنين والمخاطر المحيطة به وانعكاساته على الفلاح والمزارع البسيط.

كما أن أحد دوافع إصرارنا كفريق على عدم الاستعجال في إقرار مشروع هذا القانون والاستغراب من الإصرار على تسريع مسطرة المصادقة عليه، هو كون المدة التي تطلب إعداده فيها على مستوى الحكومة فاق السنتين، بل وإن وكالة تنمية أقاليم الشمال اشتغلت على هذا الموضوع لسنوات، فكيف يستساغ تمريره في البرلمان بغرفتيه بهذه السرعة والعجلة؟

أليس في الأمر تبخيسا لعمل المؤسسة التشريعية؟

إننا نعتقد أن طريقة التعامل مع هذا النص يساهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إعطاء صورة سلبية عن مؤسسة البرلمان باعتباره غرفة تسجيل أكثر منه مؤسسة للتشريع والنقاش وتجويد النصوص القانونية إن لم تكن منشئة لها.

وبالإضافة إلى هذه الدوافع، نورد اعتبارات أخرى تجعلنا نرفض مشروع هذا القانون، وهي:

أولا: تشتت ملكية المساحات المزروعة بهذه المناطق، حيث تتراوح بين 0.6 إلى 1.25 هكتار لكل أسرة، علما أن البنية الاجتماعية للأسر مكونة في المعدل من ثمانية أفراد، (ما بين 60 ألف إلى 80 ألف مزارع و400 ألف فرد يعيش من هذا النشاط وفق إحصاءات رسمية). كما يتراوح الدخل السنوي من زراعة القنب الهندي ما بين 40.000 و70.000 ألف درهم، وبالتالي فإن زراعة الكيف زارعة معيشية لا يمكنها أن تساهم في إخراج هذه الأسر من دائرة الفقر والهشاشة، خاصة مع تطبيق عملية التناوب الفلاحي؛

ثانيا: كون جاذبية زراعة نبتة القنب الهندي تكمن في ارتفاع الطلب عليها من طرف المهربين، مع وجود مخاطر متعلقة بالتسويق، مما يرفع ثمنها في السوق السوداء. كما أن التعاقد مع الشركات بثمن منخفض سيدفع إلى التحايل واستغلال الترخيص لتوجيه النبتة إلى استعمالات غير مشروعة؛

ثالثا: غياب سوق محلية وطنية يمكن الاعتماد عليها في التسويق وبالتالي سيتم توجيه الإنتاج للتصدير الدولي، وهو ما يصطدم بعدد من الإكراهات، وعلى رأسها كون السوق العالمية تسيطر عليها كل من الولايات المتحدة وكندا بنسبة 90%، أما السوق الأوروبية التي سيتم استهدافها في تسويق هذا المنتوج (المنحصرة أساسا في 4 دول: ألمانيا- هولندا- إسبانيا والبرتغال)، فحاجتها من هذه المادة لا تتجاوز بضعة أطنان في السنة، في حين أن المغرب ينتج مئات الأطنان. كما أن أغلب هذه الدول تدعم الإنتاج المحلي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحرص على وضع معايير وضوابط محددة قصد مواجهة آفة التهريب، وهو ما يعني بوضوح وبلغة الأرقام الرسمية، أن هذه السوق لن تستوعب الكميات المزروعة بالمغرب، وهو ما يفتح المجال لعدد من التساؤلات المشروعة، منها سؤال الإنتاج وكيفيات ضبطها، وكيف يمكن إقناع الفلاح البسيط بقرارات من قبيل تقليص المساحة المزروعة من أراضيه؛

رابعا: الاستعمال الصناعي للقنب الهندي يصطدم بكون قيمة تداول النبتة في السوق العالمي في هذا المجال معروفة ومحدودة، مع وجود منافسة شديدة من نباتات أخرى كالكتان؛

خامسا: الاستعمال الطبي للنبتة في حالتها الخام عبر وصفات طبية، لا يزال محل نقاش علمي غير محسوم، ويمكنه أن يطرح العديد من

الإشكاليات الأخلاقية والقانونية؛

سادسا: بخصوص الاستعمال الصيدلاني المرتبط باستخراج العناصر الفعالة من النبتة واستعمالها في صناعة أدوية معينة، فإنه يصطدم بدوره بعدة إكراهات، منها:

- ✓ إمكانية صناعة العناصر الفعالة بشكل تركيبي بالمختبر دون الحاجة إلى النبتة أصلا؛
- ✓ ضعف النتائج المتوصل إليها حول فعالية الأدوية المنتجة لحد الآن في معالجة الأمراض (تقرير المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان حول الاستعمالات الطبية للقنب الهندي لسنة 2018)، مع وجود عدد من الأدوية والمواد الفعالة الأخرى التي أثبتت فعاليتها مع انخفاض ثمنها، ما يغني عن استعمال المواد المستخرجة من القنب الهندي أصلا؛

سابعا: التخوف من كون تقنين الاستعمالات الطبية والصناعية للقنب الهندي، قد يفتح الباب أمام توسيع الاستعمالات المشروعة لتشمل الاستعمال الترفيهي، وقد برزت للأسف بوادر ذلك في تصريحات عدد من الفرقاء السياسيين، كما أنه وبالاطلاع على التجارب المقارنة، يتضح أن الدول التي سمحت في البداية بالاستعمالات الصناعية والطبية انفتحت على الاستعمالات الترفيهية لاحقا، مع ما يصاحب ذلك من آثار مدمرة على المجتمع بصفة عامة؛

ثامنا: انتشار زراعة القنب الهندي له آثار كبيرة على البيئة، خاصة على مستوى استنزاف الفرشة المائية من قبل الأنواع الجديدة والهجينة المعروفة بارتفاع استهلاكها للماء وسرعة نموها وارتفاع مردوديتها الإنتاجية، والإفراط في استعمال الأسمدة الملوثة للفرشة المائية، بالإضافة إلى توسيع المساحات المزروعة باجتثاث الغابات؛

تاسعا: ومن الإشكاليات التي تطرحها المقاربة التي اعتمدها مشروع القانون بخلق تعاونيات وشركات لاقتناء محصول القنب الهندي، هو ترك الفلاح في علاقة مباشرة مع هذه الشركات والتعاونيات، رغم أن عددا من الدراسات والمقترحات كانت تتجه إلى فكرة شراء الدولة لجميع المحاصيل الزراعية من الفلاح والعمل على تسويقها بالطريقة المناسبة في إطار الاستعمالات المشروعة؛

عاشرا: من الصعب إعمال رقابة صارمة على مصير الكميات المنتجة، وقد ينحاز نشاط الشركات المرخص لها من الاستعمال المقنن المشروع إلى الاستعمال غير المشروع، مما يثير المسؤولية القانونية والأخلاقية للمغرب سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي؛

إحدى عشر: عدم تحديد المعايير التي سيتم على أساسها تحديد المناطق والأشخاص المرخص لهم بزراعة الكيف، خاصة وأن الكميات المطلوبة في السوق محدودة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن معايير تحديد الكميات المسموح بها لكل مزارع؛

إثنا عشر: إفراغ مشروع القانون من طابعه التشريعي من خلال الإحالة على عدد كبير من النصوص التنظيمية في تفاصيل ذات أهمية، من قبيل تحديد المجالات التابعة لنفوذ الأقاليم التي سيسمح لها بزراعة القنب الهندي (المادة 4)- نسبة مادة رباعي هيدروكانابيول المسموح بلوغها في المواد المنتجة (المادة 17)- نماذج عقود البيع بين المزارعين والتعاونيات (المادة 10)- تكوين مجلس إدارة وكالة التقنين والأعضاء المشكلين لها (المادة 35) - نماذج سجلات هذه الوكالة وكيفية مسكها (المادة 45) وغيرها من المقتضيات المهمة التي تم تفويضها لنصوص تنظيمية.

السيد الرئيس المحترم،

نؤكد في فريق العدالة والتنمية، على أن جهود محاربة الفقر والهشاشة في المناطق المعروفة بزراعة الكيف، تستلزم، بالإضافة إلى الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي التي تستهدف الأسر الفقيرة، التركيز على تعبئة الإمكانات البشرية والطبيعية على اختلاف أشكالها (الأراضي الفلاحية، المجال لغابوي، المناطق الجبلية، المناطق المجاورة للساحل) من أجل إطلاق مشاريع تنموية بشراكة مع الجماعات الترابية وبمقاربات تشاركية مع المجتمع المدني والساكنة المستهدفة لتصبح هذه المناطق مساهمة في خلق الثروة، بما يضمن لأبنائها كرامتهم وحقهم في العيش الكريم.

ومن الاقتراحات التي نقدمها في فريق العدالة والتنمية في هذا الجانب:

- إطلاق برنامج تنموي مندمج يعالج الإشكالات التي تعيشها المنطقة في شموليتها، مع التركيز على الأولويات الأساسية كالصحة والتعليم والتشغيل؛

- اعتماد المقاربة التشاركية في بلورة مختلف البرامج وتتبع تنفيذها، وإيلاء اهتمام خاص بدور الجماعات الترابية في إنجاحها، مع التأكيد على ضرورة ضمان نزاهة العملية الانتخابية الكفيلة بإفراز مجالس منتخبة ذات شرعية وتمثيلية وقادرة على الترافع لخدمة مصالح المواطنين بهذه المناطق؛

- ابتكار آليات جديدة لتحفيز وتشجيع الاستثمار الخاص، مع إعطاء الأولوية في التشغيل لليد العاملة المحلية؛

- تنمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني باعتباره دعامة أساسة للتنمية المحلية، وهو ما يستوجب تشجيع إنشاء المقاولات وتأسيس التعاونيات ودعمها وتنويع الأنشطة المشتغلة فيها؛

- تقييم السياسات العمومية الموجهة لهذه المناطق للوقوف على أسباب فشل عدد منها؛

- تقييم دور وكالة تنمية أقاليم الشمال والأسباب الكامنة وراء عدم قدرتها على تقديم جواب تنموي عن الإشكاليات التي كانت ولازالت

تتخبط فيها مناطق زراعة الكيف شمال المغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

IV- الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي.

السيد الرئيس،

لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نؤكد على أهمية هذا المشروع، طالما انه يتوخى تأطير استعمال نبتة القنب الهندي لأغراض طبية وصناعية، في إطارسياق دولي يؤكد على انخراط مختلف الدول في بحث كيفيات الاستفادة المشروعة من هذه النبتة، بما ينعكس إيجابا على مردوديتها الاقتصادية، واعتماد تشريعات تهدف إلى تقنين استعمالاتها المشروعة، خاصة بعد مصادقة لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 03 دجنبر2020 على توصية منظمة الصحة العالمية بشأن إعادة تصنيف هذه النبتة.

وفي هذا السياق، ننوه أيضا بالأهداف الاجتماعية التي يروم هذا المشروع تحقيقها، خاصة تلك المتعلقة بتحسين دخل المزارعين وحمايتهم من شبكات التهريب الدولي، وخلق فرص الشغل والحد من الانعكاسات السلبية للزراعة غير المشروعة على الصحة العامة، والتقليل من الأثار التخريبية على المحيط البيئي، خاصة ما يتعلق باجتثاث وحرق الغابات واستنزاف التربة والموارد المائية، وذلك في توافق تام مع الالتزامات الدولية للمملكة، مع سن الضوابط القانونية والتنظيمية والإجرائية اللازمة لتجنب زيغ تقنين استعمالات النبتة عن أهدافها المشروعة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نثمن هذا المشروع الذي يركز على إخضاع كافة الأنشطة المتعلقة بزراعة وإنتاج وتصنيع وتسويق القنب الهندي ومنتجاته لنظام ترخيصي.

هذا، إلى جانب خلق وكالة وطنية يعهد إليها بالتنسيق بين كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والشركاء الوطنيين والدوليين من أجل تنمية سلسلة فلاحية وصناعية تعني بالقنب الهندي مع الحرص على تقوية آلية المراقبة، وكذا فتح المجال للمزارعين للانخراط في التعاونيات الفلاحية، مع إجبارية استلام المحاصيل من طرف شركات التصنيع والتصدير، وفرض عقوبات لردع المخالفين لتوجهات الدولة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نعتبرهذا المشروع قانون الذي نتدارسه اليوم مدخلا أساسيا لمصالحة تاريخية مع ساكنة المناطق الشمالية التي تعتمد على زراعة القنب الهندي كأحد أهم الموارد المالية لديها، هذه الساكنة التي عاشت وتعيش العزلة والإقصاء والشعور الدائم بالخوف وعدم الاستقرار جراء الملاحقات والمتابعات القضائية والشكايات الكيدية، وانعدام البنيات والخدمات الأساسية.

لذلك، نرى أنه آن الأوان للمصالحة مع هذه الشريحة الهامة من المجتمع من خلال هذا المشروع الذي نأمل جميعا بأن يكفل لهم بعض حقوقهم وكرامتهم، داعين في نفس الوقت إلى إصدار عفو شامل عن المتابعين، وإرساء وضع جديد قادر على الإسهام في المجهود التنموي الذي تتطلع إليه ساكنة هذه المناطق.

وفي الختام، فإننا ندعو إلى ضرورة فتح نقاش عمومي هادئ لطمأنة المزارعين وتوعيتهم بالأهداف الأساسية لتقنين الاستعمالات المشروعة لنبتة القنب الهندي وتحديد طبيعة هذه الاستعمالات، والحد من استهلاكها الترفيهي، حماية لصحة المواطنين، مع استحضار الظروف الاقتصادية والاجتماعية للساكنة، على اعتبار أن الاعتراض على هذا النص سيساهم في استمرار الاستعمال غير الشرعي لهذه النبتة، مؤكدين على تحديد أجل معقول لإخراج النصوص التنظيمية الواردة في هذا النص، ضمانا للتنزيل السليم لمقتضياته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

V- المستشار السيد محمد البكوري، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، بعيدا عن كل ما حظي به هذا الموضوع المهم من سوء فهم وتأويل، لأؤكد على أهمية هذا المشروع الذي يبقى بالنسبة لساكنة منطقة الريف و"اجبالة" إلتفاتة حميدة من الدولة المغربية لهته الساكنة الصبورة والمعطاءة التي تعاني التهميش والإقصاء وصعوبة التضاريس، حيث حباها الله بهته النبتة التي تعد اليوم وبالا على ساكنة المنطقة التي تقدر بحوالي 400 ألف نسمة، شكايات كيدية بالآلاف، ووشايات وتصفية حسابات، حتى أصبح جل شباب المنطقة والفئة العمرية التي تنتج، متابعين قضائيا.

فبالرغم من محاولاتنا كمنتخبين التحسيس، في عدة مناسبات، بخطورة الوضع، حيث وضعنا العديد من مقترحات القوانين باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، كان آخرها مقترح قانون يهدف إلى توقيف كافة المتابعات القضائية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بملف القنب الهندي.

في هذا الإطار، نؤكد أن هذا القانون جاء في وقته لكي يضع حدا لمعاناة التي يحس بها أبناء المنطقة ولا أحد سواهم، واسمحوا لي، السيد الوزير والسيدات والسادة المستشارين، أن أتحدث بشيء من الأنانية والذاتية لأنني أعرف جيدا حجم المعاناة النفسية أولا، ثم الاقتصادية والاجتماعية، رافضا باسم فريقي المزايدة في هذا الموضوع أو جعله مثل حصان طروادة تستغله بعض الأطراف من أجل الركوب عليه سياسيا، أو جعله آلية لتصفية حسابات الأطراف المتنازعة داخل الحزب الذي يرأس الحكومة، والذي نتواجد معه داخل هذه الحكومة، حيث نستغرب للموقف الذي عبر عنه بالتصويت ضد هذا المشروع، أقل ما يمكن أن نقول عليه أنه موقف غريب وغير مقبول ولا ينسجم مع الأعراف الديمقراطية، مهما حاول قياديوه تبرير الموقف من خلال الندوات الصحفية التي نظمها، والتي حاول فيها من بعد 10 سنوات من التدبير اللجوء إلى أسلوب المظلومية والتحامل، مؤكدين أن مثل هته المواقف المزاجية في التعاطي مع تدبير الشأن العام، تسيء للشعب وللدولة داخليا وخارجيا، وتكرس منطق النفاق السياسي الذي دأب عليه هذا التنظيم الحزبي في العديد من المحطات الكبرى والملفات التي لها انعكاسات على المجتمع وهويته الثقافية والفكرية ووضعيته الاجتماعية، محاولا تصديرها للآخر حتى لا يتحمل المسؤولية، الشيء الذي يخالف منطق مسؤولية تدبير الشأن العام وتحمل مسؤولياته السياسية وانعكاسات ذلك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية بوجه مكشوف، وبإيجابياتها وسلبياتها، وحلوها ومرها.

السيد الرئيس المحترم،

كان هذا هو السياق السياسي العام الذي صاحب مناقشة هذا المشروع، حيث تابعنا ما تداولته وسائل التواصل الاجتماعي من ردود وسباب وشتم وتشويه لصورة أبناء المنطقة، والرسائل الخطية المنشورة والمشهورة لرئيس الحكومة السابق ومدى تأثيره المباشر على تصويت الحزب الذي يقود الحكومة، حيث رفض برلمانيوه التصويت على مشروع أحاله رئيس الحكومة، قائد هذا الحزب، مشيدين، السيد الوزير، بشجاعتكم وإصرارهم على تمرير المشروع ضدا على هذه الردة غير المفهومة، والتي تحاول عبثا عرقلة التشريع والتنمية، مفضلة الحسابات السياسية العددية على مصلحة البلاد، شاكرا للمعارضة موقفها الوطني النبيل، حيث ساهمت بموقفها الشجاع في المصادقة على هذا المشروع الذي جاء أساسا من أجل مسايرة المستجدات الدولية المستحدثة في هذا الإطار، إضافة إلى حل إشكاليات قانونية وأخرى تنموية فرضت نفسها على المستويين الدولي والوطني.

فارتباطا بما هو دولي؛ من المهم أن نكون سباقين في مسايرة التدرج الذي عرفه القانون الدولي في منع استعمال نبتة القنب الهندي إلى الترخيص باستعمالها لأغراض طبية وصناعية، وكذا مسايرة التوصيات الجديدة التي قدمتها منظمة الصحة العالمية بشأن إعادة تصنيف هذه النبتة، وذلك بالشكل الذي يتلاءم مع المستجدات العلمية التي أظهرت أنها تتوفر على مزايا طبية وعلاجية، فضلا عن الاستعمالات المختلفة المرتبطة بميادين التجميل والصناعة والفلاحة.

وارتباطا بما هو وطني؛ لا بد أن نستحضر خلاصات الدراسات التي أنجزت حول جدوى تطوير استعمال القنب الهندي، سواء المتعلقة منها بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أو الجوانب المتعلقة بالتقنين والتدبير.

وهكذا، ففيما يتعلق بالجدوى الاقتصادية، فبلادنا تتوفر على مؤهلات بشرية وبيئية وإمكانيات لوجيستيكية وموقع استراتيجي قريب من أوروبا، كفيلة باستثمار الفرص التي تتيحها السوق العالمية للقنب الهندي، خاصة في ظل ظرفية تتميز بالتطور المتزايد للطلب العالمي على القنب الطبي (متوسط توقعات النمو 30% على المستوى الدولي، و60% على المستوى الأوروبي)، وذلك حتى تتمكن بلادنا من الحصول على حصتها من هذه السوق العالمية التي أضحت تعرف منافسة بين عدد من الدول التي سارعت إلى تقنين القنب الهندي. لذلك، فان الإسراع في ولوج السوق العالمية للقنب الهندي يستوجب استقطاب الشركات العالمية الكبرى المتخصصة في هذا الميدان، وجلب الاستثمارات العالمية بغية الاستفادة من مداخيل السوق الدولية لهذه النبتة.

أما فيما يخص الجدوى الاجتماعية، فإن هذا المشروع سيساهم في تحسين دخل المزارعين وحمايتهم من شبكات التهريب الدولي للمخدرات، خاصة أن هناك فئات عريضة من المزارعين تعتبر زراعة هته النبتة مصدر عيشهم الوحيد، كما سيساهم في الحد من الانعكاسات السلبية التي يفرزها انتشار الزراعات غير المشروعة على الصحة والبيئة.

وارتباطا بما سبق، فإن مقتضيات هذا المشروع ارتكزت على أربع محاور أساسية:

- إخضاع كافة الأنشطة المتعلقة بزراعة وإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق وتصدير واستيراد القنب الهندي ومنتجاته لنظام الترخيص؛

- خلق وكالة وطنية يعهد لها بالتنسيق بين كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والشركاء الوطنيين والدوليين، من أجل تنمية سلسلة فلاحية وصناعية تعنى بالقنب الهندي، مع الحرص على تقوية آلية المراقبة؛

- فتح المجال للمزارعين للانخراط في التعاونيات الفلاحية، مع إجبارية استلام المحاصيل من طرف شركات التصنيع والتصدير؛

- سن عقوبات لردع المخالفين لمقتضيات هذا المشروع.

إذن نعتقد في فريق التجمع الوطني للأحرار أن المشروع متكامل، أحاط بجميع الضمانات القانونية، وحصن الاستعمال القانوني لهته النبتة، عززته الدراسة التي قامت بها وزارة الداخلية مشكورة، والتي تطرقت فيها للتفاصيل الدقيقة وثقت بالملموس أهمية المشروع وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على الساكنة، والتي تبقى مهمة وممتازة، ستخرج المنطقة من الفقر والتهميش إلى التنمية الشاملة، وستساهم في تعزيز الطمأنينة والثقة والاستقرار الأسري. دراسة وثقت بالملموس كذلك ارتفاع نسب الاستفادة من إعادة توظيف هذه النبتة وجعلها تستعمل لأغراض طبية على الفلاح المزارع المنتج لها مقارنة مع نسب الاستعمالات غير المشروعة لها، شاكرا بالمناسبة للمجهودات التي بذلها السيد الوزير والفريق الذي اشتغل إلى جانبه من ولاة وعمال وأطر الإدارة الترابية، على أمل أن تكون الوكالة وسيلة ناجعة لتنزيل المشروع وفق الرؤية التي سطرتها بلادنا لهذه النبتة وجعلها تدشن إقلاعا جديدا للمنطقة ووضعها على سكة التنمية الشاملة على كافة المستويات.

إذن، فأمام هذه الحمولة الاستشارية الكبيرة التي سيفتحها هذا المشروع لفائدة منطقة الريف خصوصا، والشمال عموما وساكنتها، سترتفع مؤشرات التنمية بخلق الثروة وإفراز فرص شغل قارة ونظيفة تضمن الكرامة والعيش الهادئ.

بناء على كل ما سبق، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نصوت على مشروع قانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VI- الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع القانون رقم 13.21 والمتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي.

وهي فرصة لنعبر باسم فريقنا عن عمق وعينا بأن آفة المخدرات بالمغرب تلزمنا جميعا بالانخراط الجدي والمسؤول في اتجاه إيجاد حلول ومقاربات مبنية على تحقيق الكرامة وجبر الضرر جراء سنوات من التهميش والاستغلال الذي لحق المناطق المعنية بزراعة نبتة الكيف.

إنها فرصة مواتية كذلك لنعبرعن مدى أهمية هذا المشروع وتوقيته انخراطا من بلدنا في المساعي الدولية من أجل إيجاد حلول ومبادرات وبدائل تضمن التنزيل السليم لمضامين هذا التشريع المهم.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد على ضرورة العمل الجماعي من أجل تحقيق مطالب الساكنة وذلك بالاستجابة للحاجيات الملحة في أبعادها الآنية، المتوسطة والبعيدة المدى باجتثاث مظاهر الفقر، والإقصاء الاجتماعي وكل مظاهر الهشاشة، والقطع مع التطبيق الأعمى لتوصيات ومقررات الهيئات الأممية ذات الصلة بمنع زراعة الكيف.

فغير خفي على المتتبعين أن الفقر والبؤس والتهميش هي من أكبر الآفات الإنسانية وهي المؤدية لأغلب المآسي والكوارث الاجتماعية، وهذا ما يفرض على الدولة إعطاء الأولوية لإنهاء حالة الفقر والبؤس ومظاهر الإقصاء الاجتماعي وتوفير شروط العيش الكريم كأولوية سابقة على المطالبة بالانسياق لمقتضيات القانون الذي نعرف أنه يكون إفرازا موضوعيا لواقعه.

السيد الرئيس،

إن المطلوب كذلك وبكل إلحاح إدراج هذه المناطق، والقروية منها على وجه الخصوص، ضمن الأولويات والأسبقيات، باعتبارها المناطق الأولى بالإقلاع الاقتصادي-التنموي، والتي هي في أمس الحاجة لإنتاج الثروة، وإحداث مناصب الشغل، والرواج الاقتصادي والتجاري، وتأهيل الإنسان والمجال... وذلك لتدارك الخصاص المهول الناتج عن عقود من التهميش والحصار.

لقد حان الوقت في اعتقادنا لكي نعترف جميعا باستحالة إيجاد البديل الزراعي لنبتة الكيف، ومن ثم فإن هذا المشروع هو صيغة ملائمة لتوجيه الإنتاج إلى الطب، الصيدلة، الصناعة، النسيج... إلخ، ومن شأن مثل هذه الخطوة أن تنقل مجالات زراعة الكيف إلى نظام سوسيو اقتصادي جديد، ستتغير معه مختلف الميكانيزمات المحددة للتنمية المحلية المستدامة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

كما أن مقاربتنا في حزب الاتحاد الاشتراكي في التعاطي مع هذا الملف تتوجه بالأساس إلى وجوب القيام بمصالحة شاملة مع المناطق المعنية بزراعة نبتة الكيف، وذلك بجبر الضرر عن التهميش والاستغلال الذي لحقها لعدة عقود، حيث لم تستفد من مسلسل التنمية الذي هم منطقة الشمال، وذلك عن طريق إنجاز مشاريع هيكلية وبنيات تحتية أساسية، وتزويد هذه المناطق بالماء الصالح للشرب وتحسين البنية التحتية لتحقيق استقرار الأسر.

كما تبرز اليوم الضرورة الملحة لتعديل ظهير 1974 وإلغاء البند الخاص بمعاقبة مزارعي الكيف ومتابعتهم في المناطق التاريخية وامتدادها القبلي المجاور وفقط دون تعميم ذلك على باقي المناطق.

كما نطالب في فريقنا بالتقييم والبحث والتحقيق في الأسباب التي أدت إلى تعثر إنجاز المشاريع التنموية بهذه المناطق رغم الإمكانيات التي رصدت لها في البرامج والسياسات الحكومية.

وفي هذا السياق، لابد من مقاربة جديدة في التعامل مع ضحايا عقود من المقاربة المبنية على المتابعات والتجريم وما أنتجته من مآسي

اجتماعية أثرت على آلاف المواطنين وأسرهم.

وبالتالي، ندعو إلى مقاربة تتعامل مع السكان باعتبارهم مواطنين يتمتعون بحقوقهم وفق ما جاء في دستور 2011، وليس باعتبارهم مدانين إلى حين ثبوت براءتهم كما هو معمول به الآن.

ومن هنا، وباعتبار طموح المغرب في إنجاح تجربة الجهوية المتقدمة، وسعيه إلى تحسين صورته أمام المنتظم الدولي، تزداد الحاجة إلى فتح هذا الورش المهم حول زراعة الكيف وفق رؤية تتجاوز المقاربات العقيمة السابقة، ويكون من ضمن جدول أعماله تقييم نقدي لكل التجارب التنموية السابقة (الديرو، وكالة تنمية الأقاليم الشمالية، السياسات القطاعية للحكومة...)، ودراسة مدى إمكانية إيجاد بدائل قائمة على التنمية المستدامة والصحة وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

لقد أصبح من الواضح أن أزيد من ثلاثة عقود من الإجراءات الزجرية في غياب دعم أوروبي قوي وسياسة تنموية فعالة لن تغير من واقع الحال. فالتجارب العالمية في هذا المضمار، تؤكد أنه بالرغم من الإمكانيات البشرية والمالية واللوجيستيكية الهائلة المرصودة لمحاربة المخدرات، فإن استيراد وترويج واستهلاك المخدرات لازال قويا، وقد أدى هذا الفشل إلى ارتفاع العديد من الأصوات لمراجعة سياسات المنع والتجريم.

كما أن أكثر من 23 دولة عبر العالم تستعمل وتستخدم مستخلصات نبتة الكيف في الأغراض الطبية، فقد شرعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية (في 20 ولاية)، وكندا، وأستراليا، وإسبانيا، وهولندا، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا، وألمانيا، وبلجيكا، والبارغواي، والمكسيك في إجراء التجارب المخبرية والعلمية للبحث في المزايا العلاجية لمستخلصات نبتة الكيف (القنب الهندي)، وبالتالي فإننا نعتبر أن تقنين استعمالها للأغراض الطبية والصناعية والغذائية... هو التوجه السليم الذي سينقذ هذه المناطق.

والظاهر أن لنبتة القنب الهندي العديد من المزايا والإيجابيات، يمكن أن تسمح لنا باستغلالها بشكل إيجابي ومقبول في إطار من الشرعية القانونية، وذلك في سبيل خلق وإبداع العديد من الاستعمالات المفيدة والنافعة، واستثمارها في خلق اقتصاد بديل بدون زراعة بديلة بمناطق زراعة القنب الهندي على مستوى الشمال المغربي.

وفي الأخير، نتمنى صادقين أن تتضافر جهودنا جميعا من أجل الترفع عن المزايدات السياسوية الضيقة والانخراط في هذا التوجه العالمي الذي يعد فرصة حقيقية لمناطقنا الشمالية، للاستفادة من المزايا الطبية والصناعية التي توفرها هذه النبتة التي يمكنها أن تتحول من نقمة على مزارعيها وعلى المنطقة إلى نعمة حقيقية تفيد في تنمية الجهة وتعود بالنفع على كافة المغاربة من الناحية الصحية والاقتصادية والتنموية.

VII- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة للدراسة والمناقشة العامة لمشروع قانون رقم 13.21 الخاص بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي.

ولابد في البداية أن أنوه بالعرض القيم الذي قدمتموه، السيد الوزير المحترم، والذي كان غنيا بالمعطيات والأهداف المراد تحقيقها من خلال هذا المشروع، كما نعتبر في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن محطة مناقشة هذا المشروع تعتبر لحظة تاريخية، ومحطة تحول كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لساكنة المناطق المعنية بزراعة هذه النبتة.

السيد الوزير المحترم،

لقد ظلت هذه النبتة لعقود محل نشاط وإنتاج واستعمال وتجارة غير مشروعة، سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الأخلاقية، بالرغم من أنه نشاط موجود على أرض الواقع، حيث يستفيد منه فئة معينة وتنعكس أضراره على شرائح واسعة من المجتمع المغربي بحكم عدم شرعيته وقانونيته وما يخلفه من مآسي اجتماعية وصحية خطيرة.

وبهذه المناسبة، لابد أن نقول وبكل مسؤولية بأن الحكومة كانت موفقة في التفكير في تقنين هذه الزراعة خاصة لأهميتها الكبيرة في الاستعمالات الطبية والصيدلانية والتجميلية وهو الأمر الذي يجعلنا نرحب بكل مسؤولية بهذا المشروع الرامي إلى إعادة توجيه استعمال هذه النبتة في الاتجاه الصحيح، والاستفادة منها لأغراض صالحة ومقبولة طبية وصناعية واجتماعية وقانونية، بدلا من الاستعمالات غير المشروعة المتداولة حالياً بشكل مضر.

كما أن هذا المشروع سوف يساهم بشكل كبير في تغيير الصورة النمطية لبلادنا في هذا المجال، وكذا وضع حد لهذه السلبيات والحملات التي تُعرض سمعة بلادنا للتشويه خصوصاً بعد ظهور توجه دولي لتقنين استعمالات نبتة القنب الهندي وإعادة توجيه هذه الاستعمالات لأغراض مشروعة بأبعاد صناعية وصحية ومدنية بدون أضرار اجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعتبر أن هذا المشروع يشكل مدخلا حقيقيا لبديل اقتصادي واجتماعي لساكنة المنطقة، بالنظر للآفاق الواعدة المتعددة والمتنوعة لهذه النبتة، على غرار العديد

من الدول الأوربية والأمريكية والأسيوية، حتى تشكل مادة إستراتيجية، ليس فقط من حيث تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أيضا وأساسا تصبح معها المناطق المعنية قطبا اقتصاديا جذابا، ومصدر إشعاع دولي، بعدما ظلت لسنوات طويلة تعاني من سياسة التهميش والإقصاء.

ونظرا للفرص الاستثمارية المتاحة ومناصب الشغل المرتقبة بفضل تقنين الاستعمالات الطبية والصناعية للقنب الهندي بالمغرب، فإننا مدعوون جميعا للانخراط الفعلي والفعال في تنزيل هذا المشروع التنزيل السليم، والاستثمار الأمثل للفرص الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والتنموية التي يتيحها، في إطار مقاربة تشاركية متناسقة ومتكاملة، تعطي للبعد التنموي لهذا المشروع مدلوله الحقيقي في إطار نموذج تنموي محلي طموح، يروم توطين الوحدات الصناعية بالمناطق المعنية وتشغيل أبنائها، وتعزيز البنية التحتية وفك العزلة عن الساكنة، وخلق مناخ أعمال يضمن للمستثمرين التحفيزات اللازمة لاستقطاب الرأسمال الوطني والأجنبي.

وفي الختام، نجدد تنويهنا بهذا المشروع لأهميته الاقتصادية والاجتماعية ونؤكد تصويتنا عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VIII- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي بالجلسة العامة، يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، للإسهام في هته المناقشة.

وفي البداية، لابد من تقديم الشكر الجزيل إلى السيد الوزير والسيد مقرر اللجنة على العرضين اللذان تفضلا بتقديمهما، واللذان تطرقا فيهما إلى مجموعة من النقط الأساسية التي جاء بها المشروع قانون، حيث تمت الإشارة إلى أن مشروع هذا القانون يندرج في إطار مسايرة التدرج الذي عرفه القانون الدولي من منع استعمال نبتة القنب الهندي إلى الترخيص باستعمالها لأغراض طبية وصناعية، في ظل ما جاءت به الاتفاقية الوحيدة للمخدرات بصيغتها المعدلة ببروتوكول 1972، وتفعيلا للتوصيات الجديدة التي قدمتها منظمة الصحة العالمية بشأن إعادة تصنيف هذه النبتة، وذلك بالشكل الذي يتلاءم مع المستجدات العلمية التي أظهرت أنها تتوفر على مزايا طبية وعلاجية، علاوة على الاستعمالات المختلفة المرتبطة بميادين التجميل والصناعة والفلاحة.

وانسجاما مع التوجه العالمي، اعتمدت اللجنة الوطنية للمخدرات المنعقدة في 11 فبراير 2020، توصيات منظمة الصحة العالمية، لاسيما تلك المتعلقة بإزالة القنب الهندي من الجدول الرابع للمواد المخدرة ذات الخصائص الشديدة الخطورة والتي ليست لها قيمة علاجية كبيرة.

كما تم إنجاز دراسات حول جدوى تطوير القنب الهندي وطنيا لأغراض طبية وتجميلية وصناعية، خلصت إلى مجموعة من الاستنتاجات...

حيث إن بلورة مشروع قانون الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي مطابق للالتزامات الدولية للمملكة، ويرتكز أساسا على:

• إخضاع كافة الأنشطة المتعلقة بزراعة وإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق وتصدير واستيراد القنب الهندي ومنتجاته لنظام الترخيص؛

• خلق وكالة وطنية يعهد لها بالتنسيق بين القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والشركاء الوطنيين والدوليين من أجل تنمية سلسلة فلاحية وصناعية تعنى بالقنب الهندي مع الحرص على تقوية آليات المراقبة؛

• فتح مجال للمزارعين للانخراط في التعاونيات الفلاحية، مع إجبارية استلام المحاصيل من طرف شركات التصنيع والتصدير؛

• سن عقوبات لردع المخالفين لمقتضيات هذا القانون.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ومن خلال قراءتنا الأولية لمشروع قانون رقم 21.13 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، فإننا رصدنا مجموعة الملاحظات خلال مناقشة نص المشروع باللجنة، ويمكن تحديدها فيما يلي:

الملاحظة الأولى: فيما يخص (المادة 4)، هناك غموض وضبابية، هل سينصف مرسوم قانون 13.21 المناطق التاريخية لزراعة نبتة الكيف وهي "كتامة" و"بني خالد" و"بني سداد"؟ أم سيشمل الأقاليم والمناطق الأخرى التي عرفت انتشارا لزراعة نبتة الكيف مؤخرا، حيث تتوفر على أراضي ومساحات شاسعة؟

في حالة منح الرخص للأقاليم والمناطق التي تتوفر على الأراضي الشاسعة وتوجد بها مياه وسدود، صراحة هل ستتسع رقعة الكيف أم ستضيق؟

من سيضمن للساكنة التاريخية لزراعة القنب الهندي على أن لا تمنح الوكالة مستقبلا رخصا للمناطق الأخرى، أليس هذا ظلم وإقصاء تجاه الساكنة؟!

يجب إشراك أبناء الساكنة الأصلية لزراعة نبتة الكيف ومختلف الهيئات والمجتمع المدني من أجل إيجاد حلول وبدائل وإرضاء الساكنة.

الملاحظة الثانية: تتعلق بالمادة الخامسة من هذا المشروع والتي جاء فيها: "لا تمنح رخصة زراعة وإنتاج القنب الهندي إلا في حدود الكميات الضرورية لتلبية حاجيات أنشطة إنتاج مواد لأغراض طبية وصيدلية

وصناعية".

في حالة إذا أخذت الدولة بهذا الشكل، على أي قرار ستعتمد؟ هل ستلتجئ إلى فرض على كل مزارعي الكيف بتقديم الكمية المسموح بها؟

إذن هنا الإشكال المطروح: ما هو مصير فائض الإنتاج؟ أليست هذه المادة تشير إلى انخفاض سومة القنب الهندي؟

الملاحظة الثالثة: تتعلق بالمادة التاسعة من هذا المشروع والتي جاء فيها: "إذا تعذر على المزارعين والمنتجين تسليم محاصيل القنب الهندي، كليا أو جزئيا، بسبب تضررها أو هلاكها نتيجة حدوث قوة قاهرة أو حادث فجائي، وجب التصريح بذلك للوكالة داخل أجل ثلاثة (3) أيام ابتداء من تاريخ وقوع الأضرار المذكورة، قصد تمكينها من القيام بالتحريات والمراقبة الضروريتين للتأكد من ذلك".

يلاحظ من خلال هذه المادة فقط واجب التصريح من طرف المزارعين تجاه الوكالة في حالة هلك أو إتلاف المحصول كليا أو جزئيا، أليس من حق المزارعين المطالبة بالتعويض في حالة هلك منتوجاتهم بسبب أحد الأسباب السالفة الذكر؟ لماذا لم يتنبه المشرع المغربي لهذا الأمر، لأنه مبدأ أساسي وضروري باعتبار أن المزارعين لنبتة الكيف ليس لديهم بديلا عنها في حالة هلك.

الملاحظة الرابعة: تتعلق بالمادة 37 التي تنص على مجموعة من اختصاصات مجلس الإدارة (الوكالة) ولم يشمل اختصاصاتها مجموعة من الأمور الأساسية من بينها:

لم يتم التنصيص على منح التعويضات لمزارعي القنب الهندي في حالة العجز المؤقت أو الدائم أثناء قيامهم بعملهم الفلاحي، وحين نتحدث عن المزارعين فالأمر يشمل كل من الرجال والنساء والأولاد، كل يذهب من أجل العمل في الحقول الزراعية.

الملاحظة الخامسة: تتعلق بالمادة 50 التي نصت على أنه: "يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.282 المؤرخ في 28 ربيع الثاني 1394 (21 مايو 1974) السالف الذكر، كل من:

- استمر في استعمال هذه الرخصة بعد انتهاء مدة صلاحيتها ما لم يتم تجديدها"؛ حيث نص المشرع على أن رخصة زراعة القنب الهندي صالحة لمدة 10 سنوات، وقابلة للتجديد، هذا ليس مبررا من أجل معاقبته طبقا للظهير السالف الذكر.

الملاحظة السادسة: تتعلق بالمادة 51 التي نصت على أنه: "دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد، يعاقب بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى سنتين وبغرامة من 5000 إلى 100.000 درهم كل من:

- لم يصرح بتضرر أو هلاك محاصيل القنب الهندي داخل الأجل المنصوص عليه في المادة 9 من هذا القانون".

إذا رجعنا إلى المادة 9 من مشروع هذا القانون أن الأجل محدد في ثلاثة (3) أيام، هل ثلاثة أيام كافية من أجل التصريح بتضرر أو هلك المحاصيل إلى الوكالة الذي يوجد مركزها بالرباط وأن جل الساكنة تعيش بالعالم القروي؟

من خلال ما سبق ذكره، يمكن الخروج بمجموعة من الخلاصات والتوصيات، هي على الشكل التالي:

- لقد تم إعداد مشروع القانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، دون أن يتم فتح نقاش عمومي وإشراك أبناء الساكنة الأصلية لنبتة الكيف وهي "كتامة" و"بني سداد" و"بني خالد"، وغياب هيئات المجتمع المدني، هنا نتساءل أين هي الديمقراطية التشاركية للمواطنين والمواطنات المنصوص عليها في أسمى قانون في البلاد، من خلال الفصل الأول من الدستور؟ باعتباره دستور الحقوق والحريات؛

- يجب على المشرع أن يحدد المناطق التاريخية لزراعة القنب الهندي وهي "كتامة" و"بني سداد" و"بني خالد" لأنه حق تاريخي للساكنة وإيجاد حلول بديلة قبل التقنين؛

- يجب منح التعويضات لمزارعي نبتة الكيف، في حالة هلاك أو إتلاف محاصيلهم بقوة قاهرة أو حادث فجائي؛

- يجب منح التعويضات للمزارعين الذين قد يتعرضوا أثناء العمل للعجز المؤقت أو الدائم؛

- يجب على الوكالة الوطنية أن تخصص الضمان الاجتماعي لمزارعي القنب الهندي والتعويضات عن المرض وعن الأولاد، لأنه حق دستوري منصوص عليه في المواثيق الدولية وفي الدستور المغربي؛

- يجب أن يتم العفو الشامل على جميع المعتقلين لزراعة القنب الهندي؛

- يجب أن تمنح الضمانات للساكنة الأصلية لزراعة القنب الهندي وهي "كتامة" و"بني خالد" و"بني سداد" وبعض المناطق الأخرى، لكي لا تتسع بقعة نبتة الكيف وأن يكون عبارة عن عقد بين الوكالة والمزارعين الأصليين، يحترم مجموعة من الشروط؛

- يجب أن يكون عقد البيع بين المزارعين والتعاونيات بشكل رضائي، بدون استعمال وسائل الإكراه؛

- يجب على الوكالة الوطنية ألا تخصص ميزانيتها من خلال اكتراء الأراضي أو اقتنائها واستغلالها في زراعة القنب الهندي.

لكل ما سبق الإشارة إليه، واقتناعا من فريقنا بضرورة تنظيم وتقنين هذا المجال، فإننا نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

IX- المستشار السيد عبد اللطيف أعمو والمستشار السيد عدي شجري:

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين،

إن هذه الجلسة العامة تشكل محطة تشريعية هامة وتحولا نوعيا في النقاش حول الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، ولو أن هذا النقاش المتمحور حول تقنين نبتة الكيف ليس بجديد ببلادنا.

وهو ما يعتبر مؤشرا عن استعداد الحكومة لطرح قضايا مجتمعية، ولو معقدة، للنقاش العمومي، انطلاقا من البرلمان، في أفق معالجتها، وفقا لتطور المجتمع والتحولات التي تخترقه؛ وهي قضايا عديدة تتطلب المعالجة الجيدة والجريئة الصائبة.

ونحن في حزب التقدم والاشتراكية نعتبر أن هذه القضية هي قضية مجتمعية تخترق المجتمع المغربي، وتطرح في كثير من جوانبها عددا من الأسئلة والتساؤلات المرتبطة بفحوى هذه المبادرة.

فهل أشفى النقاش الدائر داخل لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية غليلنا في التعبير عن تخوفاتنا، من منطلق أن هاجسها الأول خدمة مصالح المزارعات والمزارعين وتحسين ظروف عيشهم، والمساهمة في تنمية المنطقة؟

بالتأكيد لا، لأن التسرع في الحسم في الموضوع، وضيق الزمن التشريعي لم يسمحا بمناقشة مشروع القانون هذا بشكل أعمق وأدق، باعتبار أن حساسية موضوع القنب الهندي قد تستدعي مقاربة تشاركية أوسع وأشمل، لتجنب هفوات السرعة في التشريع.

فبعد قرابة شهر (19 أبريل - 21 ماي 2021) بمجلس النواب، وحوالي أسبوعين بمجلس المستشارين، ظلت تساؤلاتنا وتخوفاتنا على حالها.

بالتأكيد، أن رفع لجنة مكافحة المخدرات في الأمم المتحدة الصفة الجرمية عن القنب الهندي يشكل مناسبة للدفع في اتجاه تقنين زراعته واستخدامه في المغرب. وقد سبقتنا في هذا المسار قرابة عشرين (20) دولة، في استثمار الفرص التي تتيحها السوق العالمية للقنب الهندي المشروع، وتموقعت العديد من الدول بشكل جيد في السوق الدولية للصناعات الطبية وشبه الطبية والتجميلية، وغيرها، وهي سوق واعدة من المتوقع أن يرتفع نموها إلى 55.8 مليار دولار في أفق سنة 2025.

ولا نظن أن كل هذه الدول الرائدة ستستقبلنا بالأحضان، إذا لم نبادر إلى القيام بقفزة نوعية تندرج في إطار مسايرة التدرج الذي عرفه القانون الدولي من منع استعمال نبتة القنب الهندي إلى الترخيص باستعمالها لأغراض طبية وصناعية، خصوصا وأن الجانب الطبي والتقني لهذا المشروع يجعلنا إزاء الحديث عن توظيف مواد طبيعية وكيماوية، والتي تتطلب معايير دولية دقيقة وصارمة لاستعمالها، مع توفر إمكانية التأكد من الضبط والحصر والتحكم في شروط وظروف استعمالها.

وهو ما يستدعي تأهيلا علميا وتقنيا واجتماعيا ونفسيا قويا لمسايرة كل التحولات المصاحبة لهذا المشروع، من أجل تنمية سلسلة فلاحية وصناعية تعنى بالقنب الهندي، مع الحرص على تقوية آليات المراقبة والمتابعة والضبط.

وتقتضي كذلك تعزيز وتقوية برامج التكوين المهني والتكوين المستمر لفائدة فلاحي المنطقة تحديدا، ومزارعي نبتة الكيف التقليدية، لضمان تحول سلس إلى منظومة جديدة وحديثة للزراعة والاستغلال والتسويق، مع تأطير الساكنة المحلية بالأساس.

كما يقتضي الانخراط القوي لمراكز البحث العلمي الوطنية ولمهني صناعة الدواء، بهدف استغلال الفرص الجديدة التي سيتيحها اعتماد قانون جديد يخص زراعة القنب الهندي، لتطوير صناعة الأدوية التي تعتمد في إنتاجها على هذه المادة، خصوصا وأنه قد تم إحصاء حوالي 40.000 استعمال للنبتة، سواء تعلق الأمر بالبذور (graines) أو الألياف (fibres) أو المادة الصمغية (résine)... والعمل على تعزيز التعاضد والتعاون والشراكة جنوب-جنوب، وخصوصا على المستوى القاري، باستغلال الدينامية التي أطلقتها وانخرط فيها المغرب على هذا المستوى.

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارون،

هل مناطق الريف، وخصوصا أقاليم شفشاون والحسيمة، تتوفر اليوم على بنيات تحتية مؤهلة وقادرة على استقبال الوحدات الصناعية والبنيات الاقتصادية الجديدة، وعلى مؤسسات قادرة على توظيف الرساميل الضخمة والإمكانيات اللوجيستية الكبرى؟

وهل لديها اليوم القدرات على الرفع من شروط التأهيل، إذا لم يتم مواكبة التنمية المحلية ودعمها بشكل جدي، وبمنهجية تشاركية تجعل من زراعة القنب الهندي مدخلا للتنمية بالمنطقة، وبشكل يسمح بإحداث أقطاب صناعية وبنيات اقتصادية جديدة، واستحضار التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال؟... وهو ما سيحفز على التنمية الشاملة للمنطقة، وسيشكل قطيعة مع الماضي.

فماذا أعددنا، اليوم قبل الغد، من تكوين وتأهيل للمزارعين في المناطق المعنية؟ وماذا أعددنا على المستوى الاجتماعي لضمان الحد الأدنى من العيش الكريم للمزارعين الصغار، وإكسابهم نوعا من الحرية والاطمئنان، بدل حالة الخوف المستمر وعدم الاطمئنان الذي ظلوا يعيشون تحت وطأته جراء تجريم زراعة القنب الهندي؟

وهنا لابد من التنويه بفتح المجال للمزارعين للانخراط في التعاونيات الفلاحية، مع الإلحاح على ضرورة مرافقتها وحسن تأهيلها حتى تشق طريقها في مسار التحديث والعصرنة في المجالات المرتبطة بالزراعة والإنتاج والتصنيع والنقل واللوجستيك، وفي مجالات الانفتاح على الخارج من تسويق وتصدير واستيراد للقنب الهندي ومنتجاته.

كما أن المصالحة مع الذات تقتضي التركيز بالأساس على المناطق التاريخية لزراعة هذه النبتة، واعتماد التمييز التنموي الإيجابي في حقها، وتقتضي كذلك الشجاعة لطرح الإشكاليات الدقيقة والمؤرقة، كمشاكل الوعاء العقاري للمزارعين، والمنازعات مع إدارة المياه والغابات والتحفيظ الجماعي للأملاك القروية، وطي ملف المتابعات القضائية، وفتح صفحة جديدة مبنية على الثقة المتبادلة، مع الانتباه بشكل عام لوضع المناطق الجبلية ببلادنا (سلاسل الأطلس وسلسلة الريف) وتثمينها والاستثمار الجيد والمنتج لمواردها الطبيعية وفك العزلة عنها وإلحاقها بركب التنمية دون تلكؤ أو تهرب أو التماس أعذار.

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين،

إن العديد من التدابير والإجراءات رهينة بجودة النصوص التنظيمية والمراسيم المنتظرة واللاحقة. فتحديد مجالات إنتاج القنب الهندي التابعة لنفوذ الأقاليم من جهتها ستحدد بمرسوم (المادة 4)، كما أن تحديد النسبة من مادة رباعي كانابينول (THC[1]) المخدرة ستحدد بنص تنظيمي (المادة 6)، وتحديد وتقنين نوعية البذور والشتائل المعتمدة من لدن الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي سيحدد كذلك بنص تنظيمي (المادة 8)، وتحديد كيفيات منح الرخص (مادة 3) سيحدد بنص تنظيمي (المادة 25)، إلى غير ذلك...

وكل هذه النصوص المنتظرة (8 نصوص تقريبا) تجعل المشروع إطارا عاما، ينقصه التدقيق في جوانب عديدة... مما يجعله نصا موغلا في العموميات، ويحتاج إلى تفصيل وتدقيق أشمل باعتماد نصوص تنظيمية ومراسيم مصاحبة جيدة، وفي مستوى طمأنة الرأي العام حول غايات المشرع.

فضرورة فتح نقاش مجتمعي موسع ومسؤول حول موضوع "الكيف"، وما بعد تبني مشروع قانون رقم 13.21، يشارك فيه مختلف الأطراف، والفاعلون المعنيون إقليميا وجهويا ووطنيا، ما زالت قائمة.

وفي هذا طموح مشروع في أفق اعتماد حلول واقعية، واتخاذ تدابير اقتصادية ناجعة، وإجراءات اجتماعية بديلة، وواقعية، من شأنها وضع حد لمعاناة الفلاحين الذين وجدوا أنفسهم، تاريخيا، يعيشون من زراعة القنب الهندي، وفي حالة سراح مؤقت جراء معاناتهم النفسية والاجتماعية من المتابعة والملاحقة والتضييق.

السيد الرئيس،

إننا في حزب التقدم والاشتراكية، بقدر ما نعتبر التعبير عن التخوفات المتعلقة ببلورة النص المذكور على أرض الواقع ظاهرة صحية، نجدد تأكيدنا على أهمية طرح مشروع القانون المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي للنقاش، ونعتبر هذه الخطوة إيجابية ومقدامة، من شأنها إخراج هذا الموضوع من عتمة التردد إلى فضاء النقاش العام المفتوح، منبهين في ذات الوقت إلى ضرورة مراعاة كافة أبعاد هذا الموضوع الحساس، ووجوب الإنصات لمختلف الآراء المعبر عنها بخصوصه من طرف الأوساط السياسية والمدنية والأكاديمية على حد سواء، رغم محدودية التعاطي الإيجابي مع التعديلات "البناءة المقدمة من طرف البرلمانيين"، ومن ضمنها تعديلات حزب التقدم والاشتراكية.

كما ندرك في ذات الوقت أهمية الفرص الاجتماعية والاقتصادية والتنموية التي يمكن أن يتيحها تقنين الاستعمال المشروع للقنب الهندي، إذا ما أحسننا الإنصات لنبض المجتمع المحلي بهذا الخصوص، والإشراك الواسع والبناء لمختلف الهيئات ومكونات المجتمع المدني والباحثين والمهتمين بالمجال.

وهو ما يستدعي، من منظورنا، إحاطة الموضوع بكافة الضمانات القانونية والعملية التي تكفل عدم الانحراف عن الغايات الإيجابية من مشروع القانون 13.21، مع ما يقتضيه ذلك من حرص شديد على التصدي لأباطرة المخدرات، ومحاربة زراعتها أو الاتجار فيها بشكل غير مشروع، ومواكبة عشرات الآلاف من المزارعين المعنيين، والنهوض الفعلي بأوضاعهم الاجتماعية وحمايتهم من الاستغلال، وضبط تنظيمهم في إطار تعاونيات تتمتع بالاستقلالية الحقيقية، وتوفير شروط التسويق النافع لمنتوجهم، وإلغاء المتابعات القضائية المرتبطة بزراعة القنب الهندي في حقهم، وتمكينهم من فرص شغل ضامنة للكرامة.

وهو ما يقتضي بالدرجة الأولى حرص الدولة على ضبط الأنشطة ومختلف مراحل سلاسل الإنتاج وتعزيز آليات المراقبة والمتابعة والتقييم والتقويم.

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في حزب التقدم والاشتراكية مهتمون كذلك بالإدماج الفعلي والقوي

للبعد البيئي في معالجة الموضوع، بالنظر إلى "الاستنزاف الخطير" الذي تعرضت له الموارد الطبيعية في مناطق زراعة القنب الهندي. كما نؤكد على ضرورة ضمان شروط الحكامة الجيدة لهذه المقاربة، والتدبير الأمثل لمختلف مراحل تنفيذها.

[1] Tetrahydrocannabinol

ونتمنى أن يتم إدراج البعد البيئي وجعله من العناصر الأساسية لاستدامة منظومة الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي ومنتجاته ككل، انطلاقا من الأنشطة المتعلقة بالزراعة والإنتاج والتصنيع إلى أنشطة النقل والتسويق والتصدير والاستيراد.

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين،

يبدو أن فكرة تقنين الكيف الصناعي قد نضجت الآن وحان قطافها. ويتم الحديث اليوم عن نبتة جديدة وعن بذور جديدة مستوردة من الخارج، فما هو مصير البذور التقليدية والنبتة التقليدية أو "البلدية" أو نبتة "الكيف" وعن استعمالاتها التقليدية؟

وهنا لابد من التذكير بضرورة إحداث بنك للبذور المحلية حفاظا على الموروث البيئي للمنطقة، والتزاما بالمواثيق الدولية في هذا المجال، خصوصا وأن المغرب صادق على مجموعة من الاتفاقيات الدولية، من ضمنها: بروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقاسم المنافع، والتي تستند إلى اتفاقية التنوع البيولوجي وتدعم تنفيذها، وكذلك اتفاقية حماية التراث الثقافي والبيئي بجانب اتفاقية جنيف لسنة 1969 والتي تسمح بتغيير مجموعة من البنود في الاتفاقيات الدولية، ومن بينها اتفاقية 1961 الوحيدة حول المخدرات، حيث تسمح بموجبها للساكنة المحلية باستعمال النبتة التقليدية. وهنا لابد من التأكيد على ضرورة الترافع من أجل إدراج الاستعمالات التقليدية للقنب الهندي، وتثمين نبتة "الكيف" الأصلية.

وعموما، يتعين إدراج عملية التقنين هاته في إطار مقاربة متناسقة ومتكاملة، من شأنها القضاء على الفقر والإقصاء والتهميش بالمجالات الترابية المعنية، من خلال سياسة عمومية تنموية جدية وواضحة المعالم، قوامها الإقلاع الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي ومراعاة البعد الإيكولوجي.

ورغم العديد من الملاحظات والتخوفات، فتعزيزا منا لهذه اللحظة الديمقراطية المتميزة، التي ستساهم في كسر إحدى الطابوهات المعمرة ببلادنا لعقود مضت، سنصوت بالإيجاب على هذا النص.